جامعة عبد الحميد ابن باديس– مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص : بنوك وأسواق مالية

الموضوع:

مؤشرات تقييم الأداء في البنوك الإسلامية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري

من اعداد الطالبة :

❖ نصيرة بن شهيدة

تحت اشراف الأستاذ :

– يخلف عبد الله –

لجنة المناقشة :

وهراني مجدوب	أستاذا رئيسا
يخلف عبد الله	أستاذا مقررا
بادن عبد القادر	أستاذا ممتحنا

السنة الجامعية : 2014-2015

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي...

إلى التي حملتني وهنا على وهن، وسقتني حليبا صائغا، و اغدقتني من فيض الحب والحنان سيلا سلسبيلا، وعلمتني مبادئ الحياة.....أمي الحبيبة.

إلى الذي شرفني بحمل اسمه، وكان مثلي الأعلى، وأحرق شمعة حياته لينير لي درب النجاح، إلى الذي مهما عددت الكلمات لن أوفي حقه.....أبي الحبيب.

إلى اللذين قاسمتهم رغد العيش، و دفئ البيت، و حنان الوالدين، و صبروا على شقاوتي و دلالي، إخوتي الأعزاء فوزية ، حمزة، أسامة .

إلى التي شاركتني الجد و المزاح ، الحزن والأفراح ، إلى التي كانت نعم الصديقة ، ابنة خالي" مليكة ".

إلى اللذين أرسلهم لي القدر و عاشوا معي و كانوا نعم الإخوة والأخوات كل أصدقائي و صديقاتي.

إلى كل من علمني حرفا و سقاني أدبا ورواني علما من مرحلة الطفولة الأولى إلى غاية الجامعة كل الأساتذة الذين تناوبوا على تعليمي وكانوا جزءا في وصولي إلى هذا المستوى.

وأخيرا إلى كل من أحببتهم و أحبوني

شكر وتقدير

نسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يتولانا في الدنيا والآخرة، ويجعلنا من اللذين إذا أعطوا شكروا وإذا ابتلوا صبروا، وإذا أذنبوا استغفروا، فأفضل شكر لمن أعطانا نعمة العقل والتفكير و التدبير، ووهبنا القدرة والصبر ووفقنا على انجاز هذا العمل المتواضع، لك الحمد عدد ما كان وما هو كائن وما سيكون.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المحترم " يخلف عبد الله" الذي وافق على الإشراف علينا و الذي وضع كل ثقته فينا، ولم يبخل علينا لحظة بتوجيهاته ونصائحه القيمة فشكرا لأستاذنا الكريم .

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في مساعدتنا على إنجاز هذه المذكرة سواء من قريب أو بعيد ، ونخص بالذكر :

مدير بنك البركة الجزائري لوكالة مستغانم و المسؤول المشرف على التربص السيد " قوعيش عدة الحاج "، وإلى كل موظفي وعمال بنك البركة الجزائري بولاية مستغانم.

كل الشكر لأعضاء اللجنة لما سيبذلونه من جهد ووقت في تقييم هذه المذكرة .

وفي الأخير نتمنى من المولى عزّ وجل التوفيق والنجاح .

وشكـراً

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الميزانية العمومية لبنك اسلامي افتراضي	21
2	ملخص الميزانية العمومية (الموقف المالي) لبنك اسلامي افتراضي	23
3	بيان الدخل (حساب الأرباح والخسائر) لبنك اسلامي افتراضي	26
4	ملخص بيان الدخل (تقرير الربحية) لبنك اسلامي افتراضي	27
5	بيان الدخل (تقرير التدفقات المالية) لبنك اسلامي افتراضي	29
6	نموذج لكشف التدفقات النقدية لبنك اسلامي افتراضي	31
7	نسبة كفاية رأس المال في بعض البنوك الاسلامية	72
8	ميزانية بنك البركة الجزائري سنة 2013	88
9	تطور حجم ميزانية بنك البركة الجزائري 2010-2013	89
10	بيان الدخل لبنك البركة الجزائري 2010-2013	91
11	تطور الالتزامات خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري 2010-2013	93
12	معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري 2010-2013	100
13	عدد صيغ التمويل وتطورها في بنك البركة الجزائري 2010-2013	100
14	تطور أهم النتائج المالية لبنك البركة الجزائري 2010-2014	101

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تحديد مصادر واستخدامات الأموال	30
2	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	84
3	تطور حجم ميزانية بنك البركة الجزائري 2010-2013	90
4	بيان نتيجة السنة المالية لبنك البركة الجزائري 2010-2013	92
5	تطور الالتزامات خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري 2010-2013	94
6	تطور أهم النتائج المالية لبنك البركة الجزائري 2010-2014	102

فهرس المحتويات

إهداء
شكر و تقدير
قائمة الجداول
قائمة الأشكال البيانية
مقدمة.....أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية.....06
تمهيد.....06
المبحث الأول: مدخل عام للأداء في البنوك الإسلامية.....07
المطلب الأول: مفهوم الأداء و الأداء المالي في البنوك الإسلامية.....07
أولا: مفهوم الأداء.....07
ثانيا: مفهوم الأداء المالي.....08
المطلب الثاني: أهمية و فوائد الأداء في البنوك الإسلامية.....09
أولا: أهمية الأداء في البنوك الإسلامية.....09
ثانيا: فوائد الأداء في البنوك الإسلامية.....10
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء في البنوك الإسلامية.....11
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك الإسلامية.....12
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء في البنوك الإسلامية.....12
المطلب الثاني: مجالات تقييم و مراقبة أداء البنوك الإسلامية.....14
المطلب الثالث: أهداف و وظائف مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية.....16
أولا: أهداف مؤشرات الأداء.....16
ثانيا: وظائف مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية.....17
المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي في البنوك الإسلامية.....17
المطلب الأول: التحليل بواسطة القوائم المالية.....17
أولا: التحليل بواسطة الميزانية.....19
ثانيا: التحليل بواسطة قائمة الدخل.....24
ثالثا: التحليل بواسطة قائمة التدفقات النقدية.....29
رابعا: التحليل بواسطة قائمة التغيرات في حقوق الملكية.....32
خامسا: التحليل بواسطة قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.....33
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية.....35
أولا: التحليل بواسطة نسب النشاط.....35

ثانيا: التحليل بواسطة نسب المردودية.....37
ثالثا: التحليل بواسطة نسب المديونية.....38
رابعا: التحليل بواسطة نسب السيولة.....39
خامسا: التحليل بواسطة نسب الربحية للبنك الإسلامي.....42
سادسا: التحليل بواسطة نسب الهيكل المالي للبنك الإسلامي.....43
خلاصة الفصل الأول.....44
الفصل الثاني: المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء البنوك الإسلامية.....46
تمهيد.....46
المبحث الأول: مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الشرعي.....47
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الشرعية ،أهميتها و مؤشرات أدائها.....47
أولا: مفهوم الرقابة الشرعية.....47
ثانيا: أهمية الرقابة الشرعية.....48
ثالثا: مؤشرات الأداء المتعلقة بالسلامة الشرعية.....49
المطلب الثاني: مفهوم هيئة الرقابة الشرعية و مهامها.....50
أولا: مفهوم هيئة الرقابة الشرعية.....50
ثانيا: مهام هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.....52
المطلب الثالث: كيفية تعيين هيئات الرقابة الشرعية و العوائق التي تواجهها.....52
أولا: كيفية تعيين هيئات الرقابة الشرعية.....52
ثانيا: العوائق التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية.....53
المبحث الثاني: مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل المصرفي.....54
المطلب الأول: معايير التسويق و الهندسة المالية الإسلامية.....54
أولا: معايير التسويق.....54
ثانيا: معايير الهندسة المالية الإسلامية.....59
المطلب الثاني: معيار الربحية في البنوك الإسلامية.....62
أولا: آلية تعظيم الربحية في البنوك الإسلامية.....62
ثانيا: مؤشرات الأداء المتعلقة بمعيار تحقيق الربحية.....64
المطلب الثالث: معايير إدارة المخاطر و كفاية رأس المال ،و إدارة السيولة.....66
أولا: معيار إدارة المخاطر.....66
ثانيا: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية.....69
ثالثا: معيار إدارة السيولة.....72
المبحث الثالث: مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي و الاجتماعي.....74
المطلب الأول: مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي.....74
المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الاجتماعي.....76

خلاصة الفصل الثاني.....78
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمؤشرات أداء بنك البركة الجزائري.....80
تمهيد.....80
المبحث الأول: أساسيات حول بنك البركة الجزائري.....81
المطلب الأول: تأسيس بنك البركة الجزائري.....81
المطلب الثاني: خصائص بنك البركة الجزائري.....85
المطلب الثالث: أهداف بنك البركة الجزائري.....86
المبحث الثاني: التحليل المالي في بنك البركة الجزائري.....88
المطلب الأول: التحليل بواسطة القوائم المالية.....88
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية.....95
المبحث الثالث: تقييم أهم مؤشرات أداء بنك البركة الجزائري.....99
المطلب الأول: مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الشرعي.....99
المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل المصرفي.....100
المطلب الثالث: تقييم أداء بنك البركة من خلال بعض النتائج المالية.....101
خلاصة الفصل الثالث.....104
خاتمة.....106
قائمة المراجع.....110

مقـــدمـــــة

تعتبر البنوك عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي ،لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط لاستثمارها ،ولا يمكن تجاهل الدور الإيجابي الذي يلعبه الجهاز البنكي في الخدمات والتمويل والاستثمار،وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية ،فالبنوك اليوم تنظم وتسهل عمليات التعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع ،وتحل العديد من قضاياه المعيشية ،سواء أكان ذلك عن طريق تمويل احتياجاته أو تسديد فواتيره...إلخ .

من هنا أدرك العلماء والفقهاء والمفكرون في هذا العصر ضرورة الاستفادة من النشاط البنكي ولكن بوسائل مشروعة تتفق مع الدين عامةً والإسلام خاصةً فبرزت فكرة المصارف الإسلامية ،كظاهرة معاصرة هامة وقد أثبتت وجودها وأكدته من خلال قيامها والاستمرار في عملها ونشاطاتها ،سواء في الدول التي تعمل فيها البنوك الاسلامية لوحدها ،أو في الدول التي تعمل فيها مع البنوك التقليدية وبمنافسة قوية معها ،خاصة إذا تم الأخذ بالاعتبار أن انشاء البنوك الاسلامية وتوسعها في عملها ونشاطاتها طيلة هذه الفترة يؤكد تلبيتها لاحتياجات المتعاملين معها ،وتحقيق مصالحهم ومصالح البنوك ذاتها ،أي المساهمين فيها إضافة إلى اسهامها في خدمة المجتمع بتلبية احتياجاته وفي خدمة الاقتصاد بالعمل على تطويره وتنميته .

هذا وإن وصف العمل البنكي بأنه إسلامي لا يستقيم بمجرد ظهور ذلك في تسمية البنك أو الشعار الذي يرفعه و رغبة مؤسسيه ،بل لابد من الإفصاح قولاً و التزاما ،و عملاً بالتقييد بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية و لأجل ذلك لابد من توافر أجهزة و أدوات تكفل تحقيق هذا الالتزام ،و يعتبر وجود هيئة رقابة شرعية أحد أهم الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية و التقليدية .

وليتمكن المصرف من معرفة قدرته على بلوغ أهدافه ،إذا كان قد حققها بالوسائل المعقولة فإنه بحاجة إلى تقييم أدائه ،وباعتبار المصرف مجموعة من الوظائف فإنه حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفه لهذا يواجه المسيرين إشكالية اختيار أو انتقاء المعايير والمؤشرات فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

من خلال ما سبق من عرض تتضح الإشكالية التي يمكن طرحها في السؤال الرئيسي التالي :

ما هي أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء في البنوك الإسلامية ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم الأداء في البنوك الإسلامية ؟
- ما هي الضوابط الشرعية التي تحكم مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ؟
- كيف ترفع البنوك الإسلامية من مستوى كفاءة أدائها ؟

الفرضيات:

- يختلف الأداء في قطاع البنوك الإسلامية من بنك لآخر ومن دولة لأخرى ؛
- خضوع البنوك الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية لا يمنعها من تطبيق أدائها شرط تكييفها مع هذه المبادئ ؛
- كفاءة الأداء في البنوك الإسلامية مرشحة للتزايد مستقبلا نظرا لكثرة المتدخلين وتنوعهم .

أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل أهم أسباب اختيار هذا الموضوع للدراسة في :

أ- الميل الشخصي لدراسة المواضيع المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي ،وتعتبر البنوك الإسلامية تجربة واقعية لتطبيق مبادئه في الفترة المعاصرة ؛

ب- قلة الدراسات التي تتناول البنوك الإسلامية من الجوانب الإدارية ؛

ج- فرض هذه البنوك لنفسها على الساحة المصرفية في الكثير من الدول ،وكثرة عددها وممارسة البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية كلها عوامل تجعلها تجربة جديرة بالدراسة والبحث ؛

د- قلة اهتمام الجزائريين بمثل هذا النوع من البنوك مقارنة مع دول عربية وإسلامية أخرى ،على الرغم من كونها تطرح بديلا للنموذج التقليدي القائم والمسيطر منذ قرون ،إذ ما وجدت بيئة عمل مناسبة ودراسات موضوعية .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- توضيح مفهوم الأداء في البنوك الإسلامية لما له من أهمية في الهيكل المصرفي ؛
- التعرف على طرق قياس الأداء في البنوك الإسلامية ؛
- ابراز العوامل المحددة لمؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية .

حدود الدراسة :

اقتصرت دراستنا التطبيقية على بنك البركة الجزائري ،أما الحدود الزمنية فقد تم استخدام البيانات الموجودة في التقارير المالية السنوية في الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014 وهي معلومات متاحة على موقع البنك.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث المطروحة ،وبغية اثبات أو نفي الفرضيات التي انطلقنا منها اعتمدنا في معالجة الموضوع المدروس على المنهج الوصفي والتحليلي الموافق للدراسة النظرية ،إضافة لمنهج دراسة الحالة الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات الأخرى في تقييم أداء البنك المالي .

الدراسات السابقة :

لقد نال موضوع مؤشرات الأداء اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين ،إلا أن المراجع قليلة جدا في هذا المجال وتلك الموجودة لا تعالج الموضوع بشكل منفصل وإنما تكون ضمن دراسة أو عبارة عن مقالات في المجلات المتخصصة أو الملتقيات العلمية ومن بين هذه الدراسات لدينا :

- دراسة عبد الرحمن فائز الشهري (1994) : " تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية " تناولت هذه الدراسة تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في السوق السعودية وذلك خلال الفترة 1988-1992 وقد استخدم الباحث كلا من أسلوب التحليل المالي والتحليل الإحصائي ،حيث تضمن التحليل المالي والتحليل الرأسي والأفقي للقوائم المالية ،وكذلك تحليل النسب المالية ،أما التحليل الإحصائي فقد استخدم تحليل الموازنة بين العائد والمخاطرة .
- دراسة المعهد العالمي للفكر الإسلامي (1996) : " موسوعة تقويم أداء المصارف الإسلامية " إعداد لجنة من الأساتذة و الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين ،تناقش الدراسة مشكلات أداء المصارف الإسلامية ،وآليات تقويمها من خلال مجموعة من الأوراق التي تتكون من ستة أجزاء .
- دراسة إبراهيم عبد الحليم عباده (2008) : " مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية " حيث قام المؤلف بتصميم نموذج لقياس أداء البنوك الإسلامية وذلك من خلال انتقاء معايير تقيس مدى تحقيق الأهداف العامة المسطرة في البنوك الإسلامية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات ،ويتضمن النموذج ثلاث

مسارات ،يتمثل المسار الأول في الأهداف والمسار الثاني في المعايير والمسار الثالث في المؤشرات المعتمدة في تقييم المعايير لتحقيق الأهداف المحددة آنفا .

صعوبات البحث :

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات ،ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث ولعل أهمها كانت صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية ،بالإضافة إلى صعوبة استخراج البيانات المستخدمة في الدراسة الميدانية من القوائم ،كذلك صعوبة تطبيق المفاهيم المتعلقة بالبنوك الاسلامية على بنك البركة في الجزائر .

تقسيم الدراسة :

يقسم هذا البحث إلى جانبين ،الجانب الأول نظري ويتضمن فصلين ،والجانب الثاني تطبيقي عبارة عن دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء في بنك البركة الجزائري .

بالنسبة للجانب النظري وبالنسبة للفصل الأول (مفاهيم عامة حول مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية) فقد تعرضنا فيه إلى ثلاث مباحث ،تطرقنا في المبحث الأول لمدخل عام للأداء في البنوك الإسلامية ،أما المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه إلى مؤشرات تقييم الأداء في البنوك الإسلامية ،أما المبحث الثالث فتناولنا فيه أساليب التحليل المالي في البنوك الإسلامية .

أما الفصل الثاني (المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء البنوك الإسلامية) فقد قمنا بتقسيمه هو أيضا إلى ثلاث مباحث ،تمثل المبحث الأول في مؤشرات الأداء المتعلقة بالجانب الشرعي ،بينما تمثل المبحث الثاني في مؤشرات الأداء المتعلقة بالجانب المصرفي ،وتعرضنا في المبحث الثالث إلى مؤشرات الأداء المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي .

أما بالنسبة للجانب التطبيقي (دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء في بنك البركة الجزائري) فقد قمنا بتقسيمه إلى فصل واحد تضمن ثلاث مباحث ،تمثل المبحث الأول في أساسيات حول بنك البركة الجزائري ،والمبحث الثاني تناول التحليل المالي لأهم مؤشرات أداء بنك البركة الجزائري ،أما المبحث الثالث فتضمن قياس أهم مؤشرات أداء بنك البركة الجزائري .

الفـصل الأول

تمهيد الفصل الأول :

تسعى البنوك الاسلامية إلى ارضاء عملائها من خلال تقديم الخدمات البنكية وتوفير البدائل والصيغ الاستثمارية و التمويلية المناسبة و المشروعة و لا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال تحقيق مستوى مقبول من الأداء كما يلاحظ أن عددا لا بأس به من البنوك الاسلامية استطاعت زيادة أرباحها ومعدلات نموها ونسب رسملة موجوداتها وكفاية رأسمالها ، كما استطاعت تقليص معدلات التكلفة إلى الايراد و رفع معدلات ربحيتها إلى رأس المال مما يعكس استمرار ادائها المالي عن معدلات مالية بالمقاييس العالمية ، و من أجل الوقوف على واقع الأداء في البنوك الإسلامية سنتطرق إلى معالجة الفصل الأول في ثلاثة مباحث رئيسية و هي :

المبحث الأول : مدخل عام للأداء في البنوك الإسلامية .

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم الأداء في البنوك الإسلامية .

المبحث الثالث : أساليب التحليل المالي في البنوك الإسلامية .

المبحث الأول : مدخل عام للأداء في البنوك الإسلامية

المطلب الأول : مفهوم الأداء و الأداء المالي في البنوك الاسلامية

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء نستعرض تعريف بسيط للبنوك الاسلامية حيث تعرف على أنها بنوك تقوم على أساس الشريعة الاسلامية ،ومبادئها وعدم تعاملها بالفائدة (الربا) أخذا وعطاءا ،وبالشكل الذي تخدم من خلاله أعمالها ونشاطاتها والمتصلة بتجميع الأموال وتوظيفها للفرد والمجتمع ،و يتمثل الفرد بالمساهم فيها، والمتعامل معها ،و هو الأمر الذي يؤكد ارتباط عمل المصارف هذه بالشريعة الإسلامية وأحكامها ومقاصدها، وبما يؤدي إلى خدمة المجتمع وأفراده والاقتصاد ككل. [1]

1 – مفهوم الأداء :

على الرغم من كثرة الأدبيات التي تناولت الأداء ،إلا أن أغلبها كان يفتقر إلى التعريف بمفهومه بحيث نجدها تشير إلى عدم و جود اتفاق حول مفهوم محدد له ،حيث أن هناك اختلاف في وجهات النظر بشأن تحديد المعايير والمؤشرات الخاصة بالأداء كذلك فهو ينتمي إلى المصطلحات متعددة المعاني فأصل كلمة الأداء ينحدر من اللغة اللاتينية performer التي تعني المنح و الإعطاء ،بعدها اشتقت اللغة الانجليزية منها مصطلح performance والتي أعطتها معناها الخاص بها والذي تعني به إنجاز ،تأدية أو إتمام شيء ما :عمل ،نشاط ،تنفيذ مهمة.. .ألخ [2].

أما pollitt فقد عرف الأداء من خلال معايير الفاعلية ، الكفاءة الاقتصادية و قد بين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا ، لأن من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفاعلية ، و لتحقيق الكفاءة الأعلى من المحتمل أن يكون هناك انفاق أكثر . [3]

– ويعرف حسب ميلار و برومليي [4] : (Miller et Bromiley) على أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية ، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها ، وبالتالي نلاحظ من

1 – فليح حسن خلف ،البنوك الاسلامية ،جدار للكتاب العالمي ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2006 ،ص 93 .

2- Abdelatif Khemakhen, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod,2ed, Paris,1976, p311

3– فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، ادارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000 ، ط 1 ، ص 221 .

4 – شوقي بورقبة ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010-2011 ، ص 41 .

هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال الموارد أي الكفاءة ، والنتائج المحققة من ذلك الاستخدام أي الفعالية.

– و يعرفه " Wiersema et Rodins " يعبر عن الأداء بكونه قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد .[1]

– أما بتر سون وآخرون : فقد عرفوا الأداء بأنه قدرة المنظمة على استخدام مواردها بكفاءة ، وإنتاج مخرجات متناغمة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها .[2]

– كما يعرف بأنه قياس أنشطة الوحدات الاقتصادية مجتمعة بالنظر إلى نتائجها التي حققتها ، بالمقارنة مع ما تم تسطيره من أهداف في البداية ، بالإضافة إلى معرفة الأسباب و اقتراح الحلول المناسبة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل .[3]

- ويرى بعض الباحثين في الأداء على أنه " مستوى تحقيق الأهداف " و هذا المستوى يقاس باستخدام المؤشرات ،هذا التعريف يحصر الأداء في نسبة إنجاز الأهداف أي أن الأداء هو الفعالية .[4]

– يقصد بمفهوم الأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها ، ولذلك فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها ، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال هذه الأنشطة .[5]

2 – مفهوم الأداء المالي :

يشير الاداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد اهمية الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع ، وذلك من خلال

1 – وائل محمد صبحي إدريس, طاهر محسن منصور الغالبي ،أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ،دار وائل للنشر، الأردن ، 2009 ، ط 1 ، الجزء الأول ، ص38 .

2 – وصفي عبد الكريم الكساسبة ،تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن، 2011 ،ط 1 ،ص77 .

3 – هواري معراج،فيصل شياد ،قياس كفاءة البنوك الاسلامية والتقليدية، الملتقى الدولي الأول حول :الاقتصاد الإسلامي ،غرداية ، 23 – 24 فيفري 2011 ، ص 03 .

4 – عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – قياس وتقييم– ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2001–2002 ،ص ص2–4.

5 – محمد الصغير قريشي ،عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ،الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،جامعة ورقلة ، 22 – 23 نوفمبر 2011 ،ص 111 .

معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الاداء المالي للمنشآت .[1]

و أيضا يمكن أن يُعرف الأداء المالي من خلال العوامل التالية :[2]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية ؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة ؛
- مدى مساهمة معدل نمو البنك في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق الفوائض المالية .

إذن فالأداء المالي هو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ، و المساهمة في اتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار ،ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية و الادارية ،و يعبر الأداء المالي للبنك عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة و عوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب ، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون و أموال الغير في تمويل استخدامات البنك .

المطلب الثاني : أهمية و فوائد الأداء في البنوك الإسلامية .

1 – أهمية الأداء في البنوك الإسلامية .

إن التوسع في حجم أنشطة البنوك الإسلامية واستقطابها للعديد من المتعاملين و استخدامها للعديد من وسائل الاستثمار يستوجب تحليل وتقويم أداء تلك الوسائل ،فالقوائم المالية لوحدها لا تمكن إدارة البنك من رقابة الأداء ،إلا بعد صياغتها على شكل مؤشرات ذات مغزى محدد ،ودلالة معينة في تشخيص سمات ومتغيرات الأداء دورياً ،كما أن هناك جهات عديدة أخرى تحتاج إلى التحليل المالي و تطلبه ،و بشكل خاص إدارة البنك و البنك المركزي ،و المودعون ،و المالكون ،و السوق المالي ،والسلطة الضريبية ،و الجمهور بوجه عام .

1 – حيدر يونس كاظم الموسوي ،أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،الأردن ، 2009 ، ص 42 .

2 - Lorrino Philipe, Comptes et récits de la performance , Edition d'organisation , Paris ,1996, p 48.

يمكن مناقشة أهمية الأداء من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية نظريا ، تجريبيا ، و إداريا . [1]

فمن الناحية النظرية : يعتبر الأداء مركز الإدارة لأنه يمثل اختبارا زمنيا للإستراتيجية المتبعة من قبل الإدارة ؛

الناحية التجريبية : تظهر أهمية الأداء من خلال استخدام أغلب دراسات وبحوث ادارة الإستراتيجية الأداء لاختبار الاستراتيجيات المختلفة والعمليات الناتجة عنها ؛

أما الأهمية الإدارية : تظهر من خلال حجم الاهتمام الكبير والمميز من قبل إدارات المنظمات بالأداء ونتائجه والتحولات التي تجري في هذه المنظمات اعتمادا على نتائج الأداء .

كذلك يعتبر الأداء من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة بحيث يفيد الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها و معرفة مواطن القوة و الضعف في البنك ، و يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى البنك أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة ، كذلك اختبار مدى تحقيق البنك للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية و الإحصائية ؛ و معرفة مدى سلامة السياسات و الإستراتيجيات خلال السنة المالية .[2]

2 – فوائد الأداء في البنوك الإسلامية :

هناك عدة فوائد للأداء في البنوك الاسلامية من بينها : [3]

- ✓ مسئولية البنك تجاه عملائه و المجتمع لتقديم الخدمة الجيدة ضمن الأسعار المنافسة ، و تحقيق الإنتاجية بتحويل مدخلات البنك إلى خدمات تشبع رغبات العملاء ؛
- ✓ تدعيم فرص الإبداع وخلق ميزة تنافسية ضمن الجهود المبذولة لتطوير الخدمات المصرفية ضمن ضوابط المشروعية ؛
- ✓ زيادة موارد البنك المالية من خلال رفع مستوى العوائد المتحققة ؛
- ✓ تقويم أداء العاملين و مدى انتاجيتهم و غير ذلك ؛
- ✓ مراقبة وتقويم تحقق المشروعية في أعمال البنك الإسلامي و تعاملاته ؛

1 – خالد محمد بني حمدان ، وائل محمد إدريس ، الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن طبعة 2009 ص384 .

2 – تميسة سهام،تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ، 2013 – 2014 ، ص 05

3 – ابراهيم عبد الحليم عباده ،مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية ،دار النفائس ،ط 1 ،الأردن ،2008 ، ص 164 .

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الأداء في البنوك الاسلامية :

يتأثر الأداء البنكي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمية) ، ومنها ما هو خارجي (العوامل البيئية) ، وفيما يأتي أهم هذه العوامل :[1]

1 – العوامل المنظمية :

يقصد بالعوامل المنظمية العوامل الداخلية والخاصة بالبنك ذاته ،كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنك ، والتكنولوجيا المستخدمة ، وكفاءة الإدارة .

أ – حجم الأعمال : إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد أداء وإنتاجية الأنشطة البنكية ، فكلما ازداد حجم هذه الموارد ، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها وقلت كمية المسحوبات منها،ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك ، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية البنك وربحيته .

ب – التكنولوجيا المستخدمة : وهي الأساليب المستخدمة في انجاز العمل البنكي ، ودرجة الأتمتة في هذا العمل ، فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا وارتفعت درجة الأتمتة في العمل البنكي ، كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات البنكية ، وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.

ج – الكفاءة الإدارية : أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات ، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل البنك ، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي ، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات البنكية ، وسمعة حسنة في البنك .

2 – العوامل البيئية :

وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء البنكي وتقسم إلى:

أ – البيئة القانونية والسياسية : أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه البنك ، والقوانين الناظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

ب – البيئة الاقتصادية : وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد ، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

1 – إمارة محمد يحي عاصي ، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال ، جامعة حلب ، سوريا ، 2010 ، ص 89 .

ج – البيئة الاجتماعية : وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد ، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية ، والخدمات التي تقدمها المصارف .

كذلك من بين العوامل المؤثرة على الأداء في البنوك الإسلامية هي : [1]

- **عدم وجود معايير محددة لتقييم أداء البنوك الإسلامية** : بحيث أنه لا توجد معايير خاصة بتقييم أداء البنوك الإسلامية ؛

- **عدم وجود أفراد مؤهلين** : حيث تبين أنه لا يجود أفراد مؤهلين للقيام بعملية الأداء للبنوك الإسلامية ، وتعد هذه النقطة من المشاكل الأساسية لعدم القيام بتقويم أداء البنوك الإسلامية ؛

- **عدم وجود هيئة مسئولة عن تقييم الأداء** : حيث تعد هذه النقطة من أهم المشاكل التي تعوق تطبيق نظام الأداء ، بحيث أن مسئولية تقييم الأداء تقع على عاتق الإدارة العليا بالبنك للتعرف على مدى تحقيقها للأهداف المحددة للبنك الإسلامي ؛

- **عدم اهتمام الجهات الخارجية بأداء البنوك الإسلامية** : وهنا يوجد اختلاف في وجهات النظر من مصرف لآخر.

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم الأداء في البنوك الإسلامية .

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء في البنوك الإسلامية .

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء في البنوك الإسلامية يجب الإشارة إلى مفهوم المؤشر وهو مقياس كمي أو نوعي لأداء برنامج ما يستخدم لإثبات التغيير ويورد تفاصيل مدى العمل على تحقيق نتائج البرنامج أو تحقيقها فعلاً ،ولكي تكون المؤشرات مفيدة لمراقبة وتقييم نتائج البرنامج ،من المهم تحديد مؤشرات تكون مباشرة وموضوعية وعملية وملائمة ، وتحديثها بانتظام .

1 – محمد البلتاجي ، تقويم أداء المصارف الإسلامية ، المؤتمر الدولي السادس عن الإقتصاد الإسلامي و البنوك الإسلامية ، أندونيسيا ، 29 أفريل 2014 .

ويعرف كذلك مؤشر تقييم الأداء بأنه : عبارة عن معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل أو جزء من عملية بالنسبة لمعيار أو مخطط أو هدف محدد ، في إطار إستراتيجية المؤسسة . [1]

المؤشر هو معلومة أو تجميع للمعلومات ، ذات الاستعمال الجماعي ، تمكن متخذ القرار من تقدير الوضعية المرتبطة بها وبأخذ ردود الفعل المناسبة لتصحيحها ، فهو يسمح بالتسيير الديناميكي و في الوقت الحقيقي . [2]

مؤشر تقييم الأداء هو معلومة تساعد المستعمل سواء أكان فرد أم جماعة على متابعة تنفيذ النشاط نحو تحقيق الهدف أو تسمح له بتقييم النتائج. [3]

– مفهوم تقييم الأداء :

ينظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات ، الغرض منها فحص المركز المالي و الاقتصادي للمنظمة في تاريخ معين .

يعرف تقييم الأداء بأنه مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى أداء معين ، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته ، للتأكد من أن أداء النشاط البنكي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة . [4]

يعتبر تقييم الأداء عن تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت اليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي سنة مالية في العادة ، بحثا عن العوامل المؤثرة في النتائج في تشخيص ما تبين من صعوبات في التنفيذ و تحديد المسؤوليات و تفادي أسباب الأخطاء مستقبلا . [5]

كما أن تقييم الأداء هو جميع العمليات و الدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة و كفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف و المتحقق من الأهداف ، بالاستناد إلى مقاييس و معايير معينة . [6]

1 – أم العز حمودي،دور تطوير المنتجات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ، 2012 ، ص 18

2 - Alain Fernandez , Les nouveaux tableaux de bords des décideurs , 2éme édition d'organisation, Paris , 1999-2000, 14

3 - Philippe Lorino, Méthodes et pratiques de la performance, Edition d'organisation, paris, 2003, p 5

4 – كمال بوصافي ، فيصل شياد ، معايير نجاح البنوك الإسلامية ، المؤتمر الدولي حول الخدمات المصرفية و التمويل الإسلامي ، 15 – 16 يونيو 2010 ، ص 04 .

5 – توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر، 2003–2004 ، ص 03 .

6 – نور الدين بن عمارة ،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، ص ص 13. 14 .

ترى أيضا الباحثة ماري تريزانيني (Marie tresanini) تقييم الأداء على أنه " محصلة النتائج التي تم التوصل إليها ومقارنتها مع الأهداف التي تم تسطيرها مسبقا أو الأهداف الموضوعة . [1]

مما سبق يمكن القول أنه لا يوجد اتفاق بين معظم الكتاب حول مفهوم محدد لتقييم الأداء ، فكل مفهوم يرتبط بالغرض منه و لأغراض هذه الدراسة يمكننا أن نستخلص ما يلي من مجموع المفاهيم السابقة :

– تقييم الأداء هو قياس الأداء الفعلي (ما أدى من عمل) و مقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث و لما يحدث فعلا و مدى النجاح في تحقيق الأهداف و تنفيذ الخطط الموضوعة بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء .

وتعرف الأدوات المستعملة في عملية تقييم الأداء على أنها الوسائل التقنية أو العمليات التي يمكن بها التدخل في طريقة التقييم ويمكن لكل طريقة أن تحتوي على عدة أدوات . [2]

المطلب الثاني : مجالات تقييم ومراقبة أداء البنوك الإسلامية :

يتطلب من الإدارة العليا في البنك من أجل وضع نظام رقابة فعال ، أن تحدد مجالات الأداء الرئيسية بحيث تعكس أهداف البنك المهمة ،و ان تشتمل على الجوانب الخاصة بوحدة العمل أو المنشأة ككل ، التي يجب عليها العمل بفاعلية من أجل تحقيق النجاح لهذه الوحدة أو المنشأة ،وتساعد أدوات الرقابة العامة التي تضعها الإدارة العليا في البنك لهذه المجالات على صياغة أنظمة للرقابة وتحديد معدلات أداء المستويات الإدارية الأدنى بشكل أكثر تفصيلا ،وتشير المصادر إلى عدد من المجالات الرئيسية للأداء من أهمها ما يلي : [3]

1 – تقييم أداء البنك كوسيط مالي : ويشمل هذا المجال تقييم نشاط البنك وكفاءته في تجميع الموارد واستخداماتها ،أي أنه يتضمن ما يأتي :

أ – تقيم أداء البنك في تجميع الأموال : ويتم تقييم كفاءة أداء البنك في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

– مدى قيام البنك بدعم موارده الذاتية خلال السنة محل التقييم ؛

– مدى مساهمة البنك في تجميع الودائع التي تشكل أهم الموارد ؛

1 - Marie Tresanini, Evaluer les compétences, édition EMS Management & société colombelles, paris, 2004, P 18.

2 - Patrick Gilbert et Géraldine schmiot, évaluation des compétences et situations de gestion, édition economica, France, p 152

3 – إمارة محمد يحي عاصي ، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية ،مرجع سبق ذكره ، ص 87 .

– مدى مساهمة البنك في تجميع مدخرات الأفراد ؛

– مدى نشاط البنك في نشر الوعي الادخاري واجتذاب عملاء جدد مع المحافظة على المدخرين الحاليين وعلى مدى الانتظام في الادخار .

ب – تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال : ويتم الحكم على كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير الآتية :

– مدى التغير في البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الأموال في البنك ؛

– نسبة كل نوع من الأنشطة المصرفية إلى مجموع أنشطة البنك ؛

– مدى كفاءة البنك في تحقيق الأهداف الأساسية من خلال استخدام وتوظيف الأموال وهي : تحقيق أكبر عائد ممكن ، المحافظة على السيولة وسلامة المركز المالي للبنك ، تخفيض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن .

2 – تقييم أداء المصرف كوحدة إنتاجية :

ويتناول التقييم في هذا المجال نشاط المصرف كنشاط إنتاجي يحقق عائداً من خلال العمليات والأنشطة التي يمارسها ، أي أن التقييم في هذا المجال يضم المعايير الآتية:

– مدى كفاءة المصرف في تأدية أنشطته المتعلقة بمكونات العملية الإنتاجية في المصرف ، إيرادات العمولات ؛

– مدى كفاءة المصرف في استخدام مدخلاته ،ويشمل هذا الجانب نسبة المخرجات لمختلف أنواع المدخلات ؛

– معدلات الاستثمار المباشر والاستثمار في المشروعات الإنتاجية ؛

– مدى مساهمة المصرف في توليد المدخرات.

3 – تقييم أداء المصرف من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال :

إن طبيعة العمل المصرفي تقتضي السرعة في العمليات ،الأمر الذي يتطلب تفويض السلطة للمستويات الدنيا من العاملين ،لذا تعتبر الرقابة خط دفاع أساسياً تستخدمه إدارة المصرف في توجيه العاملين بالاتجاه الذي يحقق السياسات المصرفية التي تتبناها ،لذا تلجأ الإدارة إلى إتباع العديد من الإجراءات الوقائية للوقوف دون وقوع جرائم الاختلاس أو التقصير ،و تعمل على استخدام سياسات فعالة في إدارة الموارد البشرية تتمثل في الاعتناء بعملية الاختيار والتعيين ،واستخدام أنظمة تدريبية خاصة تنمي قدرات العاملين في المجالات المصرفية كافة وتقوم المصارف أيضاً بإعداد كتيبات تتضمن خطوات العمل لمختلف العمليات .

المطلب الثالث : أهداف ووظائف مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية :

تعد عملية الرقابة على الأداء مرحلة من مراحل العملية الإدارية التي تبدأ بتحديد الأهداف ، ثم وضع خطة زمنية لتحقيقها ،ثم وضع تنظيم شامل للمشروع لتنفيذ الخطة الموضوعة ،و تأتي بعد ذلك عملية الرقابة و متابعة تنفيذ الخطة التي تقود إلى المرحلة النهائية من مراحل العملية الإدارية و هي تقويم الأداء ،وبناءا عليه يمكن استعراض أهداف ووظائف مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية فيما يلي : [1]

1 – أهداف مؤشرات الأداء :

- ✓ تطوير الأداء و تحسين مستوى إدارة النشاط المصرفي الإسلامي من خلال :
  - ضمان تحقيق البنك الإسلامي لأهدافه التي أنشئ من أجل تحقيقها ؛
  - ضمان حسن استخدام الموارد المالية و الإنسانية و إدارتها بشكل كفؤ ؛
  - تجنب الأسباب التي تكمن وراء مظاهر الضعف في تحقيق أهدافه ،وفي حسن استخدامه للموارد ؛
  - التحقق من سلامة المعاملات و التعاملات داخل البنك الإسلامي شرعيا .
- ✓ التعرف على مدى تحقيق البنك لأهدافه المحددة و المعلنة مسبقا ، و هذا يعني ضرورة متابعة تنفيذها كما ونوعا استنادا إلى ما يتوفر من بيانات و معلومات عن سير البنك ؛
- ✓ تحديد الأخطاء و تفسير سببها لتفاديها مستقبلا ،لذلك يفترض التعرف على كفاءة الأداء في البنك بكل أقسامه ؛
- ✓ تحديد المراكز الإدارية و الإنتاجية المسؤولة عن تلك الانحرافات ،مع الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل أو المتغيرات التي أثرت في كفاءة أداء البنك ، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ، أو سياسية ؛
- ✓ الرقابة الدورية و المستمرة على أداء العاملين ، كون إدارة البنك مسئولة أمام المساهمين و أمام الجهات الحكومية عن العاملين فيه ، و بالتالي فإن الادارة تراعي الكفاءة القصوى في أداء عامليها ؛
- ✓ تعد مؤشرات الأداء وسيلة لتزويد المستويات الإدارية بوسائل تكفل قياس الأداء واكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ،والعمل على تعزيز الإيجابيات وتصحيح الانحرافات ، وبالتالي ضمان استمرارية العمل المصرفي الإسلامي و تفوقه .

1 – ابراهيم عبد الحليم عباده ،مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 165 – 166

2- وظائف مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية :

تعد عملية مراقبة و تقييم الأداء في البنوك الإسلامية من أبرز ما يهتم به الباحثون في مجال البنوك الإسلامية أو غيرها ، و لذا فإن واجب العلماء و ادارات البنوك ينصب حول هذا الأمر ، فمستوى الأداء الناتج عن الدراسة يمثل معيارا أساسيا يتم من خلاله تقويم أداء الإدارة ، وتحديد مدى بقائها و تطورها ، و يمكن ابراز وظائف مؤشرات الأداء فيما يلي :

- متابعة تنفيذ الأهداف لغرض التعرف على مدى تحقيق الإدارة للأهداف المقررة لها في الوقت المحدد وبالحجم المحدد ؛
- متابعة الكفاءة في الأداء لغرض التحقق من التنفيذ الفعلي للنشاط بأعلى درجة ممكنة من الكفاية مع تجنب الإسراف و الخطأ في التنفيذ ؛
- تقويم نتائج التنفيذ بعد تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن متابعة التنفيذ و من البديهي أن يسبق ذلك تحديد الأهداف وتحديد الخطط التفصيلية للإنجاز ،وتحديد مراكز المسؤولية في البنك وبناءا على ذلك يتم تحديد معايير الأداء ؛
- التنبؤ بما يمكن أن يستجد من تغيرات في المستقبل ، و الإعداد المسبق لها من خلال الاستفادة من دروس الماضي .

المبحث الثالث : أساليب التحليل المالي في البنوك الإسلامية .

المطلب الأول : التحليل بواسطة القوائم المالية :

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي ، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية و قائمة الدخل لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة و مواطن الضعف في المركز المالي .

و قبل التطرق إلى أساليب التحليل المالي في البنوك الاسلامية سنقوم أولا بعرض مفهوم التحليل المالي :

يعتبر التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساعد في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من

خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات . [1]

كذلك يعرف التحليل المالي بأنه: أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات و عرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات ، و يمكن استخدامها لقياس كفاءة التنفيذ و في متابعة الخطط و مراقبتها وتقييمها وتحديد المشاكل و تحفيز الإدارة على معالجتها . [2]

إذن من خلال ما سبق يمكن أن نعرف التحليل المالي : بأنه عبارة عن مجموعة الإجراءات والعمليات يستخدم في الحكم على أداء المنشاة وتقيمها وذلك بالاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية لتلك المنشاة بقصد اكتشاف عوامل الضعف والقصور في تلك القوائم وكذلك عوامل القوة فيها وبما يساهم في ترشيد اتخاذ القرارات المناسبة .

❖ **التحليل بواسطة القوائم المالية :**

يعد التحليل المالي للقوائم المالية من المواضيع ذات الاهمية البالغة باعتباره أداة هامة يمكن من خلاله أن يصل المحلل المالي إلى الدقة في اتخاذ القرارات و ذلك من خلال التعرف على الجوانب الإيجابية و استغلالها أحسن استغلال و تشخيص جوانب القصور ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة التي تساهم في ترشيد اتخاذ القرارات.

تعتبر القوائم المالية وسيلة بموجبها يتم نقل صورة مختصرة عن الأرباح و المركز المالي للإدارة والأطراف المعنية وبالتالي فالقوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية متفق عليها محاسبيا مبوبة و مجمعة باستعمال أدوات وفق أشكال معينة لتتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة .

وتشمل هذه القوائم المالية عامة على : الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول التغير في رأس المال ، الملاحق . [3]

1 – خالد محمود الكحلوت،مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،الجامعة الاسلامية ،غزة ، 2005 ،ص 20 .

2 – عمار أكرم عمر الطويل،مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل،الجامعة الاسلامية ،غزة ، 2008 ، ص 15 .

3 – قوادري محمد،قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة سعد دحلب،البليدة، 2010 ،ص 47

كذلك تعرف بأنها : بيان محاسبي تنعكس عليه صورة للكائن الاقتصادي الذي تعبر عنه الوحدة المحاسبية ، ووظيفتها توصيل المعلومات للغير عن التغيرات التي طرأت على الموارد الاقتصادية نتيجة استخدامها خلال السنة المالية [1].

إذن من خلال التعاريف السابقة يمكن إيراد تعريف شامل للقوائم المالية حيث تعرف بأنها الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير تساعد في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات الوحدة وتقييم مركزها المالي.

كما أن الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية الجديدة ،حدد القوائم المالية ذات الغرض الهام ،وهي القوائم التي تعدها شركات القطاع الخاص ،بالإضافة إلى الشركات الاقتصادية التي تملكها الدولة ،حيث يتم إعدادها بشكل سنوي ،نصف سنوي ،و ربع سنوي لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين الخارجين مثل المصرف المركزي مصلحة الضرائب خاصة وأنها تجمعهم ارتباطات مالية مع الشركة بمختلف صورها . [2]

لقد حددت هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أنواع القوائم المالية التي يتم إعدادها من طرف المؤسسات المالية الإسلامية والمتمثلة في قائمة الميزانية ،قائمة الدخل ،قائمة التدفقات النقدية ،قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة ،قائمة مصادر و استخدامات أموال صندوق الزكاة و الصدقات ،و قائمة مصادر و استخدامات أموال صندوق القرض الحسن . [3]

1- قائمة المركز المالي (الميزانية) :

وهي تبين المركز المالي للبنك الاسلامي من حيث مصادر الاموال واستخداماتها في نقطة معينة من الزمن عادة ما تكون نهاية السنة المالية للبنك ،وتظهر الميزانية العمومية قيمة وتركيبة مصادر الأموال أي المدخلات المالية التي حصل عليها البنك من المطلوبات وحقوق الملكية ،لتمويل نشاطاته الاستثمارية والتمويلية ،وكيفية توزيع هذه النشاطات على العقود الاسلامية المختلفة أي المخرجات المالية ،التي وظف البنك بها أمواله في الموجودات ،في نهاية السنة المالية للبنك .[4]

1 – مشري حسناء ، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008 ، ص 67 .

2 – بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2011 ، ص 19 .

3 – مرازقة صالح ،بوهرين فتيحة ، القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية ، الملتقى الدولي الأول بعنوان : الاقتصاد الإسلامي ، غرداية ، 2011 ،ص 13 .

4 – محمد محمود العلجوني،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان،ط 1 ،2008 ،ص 371 – 376

و تتكون الميزانية العمومية من جانبين متساويين في المجموع ،هما جانب الموجودات (الأصول) ،وجانب المطلوبات (الالتزامات) وحقوق الملكية ،أي حقوق المساهمين أصحاب البنك .

1- الموجودات : تتكون الموجودات من قائمة الأصول و الموجودات التي استثمر البنك فيها أمواله ،وتقسم إلى أربعة أقسام بحسب آجال هذه الاستثمارات كما يلي:

- **موجودات متداولة** : وهي أصول مالية سائلة ،وتشمل نقد في البنك وأرصدة لدى البنوك المركزية ،وأرصدة لدى البنوك الأخرى ؛

- **استثمارات قصيرة الأجل** : وهي أصول مالية قابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة وتشمل القروض الحسنة ،والأوراق المالية المتاحة للبيع ،و الاستثمارات في المحافظ الاستثمارية ،و الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وذمم البيوع المؤجلة ،و تمويلات المضاربة و المشاركة ،والاستثمارات في البضائع و السلع واستثمارات البنك الذاتية في أوراق مالية متاحة للبيع ؛

- **استثمارات طويلة الأجل** : وهي أصول مالية ذات قابلية أقل للتحويل إلى نقد ،وتشمل استثمارات في التأجير والعقارات والشركات التابعة والحليفة ؛

- **استثمارات دائمة** : وهي أصول البنك الثابتة ،كالمباني والمعدات والأجهزة والأدوات والأثاث وبرامج الحاسوب المصرفية وأجهزة الربط المصرفي المحلية والدولية ،وذلك بعد طرح الاهتلاك السنوي المتراكم منها.

2- المطلوبات : أما الجانب الآخر للميزانية العمومية ،المطلوبات وحقوق الملكية ،فيتكون من أقسام بحسب آجال الاستحقاق ،وهي:

- **مطلوبات متداولة** : وهي التزامات مطلوبة من البنك خلال فترات زمنية قصيرة لا تتجاوز السنة ،وتشمل ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب ،أي الأمانة ،وودائع البنوك الأخرى لدى البنك ،والتأمينات النقدية ،و المستحقات والمخصصات للغير ، بالإضافة إلى احتياطي القيمة العادلة للاستثمار في العقارات والأسهم ؛

- **مطلوبات متوسطة وطويلة الأجل** :وهي التزامات مطلوبة من البنك خلال فترة تزيد عن السنة ،وهي حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء ،وتشمل حسابات التوفير والخاضعة لإشعار ولأجل حصة المودعين من عوائد حسابات الاستثمار المطلق ؛

- **حقوق الملكية** : وهي ليست التزامات على البنك ،وإنما هي مساهمات أصحاب البنك ،أي المساهمين ،في رأس مال البنك والإحتياطيات القانونية والاختيارية والأرباح المحتجزة وغير الموزعة ،أي الأرباح المدورة.

❖ جدول رقم (1) يمثل الميزانية العمومية لبنك إسلامي افتراضي

الموجودات	مليون دينار	المطلوبات وحقوق الملكية	مليون دينار
الموجودات السائلة :		**المطلوبات المتداولة :**	
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي		الودائع الجارية وتحت الطلب	
أرصدة وحسابات لدى البنوك الأخرى		ودائع البنوك الأخرى	
مجموع الموجودات السائلة		التأمينات النقدية	
استثمارات قصيرة الأجل:		تخصصات متنوعة	
القروض الحسنة		تخصصات ضريبة التدخل	
أوراق مالية – متاحة للبيع		مطلوبات أخرى	
استثمارات في المحافظ الاستثمارية		احتياطي الاستثمارات في العقارات	
استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		احتياطي الاستثمارات في الأسهم	
ذمم بيوع مؤجلة		**مجموع المطلوبات المتداولة :**	
تحويلات (مضاربة ومشاركة)			
استثمارات في بضائع وسلع			
استثمارات البنك في أوراق مالية متاحة للبيع		المطلوبات متوسطة وطويلة الأجل (حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء):	
موجودات أخرى			
مجموع الاستثمارات قصيرة الأجل		ودائع التوفير	
ينزل : صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار		ودائع لإشعار	

صافي الاستثمارات قصيرة الأجل		ودائع لأجل	
استثمارات طويلة الأجل:		حصة المودعين من عوائد الاستثمار المطلق للعملاء	
استثمارات في التأجير		**مجموع حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء**	
استثمارات في العقارات			
استثمارات في الشركات التابعة الحليفة		حقوق الملكية:	
مجموع الاستثمارات طويلة الأجل			
موجودات ثابتة(استثمارات دائمة):		رأس المال المكتتب به والمدفوع كاملا	
أراضي		احتياطي قانوني	
مباني		احتياطي اختياري	
معداتي وأجهزة وأثاث ووسائط نقل		أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	
يطرح : الاستهلاك المتراكم		أرباح مدورة	
صافي الموجودات الثابتة		**مجموع حقوق الملكية**	
مجموع الموجودات		**مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة وحقوق المساهمين**	
		الاستثمارات المقيدة (البنك مضاربا)	
		سندات المقارضة (البنك مضاربا)	

المصدر : محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، ط 1 ،2008 ،ص 373 .

نلاحظ من الجدول (1) بأن الميزانية العمومية للبنك هي ببساطة بيان أو جدول بالأصول والمطلوبات وحقوق الملكية مثلها في ذلك أي ميزانية عمومية لشركات المساهمة ،التي يجب أن تكون فيها المعادلة التالية صحيحة :

مجموع الأصول = (مجموع المطلوبات + حقوق الملكية).

فالأصول هي مخرجات مالية أو هي استخدامات أموال البنك ،والمطلوبات و حقوق الملكية هي مدخلات مالية أو هي مصادر أموال البنك ،ويمكن تلخيص الميزانية العمومية للبنك على النحو المبين بالجدول (2) الآتي:

جدول رقم (2) يمثل ملخص الميزانية العمومية (الموقف المالي) لبنك إسلامي افتراضي

المدخلات المالية ،استخدامات الأموال ، والموجودات	المخرجات المالية ،مصادر الأموال ،المطلوبات وحقوق الملكية
نقد وودائع لدى البنوك الأخرى	ودائع العملاء والبنوك الاخرى
استثمارات في الأوراق المالية	مخصصات والتأمينات
مضاربات ومشاركات	إحتياطيات للاستثمارات
استثمارات التأجير والعقارات والشركات	حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء
موجودات ثابتة	حقوق الملكية

المصدر : محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، ط 1 ،2008 ،ص 375 .

تحتفظ البنوك بالنقد لديها على شكل ودائع لدى البنوك الأخرى من أجل مقابلة حاجة البنك للسيولة لمواجهة سحوبات العملاء و طلبات العملاء للتمويل و أية احتياجات طارئة للسيولة ،و تحتفظ بجزء من أموالها السائلة على شكل استثمارات بالأوراق المالية المتداولة ،و خاصة الأسهم ،أي المقابلة للتحويل إلى نقد بسرعة و سهولة ويسر وبأقل التكاليف وبدون خسارة ناشئة عن الحاجة لبيع هذه الأوراق.

ويحقق استثمار البنك في الأوراق المالية غرضين : الأول ،لمواجهة احتياجات البنك للسيولة ،وخاصة في المدى قصير الأجل ، والثاني ،لتحقيق عوائد من هذه الاستثمارات بدلا من الاحتفاظ بها على شكل نقد.

وأما المضاربات والمشاركات والاستثمارات طويلة الأجل في الإيجارات و العقارات والشركات التابعة والحليفة فتشكل المصدر الرئيسي لعوائد البنك.

وفي المقابل ،تشكل ودائع العملاء و البنوك الأخرى تحت الطلب لدى البنك أهم مصدر مجاني لأموال البنك ،وأما حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء ،والمشابهة لودائع التوفير ولأجل لدى البنوك التقليدية ،فتشكل أكبر مصادر لأموال البنك والتي يطلب من البنك تشغيلها و توظيفها بهدف تحقيق عائد ملائم لها ،و تشارك هذه الأموال في أرباح و عوائد البنك التي يحققها على إجمالي الأموال القابلة للتوظيف لديه.

ومن الجدير بالذكر التنويه بأن المطلوبات وحقوق الملكية تمثل مصادر أموال البنك المتراكمة ،التي زودت البنك بالقدرات المالية على امتلاك الأصول و الاستثمارات المختلفة ،وأما الأصول فتمثل استخدامات أموال البنك المتراكمة التي وظفت بهدف جني عوائد للمساهمين والمودعين .

وكون أن طبيعة نشاط المصرف الإسلامي تعتمد على توظيفات ومشاركات متوسطة وطويلة الأجل تمتد لعدة سنوات وفي نفس الوقت هي تتعلّق بالنشاط الجاري ،لذلك ينبغي أن تتضمن قائمة المركز المالي أو الإيضاحات معلومات حول ذلك مثل ذمم البيوع المؤجلة كالمرابحات و السلم و الاستصناع ،والاستثمارات في الأوراق المالية ،و المضاربات ،و المشاركات ،والبضاعة المشتراة للآمر بالشراء ،والاستثمار في العقارات والأصول المقتناة بغرض البيع وغيرها .[1]

2- قائمة الدخل :

تحتوي قائمة الدخل في المصرف الإسلامي على بنود الإيرادات ، وسائر بنود المصروفات الخاصة بالدورة المالية وكذلك المكاسب و الخسائر ،والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ، و تبين صافي الربح أو صافي الخسارة و الذي هو محصلة كافة الأنشطة الهادفة للربح التي يؤديها المصرف خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل وكذلك الأحداث والظروف الأخرى التي يكون لها تأثير على قيمة الأصول التي هي في حيازة المصرف في أثناء الفترة الزمنية .[2]

ويمكن تصنيف الإيرادات في المصرف الإسلامي إلى :[3]

-**إيرادات الاستثمار** : وتمثل هذه الإيرادات النسبة الأكبر من إيرادات المصرف الإسلامي ، وتنقسم بحسب مصدر تمويلها إلى الأنواع التالية :

- ✓ إيرادات استثمار أموال المصرف الذاتية : وهي الإيرادات الناتجة عن استثمار المصرف لأمواله الذاتية ، وهي تعود للمصرف ولا يتم قيدها لأرباح الاستثمار التي يتم توزيعها لاحقا بينه وبين أصحاب الحسابات الاستثمارية؛
- ✓ إيرادات الاستثمار المشتركة : و هي الإيرادات المتأتية من الاستثمارات المشتركة الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة المخلوطة بما تبقى من أموال المصرف الذاتية ، والإيرادات الناتجة

1 – عوض خلف العيساوي ،الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الاسلامية ،دار دجلة ،عمان ،2007 ص 385 .

2 – بدرة بن تومي ،آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (ifrs – ias) على العرض و الافصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية جامعة فرحات عباس ،سطيف ، 2013 ، ص 91 .

3 – ماهر الأمين وآخرون ، مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، م 33 ،ع 2 ، 2011 ، ص ص : 168- 169 .

عن هذه الاستثمارات توزع بين المصرف (أي المساهمين) وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة كل حسب مساهمته.

- ✓ إيرادات الاستثمارات المقيدة :وهي الإيرادات التي يحصل عليها المصرف بصفته مضاربا أو وكيلاً بعمولة محددة نتيجة استثمار أموال الحسابات المقيدة .

- **إيرادات الخدمات المصرفية** : وتتمثل في الأجور والرسوم التي يتحصل عليها المصرف في مقابل الأعمال التي يقدمها مثل خدمات إدارة الأوراق المالية وإصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وتأجير الخزائن والتحويلات المصرفية وغيرها .

- **الإيرادات الأخرى** : يتضمن هذا البند مختلف الإيرادات المرتبطة بنشاط البنك ولم تدرج ضمن عناصر الإيرادات السابقة ،أما المصروفات فإنها تمثل مقدار النقص في الأصول ، أو الزيادة في الالتزامات ، أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة الناتج ، من توظيف الأموال وإدارة الاستثمار بطرق أو وسائل مشروعة أو تقديم الخدمات بجميع أنواعها أو وسائلها المشروعة .

وتمثل مكاسب المصرف مقدار الزيادة في صافي أصول المصرف الناتج عن حيازة أصول زادت قيمتها خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل ،أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة من عمليات عرضية ،ماعدا التحويلات التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق الملكية .

أما خسائر المصرف فهي مقدار النقص في صافي أصول المصرف الناتج عن حيازة أصول انخفضت قيمتها خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل ، أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة من عمليات عرضية ، ماعدا التحويلات التي تجري بين المصرف و أصحاب حقوق حسابات الاستثمار المطلقة و ما في حكمها أو التي تجري بين المصرف و أصحاب حقوق الملكية .

إن عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة هي حصة هؤلاء في الربح و الخسارة عن أموالهم المستثمرة بالمشاركة مع أموال المصرف .[1]

1 - حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية ، دار المسيرة، عمان ، 2009 ، ص ص 394 – 395 .

جدول رقم (3) يمثل بيان الدخل (حساب الأرباح والخسائر) لبنك إسلامي افتراضي :

البيانات	مليون دينار
الإيرادات:	
إيرادات ذمم البيوع	
إيرادات التمويلات	
إيرادات الاستثمارات	
مجموع الإيرادات	
ينزل : عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	
حصة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	
الرصيد : ويمثل نصيب البنك من إيرادات الاستثمارات المطلقة بصفته مضاربا	
يضاف إيرادات تشغيلية أخرى:	
إيرادات الخدمات المصرفية	
دخل البنك من الاستثمارات الذاتية	
نصيب البنك من دخل الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا	
نصيب البنك من دخل المحافظ الاستثمارية (سندات المقارضة) بصفته مضاربا	
إيرادات تشغيلية أخرى	
مجموع الإيرادات التشغيلية الأخرى	
صافي الإيرادات التشغيلية	
المصروفات:	
ينزل : نفقات الموظفين	
مصاريف تشغيلية أخرى	
إستهلاكات واطفاءات	
مخصصات متنوعة	
مجموع المصروفات التشغيلية	
صافي الدخل التشغيلي	
يضاف : أرباح غير تشغيلية	
ينزل : خسائر غير تشغيلية	
صافي الدخل قبل الضرائب	

ينزل : الضرائب والرسوم	
مخصصات البحث والدعم	
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	
صافي الدخل	

المصدر : محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، ط 1 ،2008 ،ص 377 .

كما في تقرير الوضعية المالية (الميزانية العمومية) يمكن النظر إلى بيان الدخل على أساس مدخلات و مخرجات مالية وعلى النحو الوارد في الجدول (4) الآتي:

جدول رقم (4) يمثل ملخص بيان الدخل (تقرير الربحية) لبنك إسلامي افتراضي.

المدخلات المالية (تكلفة مصادر أموال البنك)	**المخرجات المالية (الايرادات المتحققة من توظيف أموال البنك)**
تكلفة أموال حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء	إيرادات حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء
التكاليف الادارية	إيرادات الأوراق المالية
الاستهلاكات و الاطفاءات	إيرادات الخدمات المصرفية
مخصصات مختلفة	نصيب البنك
الضرائب والرسوم	إيرادات تشغيلية أخرى كمضارب

المصدر : محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، ط 1 ،2008 ،ص 379 .

ويلاحظ بأن أكبر وأهم مصدر لدخل البنك يتأتى من حصة البنك من إيرادات حسابات الاستثمار المطلقة ،بصفته رب مال ورب عمل ،ويعادل هذا المصدر الفوائد المقبوضة من الإقراض في البنوك التقليدية ،يلي ذلك دخل البنك من الخدمات المصرفية ثم نصيب البنك من الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة .

وفي المقابل ،تمثل العوائد الممنوحة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أكبر التكاليف المستحقة ،وتعادل هذه التكاليف الفوائد المدفوعة على العوائد بالبنوك التقليدية ،ويلي ذلك النفقات الادارية من رواتب موظفين ولوازم ومصاريف تشغيلية أخرى وعليه فإن صافي الدخل يمثل إجمالي الإيرادات مطروحا منه إجمالي التكاليف والمصروفات ،وكما يلي [1]:

1 – محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ، مرجع سبق ذكره ،ص 380 .

صافي الدخل = إجمالي الإيرادات –إجمالي التكاليف والمصروفات

مفصلا كما يلي:

إجمالي الإيرادات = قيمة الأصول السائلة (كالأوراق المالية) × معدل العائد عليها

+ قيمة حسابات الاستثمار المطلقة × معدل العائد عليها

+ قيمة الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة × معدل العائد عليها

× حصة البنك منها كرب عمل

+ إيرادات الخدمات المصرفية

+ إيرادات تشغيلية أخرى (كالتعامل بالعملات الأجنبية)

ناقصا : إجمالي التكاليف = قيمة حسابات الاستثمار المطلقة × معدل العائد × حصة العملاء منها

+ نفقات الموظفين + الاستهلاكات والإطفاء + مخصصات مختلفة + مصاريف تشغيلية أخرى

+ ضرائب ورسوم

يساوي = صافي الدخل .

كذلك يمكن النظر إلى بيان الدخل على أنه سجل للتدفقات المالية للبنك خلال السنة المالية ، وذلك على عكس الميزانية العمومية ، التي هي بيان لقيم الأصول و المطلوبات وحقوق الملكية المسجلة في قيود البنك في نقطة معينة من الزمن هي نهاية السنة المالية.

وعليه يمكن تمثيل بيان الدخل على أنه تقرير للتدفقات النقدية الداخلة (الإيرادات) والتدفقات النقدية الخارجة (المصروفات)، بحيث يكون:

صافي الخزينة = مجموع التدفقات النقدية الداخلة – مجموع التدفقات النقدية الخارجة

صافي الدخل = إجمالي الإيرادات – إجمالي المصروفات

جدول رقم (5) يمثل بيان الدخل (تقرير التدفقات المالية) لبنك إسلامي افتراضي :

التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
إيرادات حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء	تكلفة حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء
إيرادات الأوراق المالية	التكاليف الادارية
إيرادات الخدمات المصرفية	الاستهلاكات و الاطفاءات
نصيب البنك من أرباح الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة	مخصصات مختلفة
إيرادات تشغيلية أخرى	الضرائب والرسوم

المصدر : محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، ط 1 ،2008 ،ص 381 .

3 – قائمة التدفقات النقدية :

يبين كشف التدفقات النقدية النقد المقبوض من البنك والنقد المدفوع والمحسوب منه طوال فترة زمنية محددة عادة ما تكون من بداية السنة المالية للبنك وحتى نهايتها ،وهذا الكشف هو عبارة عن تقرير عن نقدية البنك طوال السنة المالية .

ويسمى هذا الكشف أيضا ببيان مصادر (الموارد والإيداعات) واستخدامات الأموال (التوظيفات والتمويلات) ويهدف إلى تحديد أمرين : الأول ،فيما أستخدم البنك أمواله طوال السنة المالية ،والثاني من أين أتى البنك بهذه الأموال ،أي ما هو مصدر هذه الأموال ،وبالطبع فإن مصادر الأموال يجب أن تساوي استخدامات الأموال خلال السنة المالية.

وفي الحقيقة فإن بيان مصادر واستخدامات الأموال مبني على أساس المبادئ الأربعة التالية :

1. أي زيادة في الأصول تعتبر استخداما للأموال؛
2. أي نقص في الأصول يعتبر مصدرا للأموال؛
3. أي زيادة في المطلوبات تعتبر مصدرا للأموال؛
4. أي نقص في المطلوبات يعتبر استخداما للأموال.

شكل رقم (1) يبين مبادئ تحديد مصادر واستخدامات الأموال

	مصدر	استخدام
الأصول	↓	↓
المطلوبات وحقوق الملكية	↑	↑

المصدر : محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، ط 1 ،2008 ،ص 382 .

وذلك من خلال العلاقات التالية :

- مصادر أموال البنك خلال السنة المالية = الأموال من العمليات

+ الانخفاض في قيمة أصول البنك

+ الزيادة في قيمة مطلوبات البنك

- استخدامات أموال البنك خلال السنة المالية = العوائد المدفوعة للمساهمين

+ الزيادة في قيمة أصول البنك

+ انخفاض في قيمة مطلوبات البنك

جدول رقم (6) يمثل نموذج لكشف التدفقات النقدية لبنك إسلامي افتراضي :

البيانات	مليون دينار
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:	
صافي الدخل قبل الضرائب والرسوم	
التعديلات : إستهلاكات وإطفاءات	
صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	
أرباح (خسائر) تقييم الأسهم	
مخصصات متنوعة	
تأثير أسعار الصرف على النقد	
(الزيادة) النقص في الموجودات :	
ذمم بيوع آجلة	
تمويلات (مضاربة ومشاركة)	
استثمارات في بضائع وسلع	
أوراق مالية	
استثمارات في التأجير	
استثمارات في عقارات	
استثمارات في محافظ الاستثمارية	
استثمارات أخرى	
استثمارات البنك الذاتية	
موجودات أخرى	
قروض حسنة	
(الزيادة) النقص في الموجودات	
الزيادة (النقص) في المطلوبات:	
حسابات جارية وتحت الطلب ،أي الأمانة	
تأمينات نقدية	
مطلوبات أخرى	
مخصصات متنوعة	

حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء	
الزيادة (النقص) في المطلوبات	
= صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الضريبة	
يطرح: مدفوعات أخرى	
ضريبة الدخل المدفوعة	
= صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل	
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار:	
التغير في أوراق مالية للاستثمار	
شراء موجودات ثابتة	
صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات الاستثمار	
التدفق النقدي من عمليات التمويل :	
أرباح موزعة على المساهمين	
صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات التمويل	
تأثير أسعار الصرف على النقد	
صافي الزيادة في النقد	
النقد وما في حكمه في بداية السنة	
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	

المصدر : محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، ط 1 ،2008 ،ص 383 .

4- قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

تشمل العناصر الأساسية لقائمة التغيرات في حقوق الملكية في المصارف الإسلامية صافي الربح أو صافي الخسارة واستثمارات حقوق أصحاب الملكية والتوزيعات عليهم .[1]

وتمثل استثمارات أصحاب حقوق الملكية مقدار الزيادة في حقوق أصحاب الملكية الناتج عن قيامهم بتحويل أصول أو تقديم خدمات إلى المصرف ،أو سدادهم أو تحملهم التزامات على المصرف .

1 – ماهر الأمين وآخرون ، مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) ، مرجع سبق ذكره ، ص 170 .

أما التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية فتعبر عن مقدار النقص في حقوق أصحاب الملكية الناتج عن قيام المصرف بتحويل أصول أو تقديم خدمات إلى أصحاب حقوق الملكية ،أو سداده أو تحمله التزامات عليهم[1]

5 – قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة :

وتتمثل عناصر هذه القائمة فيما يلي : [2]

1– الاستثمارات المقيدة :

وهي الأصول التي قام المصرف باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقا لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب ،ويقتصر دور المصرف على إدارتها ،سواء على أساس عقد المضاربة المقيدة ،أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة أصولاً للمصرف ولا تظهر في قوائمه المالية ،حيث لا يحق للمصرف التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة .

2 – ايداعات ومسحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما في حكمها :

وهي ما يتسلمه المصرف منهم أو يعطيه لهم من أموال خلال الفترة. ويعتبر في حكم المسحوبات والإيداعات ما يلي:

- تحويل الرصيد المتبقي لصاحب الحساب جزئيا أو كليا إلى حساب استثمار مطلق أو إلى حساب جار أو حساب آخر لدى المصرف ؛
- تحويل الرصيد المتبقي لصاحب حساب الاستثمار المقيد جزئيا أو كليا إلى محفظة استثمار مقيد أخرى يديرها المصرف حيث يعتبر هذا التحويل سحبا من المحفظة الأولى وإيداعا في المحفظة الثانية ؛
- استرداد المحفظة لوحدات الاستثمار السابق إصدارها ،أي شراؤها من أصحابها .

3 – أرباح أو خسائر الاستثمارات المقيدة قبل استقطاع نصيب المصرف بصفته مضاربا أو أجره بصفته وكيلا :

وتعني مقدار صافي الزيادة أو النقص في الاستثمارات المقيدة غير الزيادة أو النقص الناتجين عن إيداعات أو مسحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما في حكمها .

1 – حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 397 .

2 – بدرة بن تومي ،آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (ifrs – ias) على العرض و الافصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 .

4 – نصيب المصرف في أرباح الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا أو أجره بصفته وكيلا :

فإذا كانت العلاقة بين المصرف و أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد المضاربة فإن المصرف يحصل على نصيب من الأرباح تعويضا لجهده ،و في حالة الخسارة فإنها تحمل كلها على أصحاب تلك الحسابات ما لم يكن تعدي أو تقصير من قبل المصرف .

6 – قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة و الصدقات :

يتم إعداد هذه القائمة عادة في المصارف الإسلامية التي تقوم بجمع أموال الزكاة من المسلمين المتعاملين مع المصرف أو غيرهم ، إضافة إلى زكاة أرباح الاستثمار المشترك وغيرها ، وتشمل هذه القائمة العناصر التالية : [1]

- زكاة مال المصرف وهي التي تستحق شرعا على أموال مساهمي المصرف وناتج نشاطه ؛
- زكاة مال المتعاملين مع المصرف ، ويتم أداؤها اختياريا ؛
- زكاة مال مقدمة من أفراد المجتمع وهيئاته المتعددة .

7 – قائمة مصادر و استخدامات أموال صندوق القرض الحسن :

إذ تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بمنح قروض للغير دون عائد (فائدة) عليها و يطلق عليها اسم القرض الحسن الذي يعرف على أنه " دفع مال لمن ينتفع به ويرد دون زيادة مشروطة (دون فوائد) وقد ينظّم المصرف صندوقا للإقراض إسهاما منه في الأنشطة الاجتماعية التي تحددها إدارة المصرف لذلك يتم تخصيص قائمة تبين مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن .

وقد تكون مصادر أموال القرض الحسن إما داخلية أو خارجية : [2]

- المصادر الخارجية : مثل الأموال المتاحة لفترة مؤقتة لصندوق القرض من الحسابات الجارية لدى المصرف ،والأموال التي يتيحها لصندوق القرض أصحاب حقوق الملكية .
- المصادر الداخلية : مثل الأموال الناتجة من تحصيل القروض خلال فترة زمنية معينة ،أو الإيداعات التي يودعها العملاء في صندوق القرض سواء كان سيستردونها أو قد تبرعوا بها للصندوق .

1 – محمود حسن صوان ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، دار وائل ، عمان ، 2001 ، ص ص 96 – 97 .

2 – صادق راشد الشمري ، إدارة المصارف : الواقع والتطبيقات العملية ، دار صفاء ، عمان ، ط 1 ، 2009 ، ص 199 .

المطلب الثاني : التحليل بواسطة النسب المالية :

يعد أسلوب التحليل باستخدام النسب المالية من أكثر أساليب التحليل شيوعا من وجهة نظر المحلل المالي فهو يحدد العلاقة التي تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية ، ويعد من الوسائل التحليلية الأكثر خصوصية و استخداما .

وعليه تعتبر النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية أو بنود الميزانية و بنود قائمة الدخل وغيرها من القوائم المالية ،كما أنها عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة و الضعف في الجوانب المالية للمؤسسة ، مع مراعاة ربط أكبر عدد ممكن من النسب مع بعضها البعض لاتخاذ القرار المناسب . [1]

النسبة المالية تعني رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم أخر من أرقام نفس القائمة المالية ، أو من قائمة مالية ثانية بحيث يكون أحدهم مقاما و الثاني بسطا ،و لأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لابد أن تكون أرقام مقام البسط و مقام المعادلة ذات علاقة سببية للحصول على نسبة ذات معنى . [2]

تعرف النسب المالية على أنها أداة من أدوات التحليل المالي التي تقوم على دراسة القوائم المالية بعضها ببعض في شكل نسب مؤوية كما تعبر النسب عن العلاقة بين قيمتين ذات عنصرين متجانسين و مرتبطين بمنطق اقتصادي بهدف استخلاص تطور ظاهرة معينة ، و منه فان النسبة المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل الإداري و هذه القيم تؤخذ من الميزانية أو جدول الاستغلال أو منهما معا. [3]

يمكننا تصنيف النسب المالية التي يستعملها البنك في إطار تحليل الوضعية المالية للمؤسسة التي تود الحصول على فرص استثمار إلى مجموعات رئيسية هي:

I. نسب النشاط :

تعبر نسب النشاط على مدى كفاءة أداء البنك في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية ،كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة .

1 – علي عبد الله أحمد شاهين، جهاد حمدي مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية ، 2010 ، ص 8 .

2 – وليد ناجي الحيالي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ،إثراء للنشر و التوزيع– عمان ، ط1 ، 2009 ، ص 26 .

3 – كريم زرمان ،التوقع بخطر قرض البنك باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد ،خيضر بسكرة ،2011 ،ص 61.

وتمتاز هذه النسب عن النسب الأخرى في كونها توفر مؤشرا ديناميكيا وذلك لأخذها بعين الاعتبار البعد الزمني عند تحليلها لقائمة المركز المالي .[1]

كما تقيس هذه النسب مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها ،وهي عبارة عن علاقات رياضية بين العناصر المختلفة لبيان الميزانية العمومية فيما بينها ،وتشمل الاجزاء التالية :[2]

1) نسبة الأصول التوظيفية إلى إجمالي الأصول :

تقيس هذه النسبة قدرة إدارة البنك الإسلامي على توظيف الأموال المتاحة له ،وهي تعبر عن نسبة الأموال المستغلة من إجمالي مصادر أموال البنك وكما يلي :

نسبة الأصول التوظيفية إلى إجمالي الأصول : مجموع الأصول الموظفة = الاستثمارات قصيرة الأجل (ماعدا القرض الحسن والاحتياطات) وطويلة الأجل / مجموع الموجودات

2) نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول :

تعتبر هذه النسبة جزءا من النسبة السابقة ،وتختص بقياس نسبة الأموال المستغلة في الاستثمارات قصيرة الأجل من إجمالي مصادر أموال البنك ،ولذلك يجب أن يكون ناتج هذه النسبة أقل من النسبة السابقة وذلك لانخفاض قيمة البسط في هذه المعادلة عنه في المعادلة السابقة وكما يلي :

نسبة الاستثمارات ق.أ إلى إجمالي الأصول = الاستثمارات ق.أ (ماعدا القرض الحسن والإحتياطات) / مجموع الموجودات

3) نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول :

تعتبر هذه النسبة الجزء المكمل للنسبة السابقة أيضا ،وتختص بقياس نسبة الأموال المستغلة في الاستثمارات طويلة الأجل من إجمالي مصادر أموال البنك .

1 - Abdu Samad, Performance of Interest-Free Islamic Banks vis-à-vis Interest-Based Conventional Banks of Bahrain, Journal of Economics and Management Vol.12, No.2, 2004, p: 6

2 – محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 405 – 409 .

ولذلك يجب أن يكون ناتج هذه النسبة بالإضافة إلى النسبة السابقة يساوي ناتج النسبة الأولى أعلاه وكما يلي :

نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول = الاستثمارات طويلة الأجل / مجموع الموجودات

4) نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات :

وتظهر هذه النسبة معدل الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي استثمارات البنك الكلية كما يلي :

نسبة الاستثمارات ق.أ إلى إجمالي الاستثمارات = الاستثمارات ق.أ (ماعدا القرض الحسن والإحتياطات) / مجموع الاستثمارات ق.و ط.أ

5) نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات :

وتدل هذه النسبة عل معدل الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي استثمارات البنك الكلية ،وهي مكملة للمعادلة السابقة من حيث أن مجموع هاتين المعادلتين يجب أن يساوي 100% كما يلي:

نسبة الإستثمارات = الإستثمارات طويلة الأجل / مجموع الإستثمارات قصيرة وطويلة الأجل

II. نسب المردودية :

تقيس هذه النسب معدل العائد من الأصول التشغيلية ومدى حساسية العائد إلى عوائد السوق ،وهي عبارة عن علاقات رياضية بين العناصر المختلفة لبيان الدخل والميزانية العمومية ،وتشمل هذه النسب كل من معدل العائد على الأصول التشغيلية ومعدل تكلفة الأصول التشغيلية وهامش ربح العمليات ،مفصلة بالأجزاء الآتية [1]:

1 – محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 414 – 415 .

1) معدل العائد على الأصول التشغيلية :

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة البنك في توظيف أصوله وتحقيق عوائد منها ،وتتضمن الأصول التشغيلية للبنك إجمالي استثمارات البنك قصيرة وطويلة الأجل سواء كانت من أمواله أو من أموال عملائه كما يلي :

معدل العائد على الأصول التشغيلية = مجموع الإيرادات التشغيلية / مجموع الموجودات

2) معدل تكلفة الأصول التشغيلية :

وتشير هذه النسبة إلى معدل تكلفة استثمارات الأصول التشغيلية في البنك كما يلي :

معدل تكلفة الأصول التشغيلية = عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء / مجموع الأصول التشغيلية

3) هامش ربح العمليات :

وتقيس هذه النسبة معدل صافي العائد المتحقق للبنك من توظيف أصوله التشغيلية المختلفة كما يلي :

هامش ربح العمليات = مجموع الإيرادات – عائد أصحاب الإستثمار المطلقة للعملاء / مجموع الأصول التشغيلية

ويمكن توضيح العلاقة بين مؤشرات تقيس العائد من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبون (Dupont system) حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول ، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول . [1]

III. نسب المديونية :

تقيس هذه النسب مستوى وتوزيع تكاليف التشغيل الكلية للبنك ،وهي عبارة عن علاقات رياضية بين العناصر المختلفة لبيان الدخل ،وتشمل نسبة التشغيل ونسبة نفقات الموظفين إلى إجمالي المصاريف التشغيلية ونسبة الأشغال إلى إجمالي المصاريف التشغيلية مفصلة بالأجزاء الآتية [2]:

1 – محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، ع3 ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005 ، ص ص 90 – 91 .

2 – محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 412 – 413 .

1) نسبة التشغيل : تقيس هذه النسبة قيمة المصاريف المستحقة لجني دينار واحد من الإيرادات وكما يلي :

نسبة التشغيل = عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء / مجموع الإيرادات التشغيلية

2) نسبة نفقات الموظفين إلى إجمالي المصاريف التشغيلية : وتشير هذه النسبة إلى توزيع التكاليف التشغيلية كما يلي :

نسبة نفقات الموظفين = نفقات الموظفين / مجموع الإيرادات التشغيلية

3) نسبة الأشغال إلى إجمالي المصاريف التشغيلية : وتبين هذه المعدلة نسبة مصاريف أشغال مباني البنك واستخدام أجهزته وأثاثه إلى مجموع المصاريف التشغيلية كما يلي :

نسبة الأشغال = الإستهلاكات والإطفاءات / مجموع المصاريف التشغيلية

IV. نسبة السيولة :

تقاس نسبة السيولة في البنوك بنسبة التوظيف إلى الودائع ،أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء ،وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة أداء البنك في تلبية القروض الإضافية ،ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع ،وهناك العديد من النسب تمكننا من قياس سيولة البنك أهمها [1]:

1) نسب سيولة الأصول :

تشمل هذه النسب كل من نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول ،نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول ،ونسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات مبينة كما يلي:

1 – محمد محمود العلجوني ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 400 – 405 .

1-1) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول :

تقيس هذه النسبة حجم الأموال السائلة لدى البنك إلى إجمالي موجودات البنك ،كما يلي:

نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول = النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى / مجموع الموجودات

2-1) نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول :

تشير هذه النسبة إلى إحتياطيات البنك من الأصول غير السائلة ،ولكنها الأكثر قابلية للتحويل إلى نقد لمواجهة التزامات طارئة أو سحوبات غير عادية أو فرص استثمارية سانحة ،وفي الغالب تتضمن هذه الأوراق المالية درجة مخاطر أقل ،وبنفس الوقت تحقق للبنك عوائد وإن كانت قليلة إلا أنها أفضل من الاحتفاظ بقيمتها نقدا ومعادلتها كما يلي:

نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول = الأوراق المالية المتاحة للبيع + استثمارات البنك الذاتية في الأوراق المالية المتاحة للبيع / مجموع الموجودات

3-1) نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات :

تقيس هذه النسبة مدى أهمية مكونات المحفظة الاستثمارية الكلية للبنك ،من حيث آجال استحقاقها أي استردادها ،فالنسبة المرتفعة للاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي استثمارات البنك تعني زيادة معدل دوران الأموال بالبنك ،وذلك أن النسبة المرتفعة تعني أن جزءا كبيرا من توظيفات البنك سوف تسترد خلال فترة قصيرة أي أقل من سنة ، و معادلتها فيما يلي :

نسبة الاستثمارات ق. أ إلى إجمالي الاستثمارات = مجموع الاستثمارات ق.أ (ماعدا الاستثمار بالأوراق المالية المتاحة للبيع) / مجموع الاستثمارات ق.و ط .أ (ما عدا الأوراق المالية)

2) نسب سيولة المطلوبات :

تشمل هذه النسب كل من نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات ونسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول :

2-1) نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات : وتشير هذه النسب إلى أمرين : الأول هو نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي المصادر الخارجية للبنك ،والثاني مدى سيولة مطلوبات البنك أي مدى استحقاق هذه المطلوبات ، كما يلي :

نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات = حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب (الأمانة) + حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية / مجموع المطلوبات (ماعدا حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء)

2-2) نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول : وتدل هذه النسبة إلى أمرين : الأول وهو نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي استثمارات البنك ،والثاني مدى سيولة هذه الاستثمارات أي مدى استحقاق هذه المصادر كما يلي :

نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول = حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب (الأمانة) + حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية / مجموع الموجودات

3) سيولة البنك : تشمل هذه النسب كل من نسبة السيولة المتداولة ونسبة السيولة السريعة ،مبينة كما يلي:

3-1) نسبة السيولة المتداولة : تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل ،ويجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 100% ولهذا فهي تقاس بعدد المرات وكما يلي :

نسبة السيولة المتداولة = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة = الموجودات السائلة + الاستثمارات قصيرة الأجل / المطلوبات المتداولة

2-) نسبة السيولة السريعة : تقيس هذه النسبة قدرة موجودات البنك السائلة ،أي النقد وما في حكمه على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل ،ويجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 100% أيضا ،ولهذا فهي تقاس بعدد المرات وفي كل الأحوال يجب أن يكون ناتج هذه النسبة أقل من نسبة السيولة المتداولة ،وذلك لانخفاض قيمة البسط في هذه المعادلة عنه في المعادلة السابقة كما يلي:

نسبة السيولة السريعة = الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة

V. نسب الربحية للبنك الإسلامي :

تقيس هذه النسب مدى فعالية البنك في جني أرباح صافية ،وتكمن أهمية هذه النسب من حيث أن تحقيق البنك لعائد ملائم ضروري للمحافظة على جذب مصادر أموال البنك من العملاء والمساهمين ،وهذه النسب عبارة عن علاقات رياضية بين العناصر المختلفة لبيان الدخل و الميزانية العمومية ،وتشمل هذه النسب هامش الربح الصافي و العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية مبينة بالأجزاء التالية [1]:

1) معدل هامش الربح الصافي :

وتقيس هذه النسبة معدل صافي العائد المتحقق للبنك من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة كما يلي :

معدل صافي العائد = صافي الدخل / مجموع الإيرادات التشغيلية

2) العائد على الأصول : وتقيس هذه النسبة معدل العائد على مختلف أصول وموجودات البنك كما يلي :

معدل العائد على الأصول = صافي الدخل / مجموع الموجودات

3) العائد على حقوق الملكية : وتقيس هذه النسبة معدل العائد على حقوق الملكية كما يلي :

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / صافي حقوق الملكية

1 – محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 415 – 417 .

VI. نسب الهيكل المالي للبنك الإسلامي :

تهدف هذه النسب إلى بيان كيفية تمويل البنك لاستثماراته وقياس قدرة البنك على مواجهة مصاريف التمويل ،وعلى وجه العموم يمكن النظر إلى هذه النسب على أساس أنها قياس لمدى كفاية رأس المال ،أي قياس فيما إذا كان رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر ميزانيته العمومية ، موضحة بالأجزاء الآتية :

1) مضاعف حقوق الملكية :

تظهر هذه النسبة عدد المرات التي تضاعف فيما العائد على الأصول بسبب الرفع المالي ،وهي تشير إلى المعدل الذي يمكن أن تنخفض فيه موجودات البنك الكلية قبل أن يتأثر وضع دائني البنك المودعين و المستثمرين الخارجين فيه ،وكما يلي :

مضاعف حقوق الملكية = مجموع الموجودات / صافي حقوق الملكية

2) نسبة حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء إلى حقوق الملكية : وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة عملاء البنك في تمويل استثمارات البنك الكلية كما يلي :

نسبة حسابات الاستثمار = حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء / صافي حقوق الملكية

3) نسبة الأصول الخطرة : تشير هذه النسبة إلى الأصول الخطرة في البنك ،أي تلك الأصول التي يجني البنك منها عوائده ومدى كفاية رأس المال لمقابلة هذه الأصول الخطرة ،وكما يلي :

الأصول الخطرة = صافي حقوق الملكية / مجموع الموجودات (ما عدا الموجودات السائلة)

4) الدخل التشغيلي إلى عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء : تتضمن هذه النسبة درجة المخاطرة المالية المقبولة للبنك ،كون هذا العائد مربوط باستثمارات ومشروعات تتحمل درجات مختلفة من الخطورة .

درجة المخاطرة = الدخل التشغيلي (الإيرادات – المصروفات) / عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء

خلاصة الفصل الأول :

حاولنا في هذا الفصل الإحاطة بمفاهيم عامة حول الأداء في البنوك الاسلامية و الذي تناولنا فيه مختلف وأهم أغراضه ووجدنا أن الأداء يعتبر من المفاهيم الأساسية للمديرين في كافة المستويات الهرمية و لكافة أنواع المنشآت ،لأن مخرجات هذا الأداء قد تكون ذات أثار ضارة بأرباح المنشأة أو أساسية لبقائها واستمرارها وأنه خطوة مهمة لاتخاذ القرار وذلك بالاعتماد على بيانات ومعلومات سواء داخلية أو خارجية ، وأن جوهر عملية تقييم الأداء هي مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقا للوقوف على الانحرافات ،ثم يلي ذلك اتخاذ الخطوة اللازمة لتصحيحها وتكون المقارنة عادة بين ما هو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف ،في نهاية مدة زمنية ،ونظرا لأهميته فإنه يحقق مجموعة من الأهداف والوظائف .

ومن اجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على سيرورة وبقاء البنوك ينبغي استعمال الأساليب والأدوات التحليلية التي تمكن البنك من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالي ،ومن بينها ما ارتأينا إليه في المبحث الثالث التحليل بالنسب المالية والتي نجدها من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداما ،ويمكن القول بأنها المؤشرات التي يسترشد بها المحلل المالي للوصول إلى أهدافه .

الفـصل الثاني

تمهيد الفصل الثاني :

لقد أصبح العمل المصرفي الاسلامي واقعا ينبغي دراسته بعناية من أجل مزيد من النجاح ،ولكي تتمكن البنوك التي تخلفت وأصاب القصور بعضا من أجزائها من اعادة النظر في سياساتها وأساليبها ،وبالتالي السير وفق المعايير التي يمكن الاستناد اليها واتخاذها منهجا للنجاح و التقدم ،حيث تعد البنوك الاسلامية محط أنظار كثير من الناس متعاملين معها وغير متعاملين و قد استقطبت الكثير منهم ،نظرا لما تتميز به هذه البنوك من خصائص وأهداف وعوامل تؤهلها للبقاء والمنافسة والاستمرار ،ويمكن القول أن للبنوك الاسلامية عوامل ومعايير أداء تتميز فيها عن البنوك التقليدية وتشترك معها في عوامل نجاح و معايير أداء أخرى ،وقد جاء هذا الفصل لبيان أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء البنوك الاسلامية و التي يمكن دراستها و تطبيقها ،ومن أجل الوقوف على أهم مؤشرات البنوك الإسلامية سنتطرق إلى معالجة هذا الفصل في ثلاثة مباحث رئيسية و هي :

المبحث الأول : مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الشرعي .

المبحث الثاني : مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل المصرفي .

المبحث الثالث : مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي و الاجتماعي .

المبحث الأول : مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الشرعي .

المطلب الأول : مفهوم الرقابة الشرعية ،أهميتها و مؤشرات أدائها .

تعد مسألة تحقق المشروعية بالنسبة للمتعاملين في جميع الأنشطة و التعاملات التي يستفيدون منها أهم عامل يتصدر قائمة اهتمامات المتعاملين حتى يستمروا في التعامل مع هذا البنك دون غيره ،وهذا يتطلب ضرورة تقديم البديل الشرعي الأفضل دائما لتحقيق الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه .

ويعد إضافة المشروعية على كافة التعاملات و الصيغ المستخدمة في البنوك الاسلامية من أهم أهداف أي بنك أو مؤسسة مالية اسلامية ،وسلامة هذه المعاملات مرتبط بشكل كبير بهيئات الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية ،إذ أن الدور الأبرز في الحفاظ على مكونات السلامة الشرعية تضطلع فيه هذه الهيئات من خلال الرقابة الفاعلة على ما يصدر عن البنك من معاملات وما يقوم به من تعاملات .

1- مفهوم الرقابة الشرعية :

تعرف الرقابة الشرعية على أنها : أحد أجهزة المصرف الإسلامي المستحدثة لمعاونته في تحقيق أهدافه أو هي أحد أجهزة المصرف الإسلامي التي تحميه من مخالفة أحكام الشرع الإسلامي من خلال ممارساته لأعماله ،وتقدم له الحلول الشرعية بما يضفي عليها الصبغة الشرعية .[1]

عرفت الرقابة الشرعية بأنها التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى .[2]

كما عرفت بأنها متابعة وفحص و تحليل كافة الأعمال و التصرفات و السلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها المتعلقة بالمصرف للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة

1 – أحمد عبد العفو مصطفى العليات ،الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الاسلامية ،رسالة ماجستير في الفقه و التشريع ،جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ،فلسطين،2006 ،ص 45 .

2 – حمزة عبد الكريم حماد ،الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية ،ملخص رسالة ماجستير في الفقه وأصوله ،كلية الشريعة ،الجامعة الأردنية ،2004 ،ص 04.

الإسلامية ،وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة ،مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فورا ورفع وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وطرق التطوير إلى الأفضل .[1]

إذن من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مفهوم شامل للرقابة الشرعية ،حيث تعرف بأنها مراجعة النشاطات المصرفية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية ،للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية ،ومتابعة العمليات المصرفية وبيان المخالفات إن وجدت ،واقتراح الحلول المناسبة لتصويبها و هذا التعريف هو المعتمد ،فهو يتميز بشموله لتناوله الرقابة الشرعية من جميع جوانبها ،وبعمومه ،إذ يدخل الرقابة الإدارية وغير الإدارية ،فضلاً عن أنه يجمع بين أهداف الرقابة ،ووسائلها وآلياتها .

2- أهمية الرقابة الشرعية :

تعتبر الرقابة الشرعية من أهم الأجهزة الرقابية المستحدثة في مؤسسات صناعة المال ،فهي تدخل في أكثر من نوع من أنواع الرقابات في الشرع الإسلامي ،وهي الأساس الذي يعتمد عليه الكثير من المتعاملين مع هذه المؤسسات لمعرفة مدى التزام تلك المؤسسات بالأحكام الشرعية .

ومن هنا كانت الرقابة ذات طبيعة خاصة في المصارف الإسلامية ،فالرقابة هي إحدى الوظائف الأساسية للإدارة في أي منظمة من منظمات الأعمال ،لا يتم العمل الإداري بدونها ولا يستكمل بغيرها ،وفي معظم دول العالم توجد تشريعات خاصة تنظم عملية الرقابة على المصارف للتأكد من أن أعمالها تتم وفقا لما هو مطلوب منها نظرا للطبيعة الخاصة التي تحكم هذه الأعمال ولتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية للمجتمع .

فالرقابة الشرعية ذات أهمية بالغة للمصارف الإسلامية لأسباب كثيرة ،من أبرزها :[2]

- لا يمكن التأكد من هوية المصرف الإسلامي ،وتطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية ،وابتعاده عن الشبهات إلا من خلال وجود جهة شرعية تضبط أعماله ،وتصححها باستمرار ؛

1 – هيام محمد عبد القادر الزيدانيين،الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية بين التأصيل والتطبيق ،دراسات علوم الشريعة والقانون،الأردن،م 40، ع 1،2013 ص 91

2 – أحمد عبد العفو مصطفى العليات ،الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الاسلامية ،مرجع سبق ذكره ،ص 50 .

- ❖ إن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يُعطي المصرف الصبغة الشرعية ،كما يُعطي وجود الرقابة ارتياحا لدى جمهور المتعاملين مع المصرف؛
- ❖ ظهور كيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية وقوانين إنشائها على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة دون وجود رقابة تكفل التحقق من ذلك ؛
- ❖ إننا نعيش في زمان أضحى الإسلام فيه غريبا ،وضعفت العقيدة ،وقلت الأمانة ،وزاد الحرص على كسب المال من أي طريق كان ،لا يهم إن كان حلالا أم حراما ،مما يحتم وجود رقابة شرعية في المصارف الإسلامية تعينها على الكسب الحلال وتنأى بها عن الكسب الحرام؛
- ❖ إن الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية هي أنظمة وضعية بعيدة كل البعد عن الإسلام ،مما يجعل الحاجة ماسة لوجود رقابة شرعية تعمل على إنقاذ هذه المصارف من الوقوع في المحرمات ؛
- ❖ صون التجربة المالية الاسلامية عن الانحراف والفساد ،لتواصل تحقيق نجاحاتها كبديل شرعي عن النظم المالية التقليدية .[1]

3- مؤشرات الأداء المتعلقة بالسلامة الشرعية :

يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية ،حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات سواء من جانب الموارد أو الاستخدامات الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه المصرفية الإسلامية ،كما أن المتعاملين مع المصارف الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار ،بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة بين البنوك الإسلامية وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه .

ترتبط سلامة المعاملات المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي ارتباطا وثيقا بهيئات الرقابة الشرعية وذلك من خلال الرقابة الفاعلة والفعالة على ما يقوم به المصرف من معاملات ،وكما هو بالنسبة لباقي عناصر تقييم الأداء من كفاية رأس المال أصول وسيولة وربحية... ، فإنه يرى العديد من الباحثين على ضرورة تطبيق مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية والتي يمكن توضيحها فيما يلي :

1 – نوال بن عمارة ،واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،ع 35/34 ،مارس 2014 ،ص 220 .

- معيار المشروعية الحقيقية : وهنا يجب أن تكون الفتوى شرعية حقيقية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل المصرف ؛
- معيار الكفاءة(كلفة المعاملات) : يجب أن لا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته ؛ [1]
- معيار القبول لدى الجمهور أن تكون الفتوى مقبولة لدى جمهور الفقهاء الذي يحاول دائما أن يقارن بين المنتجات التقليدية والإسلامية ؛
- معيار الأجر على الفتوى والاستقلالية من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة ؛
- معيار المصداقية يعني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور .

المطلب الثاني : مفهوم هيئة الرقابة الشرعية ومهامها :

إن تعامل البنوك الإسلامية بقواعد الشريعة الإسلامية هو أهم ما يميزها عن غيرها من البنوك ،ولضمان هذا الالتزام يوجد على مستواها ما يسمى هيئة الرقابة الشرعية ،تتكون من مختصين في المعاملات المالية الإسلامية و يختلف سندها القانوني من بنك إلى آخر ،كما أنها تمارس مهام مختلفة أهمها الحكم على مدى مطابقة معاملات البنك لقواعد الشريعة الإسلامية ،ومساعدته على معالجة المشاكل التي قد يصادفها .

1 – تعريف هيئة الرقابة الشرعية :

ان الاختلاف في تعريف هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية ،راجع لاختلاف الزاوية التي ينطلق منها الطرف المعرف فهناك من يركز على نشاطاتها ،أو أهدافها ،أو آليات عملها وأجهزتها ومن أكثر التعاريف شيوعا هي : " هيئة تعمل على تطبيق أو مراعاة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على أعمال ونشاطات المؤسسات المالية المعنية ،وللهيئة دورين أساسيين هما الفتوى والرقابة " . [2]

1 – رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟، حوار الأربعاء في 2007/10/24، مركز النشر العلمي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص 19 – 24 .

2 – بوحيضر رقية ،استراتيجية البنوك الاسلامية في مواجهة تحديات المنافسة ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2012 ،ص 146 .

وقد مرت الرقابة الشرعية بعدة تطورات منذ نشأة البنوك الإسلامية و إلى غاية يومنا هذا ،و ذلك بتحولها من مجرد فقيه يتحمل كل أعمال الرقابة والفتوى إلى هيئة متكاملة تتكون من عدة أعضاء ومتخصصين ،ويختلف السند القانوني لإنشائها ،

حيث تنص بعض القوانين التأسيسية للبنوك على الالتزام بالشريعة الاسلامية دون أن تشير صراحة لتكوين هذه الهيئة ،أما البعض الآخر فيشير في عقد تأسيسه إلى تكوين هذه الهيئة ،أما بعض الدول فتشير إلى تكوين هيئة للرقابة على مستوى الدولة كما تم النص على إنشاء هيئة عليا للرقابة على البنوك الإسلامية وفقا لاتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .

تعرف كذلك بأنها [1]: جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المصارف الإسلامية وله إلمام بطبيعة المعاملات

ويجب أن تكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة ،وعلى هيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمختص في إدارة الأعمال أو الاقتصاد أو القانون أو المحاسبة وغيرهم ،وتحكم عملهم لائحة تنظم اختصاصات الهيئة ،وتصف عملها وتحدد لها مسؤولياتها وتمنحها الصلاحيات والسلطات المطلوبة لأداء مهمتها في التدقيق .

ونظراً لكون أعضاء هذه الهيئات غير متفرغين بالكامل للعمل في المصرف الإسلامي أصبح لا غنى عن وجود ممثل أو ممثلين عن الهيئة لرقابة الأعمال اليومية وتلقي الاستفسارات والتحقق من الالتزام بفتاوى وقرارات الهيئة ،لذلك برزت أهمية وظيفة المراقب الشرعي الذي يقوم بهذا الجهد ليكون حلقة الوصل بين الإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية .

واتساقاً لما تقدم فإن هيئة الرقابة الشرعية هي هيئة مكونة من عدد محدود من علماء الفقه في الشريعة الإسلامية والقانون يعينها الجمعية العمومية لمساهمي المصرف الإسلامي مهمتها إجراء الرقابة الشرعية على أعمال المصرف وعقوده لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية .

1- محمد عبد الوهاب العزاوي ،أحمد سليمان محمد الجرجري ،الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية بين الواقع و الطموح ،دراسة تحليلية بالمعهد التقني في الموصل ،العراق ،2010، ص 22 .

2 – مهام هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية :

يمكن القول بأن مهمة هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية هي تقديم المشورة و ابداء الرأي و المراجعة فيما يتعلق بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية على ما تقوم به هذه المؤسسات من أعمال و قد نصت بعض أنظمة البنوك الاسلامية على مهام و اختصاصات هذه الرقابة الشرعية و يمكن أن نبين ذلك فيما يلي : [1]

- ✓ الاشتراك مع المسئولين بالبنك في وضع نماذج العقود والاتفاقات والعمليات لجميع معاملات البنك مع المساهمين والمستثمرين والغير ،وذلك بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقات و العمليات المذكورة من المحظورات الشرعية ؛
- ✓ أن يدعو مجلس الادارة من يمثل هيئة الرقابة لحضور أي جلسة من جلساته للمناقشة وإبداء الرأي من الناحية الشرعية ،كما تبدي الهيئة الرأى الشرعية فما يحال إليها من مجلس الإدارة والمدير العام من معاملات ؛
- ✓ تقدم هيئة الرقابة دوريا وكلما اقتضى الأمر تقاريرها وملاحظاتها إلى كل من المدير العام ومجلس إدارة المؤسسة التي تراقبها ؛
- ✓ تقدم الهيئة في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا شاملا يفصح عن التزام المؤسسة المالية خلال السنة المقدم عنها التقرير في معاملاتها بالقواعد الشرعية ،وما قد يكون لديها من ملاحظات في هذا الخصوص ولرئيس هيئة الرقابة أو نائبه حق حضور الجمعية العمومية ،للمساهمين لمناقشة تقريرها ،وللهيئة الحق في طلب ادراج أي موضوع يتعلق بأعمالها في جدول اجتماع الجمعية العمومية .

المطلب الثالث : كيفية تعيين هيئات الرقابة الشرعية والعوائق التي تواجهها .

1– كيفية تعيين هيئات الرقابة الشرعية :

تختلف كيفية تعيين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية من بنك لآخر ،إذ أن كثيرا من البنوك الاسلامية لم تحدد آلية التعيين لديها في أنظمتها الأساسية .

1 – عوف محمود الكفراوي ،البنوك الاسلامية " النقود والبنوك في النظام الاسلامي " ،مركز الاسكندرية للكتاب ،الاسكندرية ،2001 ،ص ص 320-321 .

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من عدد من علماء الشريعة الإسلامية والمتخصصين في الاقتصاد الإسلامي والقانون الوضعي ،ويجب أن تتوافر في تعيينهم بالإضافة إلى أنهم من علماء وفقهاء المسلمين شروط أخرى تكفل لهم حرية أبداء الرأي ،منها : [1]

- أن لا يكونوا من العاملين في هذه المصارف ،ولا أعضاء في مجالس إداراتها ،ضمانا لاستقلاليتهم وعدم التأثير عليهم ؛
- تحديد اختصاصات وسلطات هيئة الرقابة الشرعية بما يجعلها قادرة على القيام بالرقابة الشرعية على جميع أعمال هذه المصارف ،ويتم تزويدها بكافة الوسائل التي تساعدها على ذلك ؛
- أن يتم تعيينهم من قبل مؤسسة علمية رسمية وفق أسس ومعايير ،لا من قبل مجلس إدارة أو إدارة المصرف أو الجمعية العمومية للمساهمين ،وذلك ضمانا لاستقلاليتهم بالفتاوى والقرارات حيث يتم عن طريق الجمعية العمومية بنسبة 39,2% أو عن طريق مجلس الإدارة بنسبة % 58,4 ،أو بطرق أخرى بنسبة 2,4% .

2- العوائق التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية :

إن عدم تبلور مفهوم الرقابة في أذهان إدارة المصرف سيؤدي إلى خلق مشاكل عديدة لهذه الهيئة ،خاصة عند عدم وجود منهج واضح معتمد من إدارة المصرف لأعمال الهيئة ،ومن المشاكل التي تعاني منها هيئة الرقابة في المصارف الإسلامية : [2]

- قلة معرفة وفهم علماء الشريعة أو المراقب الشرعي للممارسات المالية الحديثة ،وعدم حل هذه المشكلة قد تثير الشكوك حول ما إذا كانت القرارات الصادرة لها أساس قوي أو أن القرار كان مجرد فتوى ناشئ من دراسة نظرية للمسائل الفقهية ؛

1 – أحمد عبد العفو مصطفى العليات ،الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الاسلامية ،مرجع سبق ذكره ،ص 82 .

2 – محمد أكرم جلال الدين ،دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الاسلامية ،" أهميتها ،شروطها ،وطريقة عملها " ،الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر الاسلامي الشارقة ،ص 04 .

- مسألة نقص عدد العلماء والمتخصصين يقتضي من جميع السلطات المعنية الاستثمار في تطوير وتدريب علماء جدد و يقوم كبار العلماء بتوجيه وإرشاد المواهب الشابة الجديدة لتولي دورها في المستقبل ؛
- التوفيق بين المتطلبات الشرعية والتنظيمية والقانونية والمالية والضريبية في مجال تطوير المنتجات ،فهناك عقبات كثيرة يجب تجاوزها مما أدى إلى الميل لتقليد المنتجات التقليدية وتعديلها لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ؛
- الاختلاف في الآراء والفتاوى الصادرة من هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية في شتى أنحاء العالم ؛
- ضيق اختصاص الهيئة أو غموض في نطاق عملها أو سلطتها يؤثر على عملها إذ لا يحق لهم إجراء الفحص الدقيق أو القيام بالرقابة الكاملة ،ولذلك تم الاقتراح في أن تكون كل هذه الأمور منصوص عليها بوضوح في عقد التأسيس ووثيقة تعيين أعضاء الهيئة مع إلزامية قراراتها على إدارة المصرف .

المبحث الثاني : مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل المصرفي :

المطلب الأول : معايير التسويق والهندسة المالية الاسلامية :

I. معايير التسويق :

يعد التسويق في عالم اليوم المليء بالتطورات المتلاحقة ،من أهم أسباب وعوامل تقدم المنشآت الاقتصادية وغير الاقتصادية ،وتبرز الحاجة إليه بشكل أكيد في تلك المؤسسات التي تعرض خدمات وليس سلعا،ومن هذه المنشآت البنوك الاسلامية .

و بما أن الحاجة إلى إشباع الرغبات هو جوهر وجود البنك فلابد من معرفة ما يحتاجه المتعاملون ،و إذا علمنا أن الحاجات بطبيعتها متجددة و متنوعة ،فإن الأمر يتطلب دراسة الخدمات التي ينبغي تقديمها وتصميمها وفقا لاحتياجات ورغبات و قدرات طالبيها شريطة عدم تعارضها مع تعاليم الشرع الحنيف .

1- مفهوم التسويق المصرفي الاسلامي :

يمكن تعريف التسويق المصرفي الإسلامي في المصارف الإسلامية بأنه " كافة الجهود الإنسانية المبذولة والمتعلقة بتصريف وانسياب الخدمات والأفكار المصرفية والتكافلية من المصرف الإسلامي إلى العملاء والمستفيدين لإشباع حاجاتهم ومتطلباتهم المالية والاجتماعية ،والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وتحقيق المنافع المادية والمعنوية للمساهمين والعاملين والمجتمع في ضوء الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية " .[1]

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن التسويق المصرفي الإسلامي هو مجموعة الأنشطة التخطيطية والتنفيذية المبنية على قواعد وأسس وضوابط شرعية سليمة ،تهدف إلى معرفة حاجات ورغبات العملاء ومحاولة تلبيتها وصولا لتحقيق أهداف المصرف أو البنك الإسلامي .

2- أهمية التسويق المصرفي بالنسبة للبنوك الإسلامية :

تظهر الأهمية التي يكتسيها التسويق في البنوك الإسلامية في النقاط التالية :[2]

- يعتمد البنك الإسلامي في مجال توظيف أمواله على الاستثمار أكثر من الإقراض ،وهذا يعني أنه في حاجة إلى أن يقوم بتطوير واستحداث مزيج متكامل من الخدمات المصرفية بما يسهم في تلبية احتياجات العميل ويحقق أهداف البنك ؛
- يسعى البنك الإسلامي أيضا إلى تبني التجديد والابتكار في خدماته المصرفية سواء من ناحية مضمونها أو كيفية تقديمها ، وهذا يتطلب منه القيام بالدراسات التسويقية وبحوث السوق لمعرفة حاجات ورغبات عملائه ،وتطوير خدمات يعمل من خلالها البنك على تلبية تلك الحاجات ،كما يتطلب ذلك أيضا دراسة السوق ومعرفة مدى إمكانية تجزئته إلى قطاعات ،إذ أن لكل قطاع متطلباته الخاصة ؛
- إن دراسة المنافسين ومعرفة نقاط القوة والضعف لديهم ،تمكن البنك الإسلامي من مقارنة أدائه بهم ويسهم في تدعيم نقاط قوته والتخلص من نقاط الضعف لديه ؛
- إن أساليب التمويل الإسلامية كالمضاربة والمشاركة والمرابحة ،هي أساليب جديدة غير منتشرة مصرفيا ،وهذا يعني أنها تتطلب جهودا تسويقية كبيرة لإقناع العملاء والمستفيدين خاصة ممن ليس لديهم معرفة مسبقة ودقيقة بهذه الأساليب ؛

1 - بن يعقوب الطاهر ،شريف مراد ،مفهوم التسويق المصرفي الاسلامي في المصارف الاسلامية من وجهة نظر العملاء ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،ع 13 ،الجزائر ،2013 ،ص 145 .

2 - عيشوش عبدو ،تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية ،مذكرة ماجستير تخصص تسويق ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2009 ،ص 76 .

- إن طبيعة عمل البنوك الإسلامية تلزمها السعي إلى الاستفادة من مزايا تعدد الخدمات التي تقدمها كما تلزمها أيضا تحمل الأعباء والعقبات التي تواجهها ،كعلاقتها بالبنك المركزي ،المنافسة من قبل البنوك التقليدية إضافة إلى الإعلام المضاد ،وهذا يجعل من الضرورة بمكان زيادة جهودها التسويقية ؛

3- مبادئ التسويق المصرفي الاسلامي :

إن الالتزام بالمبادئ في التسويق وعدم الخروج على المعايير الفنية في العمل و مراعاة المبادئ و القيم الإسلامية هي أمور هامة وتخلق المنافسة الشريفة و السوق الملتزم ،و العميل الجيد المتفهم للخدمات المقدمة له و لتحقيق كفاءة تسويقية فاعلة ينبغي تحقيق مايلي :

أولا: تحسين نوعية الخدمات للعملاء :

عند الحديث عن الخدمات المصرفية و ضرورة تحسينها لابد بداية من أن نفرق بين السلعة و الخدمة ،في أن السلع شيء ملموس بخلاف الخدمات ،فالمشتري لا يمكنه أن يرى أو يسمع هذه الخدمات قبل الموافقة على شرائها ،و لكن عندما يشتري خدمات يضطر لأن يشتري تعهدا لإشباع هذه الخدمة لحاجاته ،و يعتمد تسويق الخدمات على مقدميها ،في حسن عرضها للزبائن.

و هنالك عدة توجهات حول المفهوم التسويقي في البنوك منها : [1]

- ✓ توجه نحو المنتج بمعنى عدم تحديد أعمال البنوك في إطار المنتجات المعروضة للبيع و التي تستهدف إشباع حاجات المستهلكين ،و إنما ينبغي للبنوك أن تحدد أعمالها وفقا لاحتياجات واسعة النطاق في ظل الحاجات المتغيرة و المتجددة ؛
- ✓ التوجه التسويقي من خلال وجهة نظر العميل و ما يتناسب مع العملاء ،سواء من حيث بساطة وسهولة التعامل أو مدى تنوع الخدمات المصرفية وتكلفة الخدمة المصرفية مقارنة بالبنوك الأخرى؛
- ✓ التوجه نحو إجابة العملاء عما يرغبون من حاجات ورغبتهم الدائمة في توفير خدمات سريعة وخصوصا في أوقات الذروة إذ يمكن تحقيق ذلك من خلال المعايشة الجيدة للخدمة ،و الالتزام أمام العميل بالوقت وعدم إضاعته عليه مع تقديم الخدمة الجيدة المنافسة له ؛

1 – ابراهيم عبد الحليم عباده ،مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ،ص 94- 96 .

- ✓ التوجه الاجتماعي للتسويق بحيث توجه إدارة التسويق في البنك الإسلامي نحو تحديد حاجات و رغبات و اهتمامات الأسواق المستهدفة ،و تهيئته لتقديم الاشباعات المرغوبة بكفاءة وفعالية تفوق المنافسين له بأسلوب يحافظ على رفاهة كل من المستهلك و المجتمع.

ثانيا: عوامل تنمية الودائع في البنوك الإسلامية :

تعد الودائع من أهم مصادر التدفقات النقدية للبنوك فهي العنصر الأبرز من عناصر توفير المال اللازم لتوسيع حجم الائتمان أو التمويل ،فهي أهم ما تنتجه البنوك عموما ،و يتطلب الأمر توسيع نطاق المودعين وجذب مدخراتهم الذي يبقى هو المجال الأرحب لحركة توسيع السيولة و هو المجال الذي تتنافس فيه البنوك .

وتراعي البنوك الإسلامية فضلا عن غيرها تحقيق الربح في الأجل الطويل بجانب الربح قصير الأجل ،و الربح طويل الأجل يتأثر بمقدار النمو بالودائع فضلا عن تأثره بعناصر الخصوم الأخرى المدرة للربح ،و يتأتى هذا الأمر من خلال الدور الاقتصادي المناط بالبنوك ،إذ تعد وظيفة قبول الودائع بكل أشكالها وآجالها و جمع المدخرات من الأفراد و الهيئات ،الوظيفة الأساسية من وظائف البنوك ،و البنوك الإسلامية تقوم بجمع المدخرات عن طريق الودائع و توظيفها بالسبل و الأدوات المشروعة.

ويحتوي البنك الإسلامي ثلاثة أنواع من الودائع هي : الودائع الاستثمارية ،و الودائع الادخارية ،و الودائع الجارية ولكي تحقق البنوك نموا في ودائعها بشكل مستمر لابد من توفر أسباب و عوامل منها : [1]

- ♦ التعامل على أسس الشريعة الإسلامية ،و هذا جوهر عمل البنوك الإسلامية و هو في نفس الوقت سبب مباشر في ازدياد الطلب على التعاملات المالية الإسلامية ،و ذلك لأن البنوك الإسلامية إذا حققت متطلبات المشروعية فإنها تكون قد قامت بعمل دعاية و إعلان لمن يلجئون إلى المصرفية الإسلامية ؛

- ♦ انتشار الوعي المصرفي الإسلامي ،إذ يعد سببا وجيها لزيادة ودائع البنوك و ذلك لأنه وعقب نشأتها و مع تطورها وازديادها تم نشر الكثير عن الوسائل والصيغ التي تستخدمها ؛

1 - ابراهيم عبد الحليم عباده ،مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ،ص 189- 190 .

- تعظيم العائد الاقتصادي ،و هذا يساهم في زيادة ودائع الأفراد في البنك مع ازدياد العائد فيه ،كما أن تسويق الأفكار الاجتماعية و الثقافية و التربوية ،و كذلك الخدمات المصرفية المتميزة تساهم في زيادة الودائع ؛
- قوة المركز المالي للبنك ،و يعبر عنها بالقوائم المالية الختامية ،فكلما كان مركز البنك المالي قويا كلما أدى ذلك إلى جعل المودعين يتحولون إلى هذا البنك لزيادة ودائعهم و مدخراتهم لديه ؛
- الانتشار الجغرافي لفروع البنك ،و يعد هذا العامل من بين أهم العوامل في تنمية ودائع البنك للتيسير على العملاء من الإيداع بشكل مرن ،كما أن التوظيف من خلال خدمة البيئة المحيطة يشعر العميل بالراحة و الاطمئنان على أن أمواله ستعود لخدمته فيزيد هذا من إقباله على الإيداع لدى هذه البنوك .

4- مؤشر قياس معيار كفاءة التسويق المصرفي الاسلامي :

و يمكن قياس معيار كفاءة التسويق المصرفي من خلال المؤشرات التالية :[1]

1- مؤشر معدل نمو إجمالي الودائع :

يشير هذا المؤشر إلى مقدار التطور في معدل نمو الودائع الإجمالية ،إذ تعتبر ودائع البنوك بشكل عام أهم ما تنتجه البنوك كونها تمثل خدمة مصرفية ذات منفعة مشتركة ،فهي تفيد المدخرين من جهة ،وتجمع الأموال لاستخدامها في أغراض متنوعة ،ويعكس هذا المؤشر مدى مقدرة البنك على إرضاء الجمهور وبالتالي تنمية الموارد من خلال تنمية الودائع إذ أن ودائع العملاء هي أساس نشاط البنك و مصدر ربحيته ،فزيادة الودائع تعني رضا الجمهور عن البنك بقدر هذه الزيادة.

2- مؤشر معدل نمو الودائع الجارية :

يعكس هذا المؤشر مدى إقبال الجمهور على هذا النوع من الودائع مع العلم بأن أرباح الودائع الجارية التي قد يستفيد البنك منها تحول إلى المساهمين ،كما أن أصحاب الودائع في بعض البنوك يدفعون أجرة نظير خدمات تقدم لهم ،و إن كان في أخذ الأرباح و تحويلها للمساهمين ،و لكن بالمقابل ينبغي عدم تحميل هذه الحسابات أي أجور ،حتى لا ينصرف عملاء البنك إلى غيره .

1 - ابراهيم عبد الحليم عباده ،مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 189- 190 .

3- مؤشر نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع :

تعد الودائع بشكل عام من أهم مكونات موارد البنك كما سبق ،و من أنواع الودائع الاستثمارية و الودائع الجارية ،و ما تعتني الدراسة به هنا هو دراسة الودائع الجارية ،و معرفة نسبتها إلى بقية الأنواع الأخرى من الودائع. و يشير هذا المؤشر إلى نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع بمعنى معرفة ما تشكله الودائع الجارية من بقية الودائع ،فزيادة نسبة الودائع الجارية تعني قدرة إدارة التسويق المصرفي على جذب العملاء إلى حسابات الودائع الجارية ،و يقاس هذا المؤشر من خلال نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع .

II. معايير الهندسة المالية الاسلامية :

يعد تطور و تنوع الخدمات المصرفية ناشئا أساسا عن تطور أكبر في شتى مناحي الحياة الاقتصادية ،فالتقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية والاتصالات الحديثة من أسباب تنوع و تطور هذه الخدمات ،الأمر الذي جعل القائمين على البنوك يبحثون في كيفية إدارة مواجهة التقدم السريع للأنشطة الاقتصادية و المصرفية ،و التي تتميز بمستوى عال من المنافسات الكبيرة ،فإدارة الهندسة المالية و المسئولة عن هذا الأمر يمكن أن تقوم بمثل هذا الدور لأن قدرة البنك على زيادة ودائعه و استثماراته تعتمد بشكل أساسي على نشاط إدارة الهندسة المالية لديه ،لأن ذلك هو الذي يضمن استمرار التوسع في ودائع البنك و بالتالي زيادة استثماراته و بشكل مستمر.

1- ماهية الهندسة المالية الاسلامية :

يعتبر مفهوم الهندسة المالية مفهوم قديم قدم التعاملات المالية ،لكنه يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح والتخصص ومعظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية ،لهذا نجد اختلاف تعريفات هذا المصطلح بحسب الزاوية التي يمكن النظر منها إليه .[1]

1 – محمد كريم قروف ،الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية ،الملتقى الدولي الأول حول :الاقتصاد الإسلامي ،الواقع..ورهانات المستقبل جامعة غرداية ،23- 24 فيفري 2011 ، ص 3 .

وهناك مجموعة من التعاريف للهندسة المالية ،من بينها تعريف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين :

" تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية فالهندسة المالية ليست أداة ،بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات " .[1]

أما الهندسة المالية الاسلامية فيمكن تعريفها على أنها " مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة ،إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي" .[2]

ما يلاحظ في هذا التعريف أنه يشبه تعريف الهندسة المالية التقليدية مع وجود اختلاف واحد ولكنه اختلاف جوهري وهو ضرورة ابتكار وتطوير الأدوات التمويلية...الخ في إطار توجيهات وقواعد الشريعة الإسلامية بمعنى أن الأدوات المالية المبتكرة بعيدة عن المعاملات المحرمة التي نهت عنها الشريعة الإسلامية ،وعلى هذا الأساس فالهندسة المالية الإسلامية تتضمن ما يلي:

- ابتكار أدوات مالية جديدة؛
- ابتكار آليات تمويلية جديدة؛
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية؛
- ضرورة أن يكون الابتكار متوافق مع الشريعة الإسلامية .[3]

انطلاقا من التعريف أعلاه يمكن القول بأن الهندسة المالية الإسلامية تعني التصميم والتطوير والتنفيذ لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة ،من أجل إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

1 - عبد الكريم قندوز ،الهندسة المالية الإسلامية ،مجلة الاقتصاد الإسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز،المجلد 20 ،العدد 2، 2007، ص 10 .

2 - عمر ياسين محمود خضيرات ،دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة ،الملتقى الدولي الأول حول :الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية،23 - 24 فيفري 2011 ، ص 14 .

3 - شوقي جباري، فريد خميلي ،دور الهندسة المالية في علاج الأزمة المالية ،المؤتمر العلمي الدولي حول :الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان -الأردن ،1 – 2 ديسمبر ،2010 ،ص 13 .

2 – خصائص الهندسة المالية الإسلامية :

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها: [1]

أ– المصداقية الشرعية :تعني المصداقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن ،وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان ،فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع؛

ب– الكفاءة الاقتصادية :وهنا ينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية ؛

ج– الابتكار الحقيقي بدل التقليد : وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية ،وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار .

3– مؤشرات الأداء المتعلقة بمعيار الهندسة المالية :

و يمكن قياس معيار أداء الهندسة المالية من خلال المؤشرات التالية : [2]

أولا : مؤشر نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع :

و هذه النسبة نفسها تكشف بالمقابل عن نسبة الودائع الاستثمارية ،فزيادة الودائع الاستثمارية يدل على مدى قدرة البنك على جذب المدخرات من الجمهور لتوظيفها في مشروعات استثمارية مناسبة و كلما استطاع البنك زيادة هذا المؤشر فإنه يعني نجاحه و بقاءه في نفس الوقت الذي يعني فيه هذا الأمر مدى قدرة إدارة الهندسة المالية في ابتكار فيض من الصيغ و الأدوات الاستثمارية للتوظيف من خلالها و جذب أموال المستثمرين على أساسه.

1– مختار بونقاب،دور الهندسة المالية الاسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الاسلامية،مذكرة ماستر في علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012،ص 43.

2 – ابراهيم عبد الحليم عباده ،مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ،ص 191 .

ثانيا : مؤشر عدد الصيغ المستخدمة في التمويل :

يشير هذا المؤشر إلى مدى قوة إدارة الهندسة المالية على التجديد و الابتكار من خلال زيادة و نمو عدد الصيغ في البنوك الإسلامية فإن هذا التنوع يؤدي إلى زيادة رضا الجمهور بسبب توفير ما يناسبهم من الصيغ و الأدوات الاستثمارية والتمويلية التي تعتمد على أسلوبي المشاركة و المضاربة ،فارتفاع نسبة هذه الأساليب يؤكد قيام البنك بدور كبير في ابتكار المنتجات و الصيغ المالية ما يعني كفاءة إدارة الهندسة المالية و العكس كذلك.

المطلب الثاني : معيار الربحية في البنوك الاسلامية :

يشير مفهوم الربح إلى الفرق بين الإيرادات و التكاليف ،و هو عائد المنظم من ناتج المشروع التجاري أو الزراعي أو الصناعي أو هو عائد التنظيم الذي قام به الإنسان بنفسه أو عن طريق غيره ،و من ثم فإن الربح يكون للإنسان من ماله أو من مال غيره و يتحمل المنظم لقاء الربح مخاطرة العملية الإنتاجية من بدايتها إلى نهايتها سواء كان بنفسه أو بتوكيل غيره مقابل أجر ،و هذا الأجر هو أحد بنود التكاليف و ليس له علاقة بما يتحقق من ربح أو خسارة ،و للربح دور أساسي في النشاط الاقتصادي فهو غاية و هدف .

أما النظام الإسلامي فإن الربح فيه يختلف عما هو في بقية الأنظمة في أنه لا يقتصر على المنظم وحده بل يتعدى إلى العامل وصاحب رأس المال ،و أسباب استحقاقه كثيرة ،إذ أن الربح يستحق بإحدى ثلاث : المال ، و العمل ،و الضمان .

1- آلية تعظيم الربحية في البنوك الإسلامية:

يعد تعظيم الربح من أهم أهداف المشروعات المالية و غير المالية و منها البنوك الربوية و البنوك الإسلامية تحديدا ،فرفع مستوى الأرباح فوق المستوى الموجود لدى البنوك المنافسة هو المعيار الحقيقي لكفاءة أي بنك كما سبق.

و فيما يلي أهم أسس و معايير إدارة الربحية في البنوك الإسلامية :[1]

أولا : تسعير الخدمات المصرفية :

يرتبط تسعير الخدمات المصرفية بعامل الإيرادات و العوائد المتوقعة من ممارسة نشاط اقتصادي معين فضلا عن كلفة الخدمة المصرفية ،و يستفاد من تسعير الخدمة المصرفية في جعلها أكثر ملائمة لقدرة العميل بحيث يستطيع تحملها ،و يشتمل تسعير الخدمة المصرفية تحديد رسوم الخدمات غير الاستثمارية و حصة المضارب في عوائد الودائع الاستثمارية .

ثانيا : الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير :

ويتأتى ذلك من خلال زيادة الموجودات الاستثمارية إلى حقوق الملكية و تشير نظرية وفورات الحجم الكبير إلى أن التوسع في حجم الوحدة المصرفية يتبعه توسع في الإنتاج يؤدي إلى زيادة في التكاليف بمعدل أقل من معدل زيادة الإنتاج ،ومن هنا فإن متوسط الكلفة يتجه في الأجل الطويل إلى الانخفاض ،و بالتالي القدرة على تحقيق معدل عال من الربح بسبب تدني التكاليف.

ثالثا : انتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة :

يتعلق ارتفاع العائد المتوقع بما سبق قوله ،و هو مدى إمكانية الاستفادة من الاندماج و ما يسببه من وفورات الحجم الكبير ،فكلما كان حجم البنك كبيرا في رأسماله استطاع الوصول إلى المشروعات المرتفعة العوائد وفي نفس الوقت قوة المركز المالي للبنك تسهم في جذب الودائع الاستثمارية لثقة أصحاب الودائع بالبنك .

رابعا : رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن :

وترتبط هذه المسألة بإدارة السيولة في البنك من جهة و بسياسة البنك المركزي من جهة ثانية ،إذ أن البنك المركزي يفرض نسبة سيولة نقدية على البنوك الإسلامية و غيرها ،أما ما يمكن أن يؤثر فيه البنك هو كيفية إدارة الموارد المتاحة و الاستفادة من الفرص في الاستثمار بقدر الإمكان.

1 – ابراهيم عبد الحليم عباده ،مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ،ص 135 – 140 .

خامسا : كفاءة نفقات البنك في تحصيل الإيرادات :

يمكن للبنك الإسلامي تحقيق كفاءة النفقات من خلال زيادة كفاءة العاملين فيه ،و تقاس كفاءة النفقة بنسبة ما ينفق البنك إلى مجموع إيراداته ،و هذه النسبة كلما انخفضت فإن ذلك يعني كفاءة الدينار المنفق من قبل البنك .

سادسا : سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر تحقيق الربحية ،إذ أن قرب اتخاذ القرار من وقت الحاجة إليه إلى موعد تنفيذه أمر في غاية الأهمية ،و يعتمد على إمكانية وصول المعلومات إلى الإدارة بشكل مؤسسي ،و يمكن اختصار الوقت على العملاء في البنوك الإسلامية ،و جعل المعاملة تتم في إدارة واحدة دون الرجوع إلى إدارة عليا في البنك للتوفير على العملاء ،و بالتالي يحقق البنك رواجا ما يعني جذب عملاء جدد .

2- مؤشرات الأداء المتعلقة بمعيار تحقيق الربحية :

تهدف البنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات إسلامية و غيرها إلى تحقيق أعلى معدل من الربحية من خلال إدارة الربحية إذ أن أرباح البنك تعد أكثر تأثرا بالتغير في إيراداتها ،فانخفاض الإيرادات بنسبة معينة سيترتب عليه انخفاض الأرباح بنسبة أكبر.

و يمكن معرفة مدى تحقق هذا المعيار من خلال المؤشرات التالية :[1]

أولا : مؤشر معدل نمو المصروفات في البنوك الإسلامية :

تفيدنا دراسة نفقات البنوك الإسلامية في التعرف على كفاءة السياسات التي تتبعها في الإنفاق ،و في تسعير خدماتها ،ومدى قدرة البنك في التحكم بالمصروفات اللازمة لإنجاز نشاط معين ،إذ تعد المصروفات أكثر العوامل تأثيرا على ربحية أي مؤسسة و منها البنوك.

1 - ابراهيم عبد الحليم عباده ،مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ،الصفحات 192 ،193، 194 .

ثانيا : مؤشر نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية :

لما كانت النفقة في البنوك هدفها تعزيز الاستثمار فإن هذا المؤشر يهدف بصورة أساسية إلى التعرف على أثر النفقة في الموجودات الاستثمارية أي كم ينفق البنك ليحصل له الاستثمار ،و هذا هو مجال التنافس بين البنوك فالبنك الذي يستطيع خفض نفقاته أكثر من الآخر هو البنك الناجح و الذي لا يستطيع التوفير في جانب النفقات يكون مقصرا ،و في ظل المنافسة لابد للبنك من خفض نسبة المصروفات إلى الموجودات الاستثمارية .

ثالثا : مؤشر نمو الإيرادات في البنوك الإسلامية :

يقيس هذا المؤشر معدل التطور في إيرادات البنوك الإسلامية و الزيادة في الإيرادات تدل على أحد أمرين : الأول: سياسة تسعير الخدمات بشكل عادل ،والثاني: زيادة عائدات الاستثمار الذي يدل على زيادة الموجودات الاستثمارية وتحسينها ،وهذا مهم للبنك الإسلامي على وجه الخصوص ،إذ أنه يختلف عن غيره في أنه يحقق شرطي السلامة المالية أي الاستثمار بعوائد كبيرة مع ضمانات كثيرة في نفس الوقت .

رابعا : مؤشر نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات الاستثمارية :

يعتبر هذا المؤشر مكملا للمؤشرات السابقة في مجال كفاءة النفقة ،إذ يعبر عن مدى قدرة البنك على زيادة إيراداته من الموجودات الاستثمارية و يعتمد في ذلك على أساليب التمويل و الاستثمار فإذا زادت النسبة معناه أن البنك قد استطاع تحقيق التوظيف في مشروعات ذات مردود عال دون اشتراط تحقيق سقف أمان كبير.

خامسا : مؤشر نسبة الإيرادات إلى المصروفات "كفاءة النفقة" :

يقيس هذا المؤشر نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي المصروفات بمعنى مقدار ما يحصل عليه البنك مع كل دينار ينفقه فكلما ارتفعت نسبة الإيرادات فإن ذلك يعني تحقق كفاءة النفقة بالقدر الذي تكون عليه النسبة ، وهذا المؤشر يتأثر بنوعية الموجودات الاستثمارية ذات العائد العالي و أساليب استثمارها.

سادسا : مؤشر نسبة أرباح المساهمين :

يبين هذا المؤشر نسبة أرباح المساهمين وتقاس من خلال نسبة الربح الصافي إلى حقوق المساهمين ،و يعكس هذا المؤشر مقدار ربحية أموال المساهمين و العائد مقابل استثمارهم في البنوك.

سابعا : مؤشر نسبة الربح الصافي إلى إجمالي الموجودات :

يبين هذا المؤشر نسبة الربح الصافي بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات ،و يعكس هذا المؤشر مدى العائد على الموجودات الإجمالية ،ويبين مدى كفاءة إدارة البنوك في تحقيق أهدافها ،وإن كان ما يفيدنا بشكل أدق هو نسبة الربح الصافي إلى الموجودات الاستثمارية.

المطلب الثالث : معايير إدارة المخاطر و كفاية رأس المال ،وإدارة السيولة :

I. معيار ادارة المخاطر :

يشكل رأسمال البنك أساس وجوده و معيار قوته و سلامته ،بل و سلامة النظام المصرفي ككل ،فهو يقف حاجزا أمام خسارة البنك غير المتوقعة على أموال المودعين ،فالعمل المصرفي يلفه حالة من عدم التأكد ،مما يعني توقع المخاطر العديدة سواء مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق أو غيرها.

1- مفهوم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية :

يشير مفهوم مخاطرة وخطر هو حالة التردد بين الغنم أو الغرم بمعنى احتمالية الربح أو الخسارة [1]، أو هو حالة عدم التأكد حول نتائج العمليات و انحرافها عما هو متوقع .[2]

أما إدارة المخاطر : فتعرف بأنها الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية لتي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها

1 – أسماء طهراوي،عبد الرزاق حبيب،ادارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل،دراسة اقتصادية اسلامية،جامعة تلمسان ،مجلد 19 ،ع 1 ،ص 58 .

2 – أسماء النخلة ،ادارة المخاطر المالية في البنوك الاسلامية ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013 ،ص 03 .

أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر[1].

أو هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى .[2]

2- آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية :

على البنوك أن تضع في اعتبارها الحد الأدنى لنسبة رأس المال اللازم لتلبية الضوابط التي تحددها الجهات المنظمة للعمل المصرفي ،فمن الممكن أن تؤدي النسبة المفروضة على البنك إلى تخصيص المزيد من رأس المال بالشكل الذي يتجاوز الحدود المثالية التي تناسب ظروف البنك ،و تحاول البنوك – لإرضاء المساهمين – في العادة تخصيص ما يكفي من رأس المال اللازم لتيسير العمليات التي يؤديها البنك ،و عند حدوث فائض من رأس المال نتيجة إصدار كميات إضافية من الأسهم فإن حصة المساهمين من الأرباح الموزعة على تلك الأسهم ستنخفض.

و تقاس حصة حملة الأسهم في البنك على أساس العائد على حق الملكية من خلال :

العائد على حق الملكية = الربح الصافي بعد الضرائب / حق الملكية.

و يطلق على نسبة الأصول / حق الملكية " مقياس الرفع المالي ".

و يؤشر ارتفاع هذا المقياس – الرفع المالي– إلى ارتفاع قيمة الأصول التي تعبر عنها الوحدة النقدية الواحدة من حقوق الملكية و إذا خصصت البنوك كميات فائضة من رأس المال على شكل احتياطات فبإمكانها التخلص من الفائض عن طريق توزيع نسب مرتفعة من إيراداتها لحملة الأسهم على شكل أرباح .

1 – مفتاح صالح ،ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ،الملتقى العلمي الدولي حول :الأزمة المالية والاقتصادية الدولية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،20 – 21 أكتوبر 2009 ،ص 2 .

2 – بن علي بلعزوز ،ادارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية مدخل للهندسة المالية ،ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الاسلامية ،جامعة شلف ،النسخة 4 أيام 5 – 6 أفريل 2012 ،ص 4 .

3- مؤشرات الأداء المتعلقة بمعيار إدارة المخاطر :

أولا : مؤشر نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات (نسبة رأس المال) :

إنّ من أهم الجوانب و المؤشرات التي تؤدي إلى اكتساب ثقة العملاء قوة رأسمال البنك التي تؤكد الثقة بمستقبله و سلامة ودائعه و توحي للمودعين بسلامة حساباتهم الاستثمارية و الجارية لوجود كفاية في رأس المال يمكنها أن تغطي جميع الاحتمالات المستقبلية.

ثانيا : مؤشر معدل نمو إجمالي الموجودات :

تم استخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى كفاءة البنوك الإسلامية في المحافظة على وضعها المالي ،وتتفاوت البنوك الإسلامية في قدرتها على زيادة إجمالي موجوداتها من بنك لآخر ،و للزيادة في موجودات البنوك دلالة كبيرة على قدرة البنك على النمو والنجاح ،كما أن لها دلالة على مدى قدرته في توليد الإيرادات ،لأن النمو في الموجودات لا يزيد في حجم الأموال التي يستطيع البنك استثمارها وحسب بل يزيد من قدرته على الاستثمار في مشروعات ذات عوائد أعلى ،وهذا ينعكس بشكل مباشر على أداء البنك الإسلامي و تفوقه.

ثالثا : مؤشر نسبة الموجودات الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات :

يأتي هذا المؤشر ليبين نسبة الموجودات الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات و يعكس أيضا مدى نشاط البنك في مجال استخدام الموجودات المتوفرة لديه وتطور هذا النشاط بين فترة و أخرى ،و يبين ضرورة العمل على وجود إدارة استثمار مؤهلة تأهيلا ممتازا كواحد من عوامل التفوق في البنك الإسلامي بهدف العمل على رفع مؤشر الاستثمار .

رابعا : مؤشر معدل تطور الموجودات الاستثمارية :

لا يكفي مؤشر معدل إجمالي الموجودات للتعرف الكامل على مدى قدرة البنك في تحقيق الربحية المناسبة والمحافظة على المال سواء أموال المساهمين أو الودائع ،إذ يعد تطور الموجودات الاستثمارية مؤشرا إيجابيا يدل على مدى قدرة البنك الإسلامي على توظيف الأموال الموجودة لديه باستثناء البنوك التي يفرض عليها نسبة معينة من قبل السلطات النقدية.

II. كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية :

تتعرض البنوك في العادة إلى خسائر نتيجة هذه المخاطر و على حسب توقعها فإن كانت متوقعة فإن الخسائر تكون صغيرة أو قليلة الحجم ،أما إذا كانت هذه الخسائر غير متوقعة فإن أثرها على البنك سيكون بالغا .

1- مفهوم كفاية رأس المال :

يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته ،و تعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف ،حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال إعسار البنك ،حيث كلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة .

أما قياس الملاءة فإن الجهات الرقابية اعتمدت بداية نسبة الرافعة المالية التي تقيس نسبة رأس المال إلى الموجودات لقياس الملاءة ،ثم جاءت مقررات لجنة بازل عام 1988 واعتبرت أن هذه النسبة لا تقيس الملاءة كونها لا تميز بين موجودات البنك تبعا لدرجة المخاطرة وقد أخذت بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه رأس المال في تحمل الخسائر وأموال المودعين ،و ألزمت البنوك بحد أدنى لكفاية رأس المال قدره 08 % ، تحسب باختصار كما يلي :[1]

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي}}{\text{مجموع المخاطر المحتملة المرجحة}} \geq 08\ \%$$

حيث أن[2] :

- رأس المال الأساسي هو رأس المال المدفوع ،والاحتياطات المعلنة ،والأرباح المحتجزة ؛

1 - عبد المجيد عبد المطلب ،العولمة واقتصاديات البنوك ،الإسكندرية ،الدار الجامعية ، 2005 ،ص ص 79 – 106 .

2 - سليمان ناصر،النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية،واقع وتحديات ،جامعة جيجل ،3-5 ماي 2005 ،ص ص 287-296 .

- رأس المال التكميلي هو الاحتياطات غير المعلنة ،واحتياطات إعادة التقويم ،والقروض المساندة والتي يلجأ البنك إلى جمعها عن طريق إصدار سندات تفوق مدة استحقاقها 05 سنوات ...الخ ؛
- مجموع الأخطار المحتملة فهي محصلة لضرب أصول البنك سواء الأصول داخل أو خارج الميزانية بمعاملات ترجيح تتناسب ودرجة المخاطر التي يحملها الأصل ،وتتراوح ما بين الصفر و 100 % .

لقد حاولت البنوك الإسلامية تطبيق ما جاء في بازل I نظرا لارتفاع درجة مخاطرها وغموض علاقتها مع البنك المركزي مع مراعاة ما يلي :

- أن تكون هذه النسبة أكبر تماما من 8 % ،نظرا لارتفاع درجة مخاطرها ولتصنيف أغلب البلدان التي تنشط فيها البنوك الإسلامية في خانة الدول المرتفعة المخاطر؛
- فيما يخص استخدامات البنوك الإسلامية فيتم تقسيمها إلى المجموعات التالية :
  - ✓ صيغ اقتسام الربح والخسارة هي أصول مرتفعة المخاطر ،ويعطى لها وزن ترجيحي قدره 100 % ؛
  - ✓ صيغ الهامش المعلوم غير المرتبطة برهن أو ضمان تعتبر أصول مرتفعة المخاطر وترجيحها 100 % ؛
  - ✓ صيغ الهامش المعلوم المرتبطة برهن أو ضمان تعتبر متوسطة المخاطر وترجيحها 50 % ؛
  - ✓ فيما يخص باقي أنشطة البنك الإسلامي كالتعاملات مع البنوك المركزية ،وباقي البنوك والدولة فتطبق عليها نفس المعاملات الموجودة في اتفاقية بازل I .

وعليه فصيغة كفاية رأس المال التي أقرتها منظمة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي :

$$\text{نسبة كفاية رأس المال للبنوك الاسلامية حسب بازل I} = \frac{\text{رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + مخصصات مخاطر الاستثمار + احتياطيات إعادة تقويم الأصول}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة الممولة من (رأسمال المصرف + باقي الموارد الخارجية باستثناء حسابات الاستثمار المشترك) + 50% من حسابات الاستثمار المشترك}} \geq 08\ \%$$

2- معيار بازل II :

تختلف اتفاقية بازل 2 عن اتفاقية بازل 1 في تعريفها لمفهوم الأصول المرجحة بأوزان أخطارها ،وذلك عن طريق تعديل طرق قياس وحساب هذه الأصول وتستهدف طرق القياس الجديدة دعم وتطوير قدرات البنوك على تقييم المخاطر ،حيث تقوم هذه الركيزة على عنصرين أساسيين هما :إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان واستحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل ،وذلك بجانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ،وفي هذا السياق تقدم الاتفاقية الجديدة ثلاث طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ،مما يسمح للبنوك والجهات الرقابية باختيار أفضل الأساليب التي تلائم درجة تطور العمليات المصرفية والبنية المؤسسية للأسواق المالية .[1]

هناك عدة محاولات لبلورة كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازلII ، ولكن سوف نقتصر على محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، والتي قدمها في مختلف منشوراته ،و تحسب كما يلي :[2]

نسبة كفاية رأس مال البنوك الإسلامية حسب بازلII

$$= \frac{\text{حقوق المساهمين + احتياطي معدل الأرباح + احتياطي مخاطر الاستثمار}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل – الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)}} \geq 08\ \%$$

1 - Jean-Marc Figuet, **Quelques implications stratégiques des accords de Bâle-2**, article publié dans : Management de la banque, risques, relation, organisation, coordination par Éric Lamarque, Pearson éducation, France, 2005, p : 42

2 – نصر عبد الكريم ،مصطفى أبو صلاح ،المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 02 دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في البنوك العاملة في فلسطين ،ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس ،جامعة فيلادلفيا الأردنية ، 05- 04 جويلية 2007 .

يمكن توضيح ذلك من خلال جدول رقم (7) يبين نسبة كفاية رأس المال في بعض البنوك الإسلامية :

البنك / السنة	بنك الراجحي	بنك الجزيرة	بنك أبوظبي الاسلامي
2004	18.80%	21.51%	21.40%
2005	18.20%	25.40%	14.10%
2006	25.30%	40.09%	12.20%
2007	23.60%	32.55%	16.73%
2008	14.60%	19.34%	11.84%

المصدر : شوقي بورقبة ،الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2011 ،ص 81 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الثلاث كانت أكبر من 8% وهذا يعني أن بنك الراجحي والجزيرة وأبوظبي الإسلامي لديهم ملاءة جيدة ،ونلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة كفاية رأس المال على العموم ،وهذا راجع إلى تغيير طريقة حساب النسبة حيث بعدما كانت هذه البنوك تطبق معيار بازل1 ، أصبحت تطبق النسبة المقترحة من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المرتكزة أساسا على معيار بازل 2 .

III. معيار ادارة السيولة :

من أبرز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية مشكلة السيولة بشقيها ،إدارة فائض السيولة ،ونقص السيولة ،ففيما يتعلق بإدارة السيولة فتنشأ أصلا من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية ،وأن هناك تباينًا بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها ،و بينما لا يستطيع المصرف السيطرة على مصادر أمواله من الودائع ،يمكن السيطرة على استخدامات هذه الأموال ،وعلى ذلك فإن هناك أولوية تعطى لموقف السيولة عند توظيف الموارد .

1- مفهوم ادارة السيولة في البنوك الاسلامية :

تعرف السيولة بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقديات بشكل سريع ودون تحقيق خسارة ،وبالتالي يمكن القول أن السيولة تبين قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقود .[1]

أما السيولة في البنك فيمكن تعريفها على أنها قدرة البنك على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المتمولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية .[2]

ويمكن تعريف إدارة السيولة في البنوك بأنها الملاءة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر ،وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية .[3]

تهدف إدارة السيولة في البنك إلى النقاط التالية :[4]

- توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية ؛
- تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن أن تنشأ عن عدم التأكد من المحيط بالأسواق المالية أو بظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات المالية التي يستثمر فيها البنك ؛
- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطرة البنك بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطرة مقبولة ومدروسة ؛
- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم ونشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية.

1 – طارق الله خان ،حبيب أحمد ،ادارة المخاطر :تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية ،دراسة خاصة رقم 5 ،المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب ،السعودية ،2003، ص 42 .

2 – أحمد سفر، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، 2006 ، ص161 .

3 – عبد الستار أبوغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية ،ج 11 ، مجموعة البركة المصرفية ،البحرين، 2010 ، ص 14 .

4 – عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق، 22 – 23 مارس 2010 ، ص 12 .

2- مؤشرات الأداء المتعلقة بمعيار ادارة السيولة في البنوك الاسلامية :

أولا : مؤشر نسبة الموجودات النقدية و المصرفية إلى إجمالي الموجودات :

يعبر هذا المؤشر عن نسبة الموجودات النقدية و المصرفية إلى إجمالي الموجودات ،و هو يعكس مقدار النقود في البنك المركزي و البنوك الأخرى و هذه الأرصدة النقدية تمثل تعطلا في توظيف البنوك لمواردها إذا زادت النسبة و في نفس الوقت إن قلت النسبة عن حد معين فإن البنوك بحاجة إلى أن تحتاط من مشكلة نقص السيولة.

ثانيا : معدل تطور الموجودات النقدية و المصرفية :

البنوك الإسلامية وبحكم تحريم الربا فإنها لا تستطيع الاستثمار في أسواق دولية قصيرة جدا في الأجل فواجب البنك البحث عن بدائل مناسبة و استثمار هذه الأموال في أسواق قصيرة جدا في الأجل تكون مقبولة شرعا ،و يعكس هذا المؤشر مقدار معدلات النمو للموجودات النقدية و المصرفية و مدى قدرة البنك الإسلامي على خفض هذا المقدار.

ثالثا : مؤشر نسبة السيولة النقدية :

يعني هذا المؤشر مدى تمكن البنك من الاحتفاظ بنسبة سيولة تكفي لمواجهة طلبات السحب سواء الطلبات العادية أو المفاجئة ،و كلما كان البنك متوازنا في الاحتفاظ بقدر من السيولة مع عدم تضييع الفرص الاستثمارية المربحة ،فإن البنك يكون أداؤه جيدا ،و تحسب نسبة السيولة في البنوك الإسلامية من خلال المعادلة التالية:

نسبة السيولة = الرصيد لدى البنك المركزي + النقود في الصندوق + الأصول عالية السيولة / الودائع × 100.

المبحث الثالث : مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي و الاجتماعي :

المطلب الأول : مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي :

إن استمرار التطور في العمل المصرفي خلال العقود الماضية بشكل متسارع يؤشر على مدى تقدم البنوك الإسلامية على الرغم من عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم لطبيعتها و مقاصدها ،إضافة إلى تحول عدد من البنوك التقليدية إلى النظام المصرفي الإسلامي عن طريق فتح نوافذ إسلامية ،أو عن طريق فتح بنوك إسلامية مستقلة ،لأن قطاع البنوك يمثل حجر الأساس في أي نظام اقتصادي ومالي بما يؤديه من أدوار إيجابية في تنمية المجتمعات من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها بشكل كفؤ على الاستثمارات المختلفة .

كما تقوم البنوك أيضا بشكل عام بتمويل الواردات والصادرات من خلال فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والتي تمثل فيها دور الوسيط بين المصدر والمستورد ،مما يعني المساهمة في تحقيق التنمية من خلال المساهمة في الميزان التجاري للدولة إذا كانت صادراتها أكبر من وارداتها ،إذ تعمل على توفير الثقة العالمية بين الدولة و بقية دول العالم ،و للبنوك دور أيضا في إنشاء وتطور الأسواق المالية من خلال الخروج عن الدور التمويلي قصير الأجل ،والاتجاه نحو التمويل متوسط وطويل الأجل و ذلك من خلال المبادرة في إنشاء محافظ استثمارية أو مالية تقوم بطرح أدوات استثمارية و مالية جديدة تساهم في تحويل المدخرات قصيرة الأجل إلى متوسطة و طويلة الأجل مما يخدم مصلحة و نشأة السوق المالية المحلية .

وحتى تحقق البنوك الإسلامية هذا الدور لابد لها من مراعاة مجموعة من مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي نذكر منها ما يلي :

أولا : مؤشر نسبة التمويل الموجه إلى القطاعات التنموية إلى إجمالي التمويل :

وهذا المؤشر يعني نسبة ما يوظف البنك من موارده في مجال يؤثر في النشاط الاقتصادي بإضافة حقيقية في الإنتاج ،ويرفد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وهذا يتماشى مع ما كانت تعلنه البنوك الإسلامية من أنها بنوك تعنى بالجانب التنموي وتركيز التمويل لصالح الإنتاج و غير ذلك ،و يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة البنك في التمويل لصالح القطاعات التنموية مثل الزراعة و الصناعة و التعدين ،و يقاس هذا المؤشر من خلال نسبة ما يمول لصالح القطاعات التنموية إلى إجمالي التمويل ،فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع بقية البنوك فإن هذا يعني تفوق هذا البنك في هذا المؤشر ،و انخفاض النسبة في بنك معين عن بقية البنوك يعني أن مساهمة هذا البنك ضئيلة في هذا المجال.

ثانيا :مؤشر نسبة التمويل متوسط و طويل الأجل إلى إجمالي التمويل :

تعتمد البنوك الإسلامية في كثير من الأحيان على التمويل لصالح التمويل قصير الأجل و الاهتمام الهامشي باستثمارات طويلة الأجل ،بالرغم من أن البنك الإسلامي هو بنك يساهم في التنمية كما يعلن ،ولا تخدم الاستثمارات قصيرة الأجل الغايات التنموية ،و يعكس هذا المؤشر اعتماد البنك على التمويلات قصيرة الأجل ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية فكلما زاد التمويل لهذا النوع كلما أدى ذلك إلى تراجع التمويل متوسط وطويل الأجل.

ثالثا : مؤشر نسبة التوظيف المخاطر إلى التوظيف غير المخاطر :

يمكن تعريف هذا المؤشر بأنه : مقدار ما يوظف البنك من موارده سواء من ودائع الاستثمار أو أموال المساهمين ،في مجالات استثمارية تعتمد المشاركة من خلال الصيغ المعتمدة على المشاركات والمضاربات ،بمعنى الدخول في عنصر المخاطرة وتربص الفرص ،وانتظار النتائج بناء على دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع بخلاف التوظيف غير المخاطر من خلال الصيغ التمويلية المعتمدة على الديون مثل المرابحة للآمر بالشراء ،و البيع الآجل ،و يمكن التعرف على هذه النسبة من خلال معرفة نسبة المشاركات والمضاربات إلى إجمالي التمويل.

رابعا : مؤشر نسبة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة و المتوسطة إلى إجمالي التمويل :

ينبغي للبنوك الإسلامية أن تساهم في تمويل تلك المشروعـات لأثرها المباشر على المتمولين وعلى الاقتصاد سواء من حيث نسبة ما تموله أو من حيث الكيفية التي تمول بها ،و يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل تلك المشروعات من خلال معرفة نسبة التمويل الموجه لصالح هذه المشروعات إلى إجمالي التمويل ،فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة فإن هذا يعني تفوق هذا البنك و هكذا.

المطلب الثاني : مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الاجتماعي :

تحمل البنوك الإسلامية لواء خدمة المجتمع بما تنطلق منه من أسس و مبادئ و ما تعلنه من أهداف ،فهي مطالبة بأن تعطي للجانب الاجتمـاعي حقه من خلال الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تؤديه ،و تطبيق مبدأ احتيـاجات المجتمع وفقا للأولويـات على مستوى توظيفها للموارد ،أو من خلال كونها قيمة على الأنشطة الاجتماعية ،كالقروض الحسنة وغيرها ،أو من خلال العائد الاجتماعي الذي تنظر من خلاله للمشروعات الممولة .

ولتحقيق الدور الذي تسعى إليه البنوك الاسلامية ،هناك مجموعة من مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الاجتماعي نذكر منها ما يلي :

أولا : مؤشر نسبة الزكاة المستحقة إلى حقوق الملكية :

يعني هذا المؤشر نسبة ما يستحق على البنوك الإسلامية من زكاة ،و تتباين البنوك في مسألة إخراج الزكاة من قبل إدارة البنك بين بنك و آخر وذلك تبعا لأنظمة هذه البنوك الأساسية .
ويعكس هذا المؤشر الدور الذي يمكن أن تسهم به البنوك الإسلامية في مجال احتساب الزكاة و توزيعها ،و بالتالي الدور الذي قد تلعبه في جانب الربحية الاجتماعية.

ويقاس هذا المؤشر من خلال نسبة الزكاة المستحقة إلى حقوق الملكية ،و ذلك من خلال ما يتم نشره في من بيانات حول حجم و مقدار الزكاة المستحقة في التقارير السنوية ،فارتفاع هذا المؤشر يعني مساهمة البنك في تحقيق الأمان الاجتماعي .

ثانيا : مؤشر نسبة التبرعات إلى حقوق الملكية :

تعتبر التبرعات أحد أهم السمات التي ينبغي أن يتسم بها البنك الإسلامي إذا قصرت الزكاة المفروضة عن أداء هذا الدور فإن ما لا تسدده الزكاة من المساهمة في الأنشطة الإنسانية والمعونة والخدمات الاجتماعية يمكن أن تقوم به التبرعات و الصدقات العامة التي يمكن لأي مؤسسة أو فرد من العطاء من خلالها لتحسين البيئة الاجتماعية التي يعيش في ظلها كل من المؤسسات والأفراد.
ويقيس هذا المؤشر نسبة التبرعات إلى حقوق الملكية من خلال ما تعلنه البنوك من تبرعات و صدقات فكلما زادت هذه النسبة فإن هذا يؤشر إلى مستوى جيد في هذا المؤشر و انخفاض النسبة يعني العكس.

ثالثا : مؤشر نسبة القروض الحسنة إلى حقوق الملكية :

تعد المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية أكبر من مسؤولية البنوك التقليدية بسبب ما يلتزم به من قيم و مثل وتعد القروض الحسنة من أهم البنود الاجتماعية التي تعكس إسلامية البنوك الإسلامية و التزامه بهذا الجانب يبين مدى مساهمته في الربحية الاجتماعية.
و يعكس هذا المؤشر نسبة القروض الحسنة إلى حقوق الملكية ، فكلما زادت هذه النسبة فإنّ ذلك يعني زيادة مساهمته في الربحية الاجتماعية.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما تم عرضه يتبين أن المصرف الإسلامي أصبح حقيقة واضحة له دور اقتصادي واجتماعي متميز في المجتمع الإسلامي ،ويمارس الأعمال المصرفية والخدمات الاستثمارية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية كما أن هناك الكثير من التحديات والعقبات التي يواجهها علماء الشريعة في أداء واجباتهم وإنجاز مهامهم لخدمة الإسلام والأمة ،ولذلك فإننا بحاجه إلى علماء نشيطون وديناميكيون كما تحتاج هذه الهيئات إلى الدعم من المؤسسات ،والمزيد من المبادرات في تعليم وتوعية جميع الأطراف من فهم وتقدير السمات الفريدة للمصرفية والمالية الإسلامية .

كذلك فإن البنوك الإسلامية تتعرض لمخاطر متنوعة المصادر والأشكال ،ومواجهتها يتطلب إرادة قوية من المسئولين عنها ودعما ومساندة من كل من له علاقة بها و تعاونا وعملا مشتركا فيما بينها وذلك من أجل تدليل العقبات التي تصادفها في هذا المجال ،و أهم ما ينبغي الاهتمام به هو المعايير الدولية وكيفية تطبيقها ،بالشكل الذي تصل فيه إلى إتباع طريقة موحدة لتعطي لبياناتها مصداقية أكبر ،مما يمكن عملائها من اتخاذ القرارات الرشيدة والمفاضلة فيما بينها ،و على القائمين على البنوك الإسلامية السعي لحل المشاكل والعوائق التي تصادفهم و تلتزم في كل أعمالها بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية .

الفـصل الثالث

تمهيد الفصل الثالث:

ربما نكون قد ألمينا في الفصلين السابقين من الدراسة وأشرنا إلى أهم المعلومات حول الأداء في البنوك الاسلامية إضافة إلى الخدمات المصرفية المقدمة لديها كما أشرنا إلى أهم المؤشرات الممكن اعتمادها في أنشطة البنك الإسلامي وآلية تطبيقها مع إشارتنا إلى أهم المخاطر التي يمكن أن تواجهها نتيجة تطبيقها في بيئات مصرفية مختلفة وآليات تسيرها .

وبمحاولة منا وبناء على ما قدمناه في الفصول النظرية خصصنا هذا الفصل هدفا من إجراء دراسة تطبيقية على العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ،فأي متمعن في هذه العبارة لا يفهم من العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وتواجده إلا في بنك واحد ووحيد ألا وهو بنك البركة الجزائري ،كما أنه لا يخفى على أي باحث في العمل المصرفي الصعوبات التي يمكن مواجهتها في جمع البيانات حول نشاطات بنك البركة الجزائري ،مع عدم اجحادنا على الحصول على جزء وتعذر حصول الباقي منها لسرية العمل المصرفي وسنحاول في هذا الفصل تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي :

المبحث الأول : أساسيات حول بنك البركة الجزائري .

المبحث الثاني : التحليل المالي لأهم مؤشرات أداء بنك البركة الجزائري .

المبحث الثالث : تقييم أهم مؤشرات أداء بنك البركة الجزائري .

المبحث الأول : أساسيات حول بنك البركة الجزائري

المطلب الأول : تأسيس بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي ،تم إنشاؤه في الجزائر يعمل وفق الشريعة الإسلامية ،من خلال تقديم مختلف الخدمات الاستثمارية والمصرفية والاجتماعية ،وتمويل المؤسسات بما فيها الصغيرة والمتوسطة.

1- نشأة بنك البركة الجزائري :

تعود فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري إلى سنة 1984 ،حيث كان أول اتصال بين الجزائر عن طريق " بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR" و شركة "**دلة البركة القابضة الدولية**"[1]،و قد نتج عن هذا الاتصال تقديم قرض مالي للجزائر قيمته 30 مليون دولار لتدعيم تمويل التجارة الخارجية ،هذا القرض كان عبارة عن فرصة لخلق الثقة المتبادلة بين الطرفين ،الأمر الذي سمح بإقامة الندوة الرابعة لمجموعة دلة البركة في الجزائر في نوفمبر 1986 حيث نوقشت فكرة إنشاء بنك إسلامي جزائري ،ليتم تجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع بإبرام اتفاقية إنشائه بتاريخ 01 مارس 1990 بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري و شركة دلة البركة القابضة ،و يعتبر صدور قانون النقد و القرض بتاريخ 14 أفريل 1990 بمثابة الحافز الأساسي الذي دفع بأصحاب مشروع بنك البركة الجزائري إلى طلب الاعتماد.

وبعد فحص الملف والمستندات المرفقة به ،رخص مجلس النقد والقرض لبنك البركة الجزائري بالعمل في التراب الوطني طبقا للمادة 137 من قانون النقد والقرض ،و التي تجعل منه مؤسسة مالية خاضعة لقواعد القانون الجزائري ،و قد تم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991 باسم بنك البركة الجزائري ،ليباشر أعماله المصرفية ابتداء من الفاتح سبتمبر 1991 بمدينة الجزائر العاصمة.

1- تأسست مجموعة " **دلة البركة القابضة الدولية** " سنة 1982 م وهي عبارة عن مجموعة مصرفية سعودية ،مقرها البحرين ،تقدم خدمات مالية اسلامية .

2- التعريف ببنك البركة الجزائري :

لقد عرفه الشيخ صالح عبد الله كامل بأنه : " بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء ،و يهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم ،و إلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية .[1]

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن جميع معاملات هذا البنك ،تكون طبقا لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية و تجنب التعامل بالفوائد البنكية.

وفي إطار القانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ،الذي حدد معايير وشروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية ،والذي نشأ بمقتضاه بنك البركة الجزائري ،و هذا الأخير عبارة عن شركة مساهمة تقوم بالأعمال المصرفية المقررة بموجب القانون ،من قبل الودائع و منح الائتمان و تسيير وسائل الدفع .... [2]

ويعتبر بنك البركة الجزائري بنكا تجاريا وفق القانون الجزائري ،و بنك استثمار وفق المادة الثالثة من قانونه الأساسي فهو يجمع بين الصفتين التجارية والاستثمارية ،التي تمنحاه القيام بالوظائف التقليدية للمصارف التجارية من قبول الودائع و توفير التمويل ،و القيام بالأنشطة الاستثمارية حسب مفهوم بنك الأعمال.

يقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة ،بحي بوثليجة هويدف، فيلا رقم01 و 03 الجهة الجنوبية بن عكنون ،الجزائر، حيث تعتبر السنة الميلادية هي السنة المالية له .

3- رأس مال البنك :

تأسس بنك البركة الجزائري برأسمال مختلط قدره 500 مليون دج مقسمة بالتساوي على 500.000 سهم قيمة كل سهم 1000 دج ،و موزعة مناصفة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو بنك عمومي جزائري وبين شركة دلة البركة القابضة الدولية .

1 - بن منصور بن عبد الله ،مرابط سليمان ،تقييم تجربة بنك البركة في اطار اصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ،مداخلة في الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،25 – 26 ماي 2003 ،ص 06 .

2- المادة 128 ،القانون 90 – 10 المتعلق بالنقد والقرض ،الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية ،العدد 16 ،18 أفريل 1990 ،ص 535 ،والمادة 83 الأمر 03-11 ،المعدل و المتمم لقانون النقد والقرض 90-10 ،الجريدة الرسمية ج ج ش د ،العدد 52 ،2003 ،ص 14 .

وعقب اصدار الأمر 03-11 و الذي نتج عنه رفع رأس مال البنوك إلى حد أدنى قدره 2.5 مليار دج ،قام بنك البركة برفع رأسماله الاجتماعي خلال سنة 2006 ليصل إلى تلك القيمة ،و في سنة 2009 قام البنك كذلك بزيادة رأسماله بقيمة 10 مليار دج ،و نجم عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين إذ أصبحت [1]:

- 56 % لصالح مجموعة البركة المصرفية ،مقرها المنامة بالبحرين.
- 44 % لصالح بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،الجزائر.

و يمكن تلخيص أهم المعلومات الخاصة ببنك البركة الجزائري في:

– ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصرفية التي تضم إحدى عشرة بنكا موزعة في اثني عشرة دولة ؛

– يقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة؛

– للبنك 22 فرعا على مستوى التراب الوطني ،حسب تقريره السنوي لسنة 2007 ،و يعمل البنك على زيادة عددها؛

– السنة المالية للبنك هي السنة الميلادية؛

4– الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري :

يعتبر بنك البركة الجزائري وحدة اقتصادية ،له تنظيم معين ككل الوحدات الاقتصادية ،ليضمن به السير الحسن لكل عملياته وتحقيق أهدافه المسطرة والمراد تحقيقها ،يأتي على رأس بنك البركة الجزائري مجلس إدارة ،يتكون من ستة أعضاء تحت رئاسة رئيس و نائب له ،إضافة إلى مدير عام و ستة مساعدين مشرفين على مختلف المديريات و مراقبين للحسابات لمراقبة عملياته ،إضافة إلى مستشار شرعي ،أما فيما يخص الهيئة الشرعية فتوجد على مستوى مجموعة البركة المصرفية ،و لها زيارات فجائية لمراقبة عمل البنك إذا كان موافقا لمبادئ الشريعة الإسلامية و الشكل التالي يوضح هذا.

1 – التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2006 ،ص 08 .

شكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

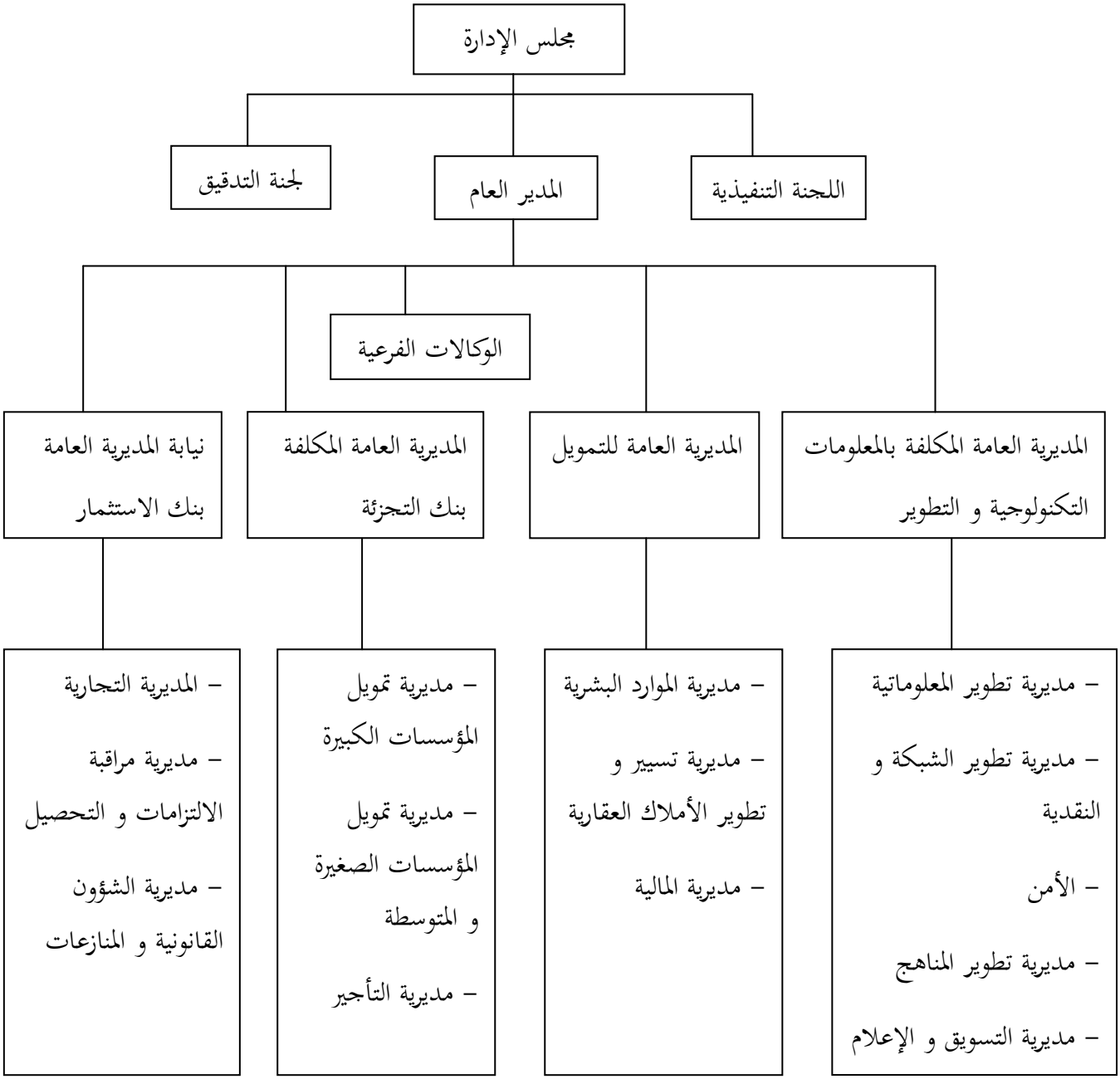

المصدر : حمادي مراد ،احلام حمادي فرج الله ،تقييم تجربة بنك البركة الجزائري ،بحث مقدم في الملتقى الدولي الثاني حول : الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الاسلامي ،يومي 05-06 ماي 2009 ،المركز الجامعي بخميس مليانة ،عين الدفلى ،ص 05 .

المطلب الثاني : خصائص بنك البركة الجزائري :

لبنك البركة الجزائري عدة خصائص ،تميزه عن غيره من البنوك الأخرى ،العاملة في السوق المصرفية الجزائرية والأجنبية ،ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- ✓ **بنك مشاركة** : يعتبر بنك البركة الجزائري بنك مشاركة ،و هذا لارتباط معاملاته بالشريعة الإسلامية ،و التزامه بتنفيذ كل معاملاته و علاقاته ،سواء مع المودعين أو المستثمرين أو بقية البنوك الآخرين وفقا لأحكام الدين الإسلامي ،و هذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانونه الأساسي ،و ارتباط استثماراته بمبدأ المشاركة في الأرباح و الخسائر – مبدأ الغنم بالغرم –؛
- ✓ **بنك مختلط** : بنك البركة الجزائري أنشئ برأس مال مختلط ما بين بنك تقليدي عمومي و مجموعة البركة المصرفية الخاصة ،فهو يعتبر حالة استثنائية ونادرة في عالم البنوك الإسلامية التي تنشط على الساحة الدولية ،ما عدا البنك الإسلامي للتنمية الذي يعتبر بنك إسلامي دولي؛
- ✓ **بنك يعمل في بيئة مصرفية تقليدية** : يمارس بنك البركة الجزائري أنشطته المصرفية ،في بيئة مصرفية يحكمها النظام المصرفي التقليدي ،حيث يفرض البنك المركزي الجزائري على بنك البركة مختلف الأنظمة المصرفية التقليدية ،المطبقة على بقية البنوك الأخرى ،التي تتعامل بالفوائد البنكية ،و هو ما يعتبر مخالفا لمبادئ و معاملات بنك البركة الجزائري ،الأمر الذي جعل هذا الأخير يواجه عدة تحديات في علاقاته مع بنك الجزائر من ناحية الملجأ الأخير للاقتراض و تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع البنكية و سياسة إعادة الخصم ،و عمليات السوق المفتوحة ،و لقد قام بنك البركة بفتح حساب له في بنك الجزائر توضع فيه الفوائد على نسبة الاحتياطي القانوني ليقوم بصرفها في الأعمال الخيرية.

المطلب الثالث : أهداف و نشاطات بنك البركة الجزائري :

أولا : أهداف بنك البركة الجزائري :

يسعى البنك لتحقيق أهدافه ،من خلال تطبيقه لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة ،عن طريق استراتيجيات مخططة تساعده في ذلك و تتمثل أهداف بنك البركة الجزائري في ما يلي:

- ✓ تحقيق ربح حلال ،من خلال استقطاب الأموال و تشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة و بأفضل العوائد ،بما يتفق مع ظروف العصر مع مراعاة القواعد الاستثمارية السليمة؛
- ✓ تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار المصرفي الإسلامي من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية؛
- ✓ توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة مع دعم صغار المستثمرين و الحرفيين؛
- ✓ التوسع على مستوى التراب الوطني ،و المساهمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ،و البحث عن مجالات أخرى لجذب الزبائن؛
- ✓ تلقي الزكاة و قبول الهبات و الإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها و حسب الغايات المعتبرة.

ثانيا : أنشطة بنك البركة الجزائري :

لقد اظهر القانون الأساسي لبنك البركة مختلف الأنشطة التي يقوم بها هذا الأخير و هي:

1- النشاطات المصرفية: يقوم بنك البركة بمجموعة من الأنشطة المصرفية كغيره من البنوك التقليدية لكنه يخضعها لمبادئ التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ،و تجنب أي معاملة تقليدية تخالف هذه المبادئ ،و من أهم هذه الأنشطة:

- ➢ قبول الودائع النقدية ،وفتح الحسابات الجارية ،وحسابات الإيداع المختلفة (الاستثمارية غير المخصصة والمخصصة ،حسابات التوفير ،سندات الصندوق التي هي عبارة عن سندات مضاربة ،و الودائع الأخرى) وتأدية قيم الشيكات المسحوبة و تقاصها ،و تحصيل الأوراق التجارية و تحويل الأموال في الداخل

والخارج و فتح الاعتمادات المستندية وتبليغها،و إصدار الكفالات المصرفية و خطابات الضمان...، وغير ذلك من الأعمال المصرفية؛

- التعامل بالعملات الأجنبية في البيع و الشراء على أساس السعر الحاضر دون السعر الآجل و بما يخضع لأحكام الشريعة؛
- إدارة الممتلكات و غير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بأجر؛
- القيام بدور الوصي المستشار لإدارة الشركات و تنفيذ الوصايا وفقا للأحكام الشرعية و القوانين الوضعية و بالتعاون المشترك مع الجهات المختصة؛
- القيام بالدراسات الخاصة لحساب المتعاملين مع البنك و تقديم المعلومات و الاستشارات المختلفة.

2- النشاطات الاستثمارية التمويلية : جميع أنشطة الاستثمار و التمويل في بنك البركة متوافقة مع أحكام ومبادئ الدين الإسلامي ،و ذلك من خلال الوسائل التالية:

- تقديم التمويل للمؤسسات و الأفراد حسب صيغ التمويل الإسلامية و التي تتمثل في المشاركة و المضاربة و المرابحة و السلم والاستصناع و الإجارة....و غيرها من الصيغ الأخرى؛
- تملك الأصول المنقولة و غير المنقولة و إعادة بيعها و استثمارها و تأجيرها للمؤسسات نظير اجر معلوم يحصل عليه البنك؛
- تأسيس الشركات في مختلف المجالات و خاصة المجالات المكملة لنشاط البنك؛
- شراء و بيع الأوراق المالية الجائز التعامل بها؛
- تقديم خدمات التأمين التكافلي الإسلامي في شبابيك الوكالات التابعة لبنك البركة الجزائري ،عن طريق توقع اتفاقية بين هذا الأخير والسلامة للتأمينات .

3- النشاطات الاجتماعية : يقدم البنك مجموعة من الخدمات الاجتماعية بهدف تنمية المجتمع من خلال:

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف مجالات المساعدة على تمكين المستفيد من قضاء مختلف حاجياته ،و تلقي الزكاة و إنفاقها في الأوجه المخصصة لهم؛
- إنشاء و إدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة ،أو أية أعمال أخرى مما يدخل في عموم الغايات المستهدفة.

المبحث الثاني : التحليل المالي لأهم مؤشرات أداء بنك البركة الجزائري :

المطلب الأول : التحليل بواسطة القوائم المالية :

لقد شهدت ميزانية بنك البركة الجزائري تطورا كبيرا ،وهذا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2013 من خلال احراز نمو في رأس المال وإجمالي الأصول ،وتطور حجم الودائع ونمو كبير في الأرباح ،والزيادة في حجم التمويلات الممنوحة من طرف البنك للأفراد والمؤسسات .

1- تحليل أداء البنك من خلال الميزانية :

❖ **جدول رقم (8) يبين ميزانية بنك البركة الجزائري سنة 2013**

الأصول	دج	الخصوم	دج
الصندوق ،بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	84483880749.31	البنك المركزي	0
أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	0	ديون اتجاه المؤسسات المالية	14260623.41
أصول مالية قابلة للبيع	0	ودائع العملاء	93534941111.99
تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	879397409.01	ودائع ممثلة بسند	31900035119.80
تمويلات ممنوحة للزبائن	62640201678.62	ضرائب جارية-خصوم	1642073967.97
أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق	0	ضرائب مؤجلة خصوم	0
ضرائب جارية-أصول	1382054615.92	خصوم أخرى	5027935399.97
ضرائب موجلة-أصول	174305107.12	حسابات التسوية	1989135624.70
أصول أخرى	3321115310.62	مؤونات على المخاطر و التكاليف	599680739.53
حسابات التسوية	903185573.23	إعانات. عتاد و إعانات أخرى استثمارات	0
المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	305622000.00	صندوق المخاطر المصرفية العامة	3167859221.00
	0	ديون مرتبطة	0

أصول ثابتة	2829494102.58	رأس المال الاجتماعي	10000000000.00
أصول غير ثابتة	153938372.87	علاوة على رأس المال	0
فارق الاقتناء	0	الاحتياطات	4210112180.40
		فارق التقييم	0
		فارق إعادة التقييم	894671917.24
		نتيجة مرحلة (+/-)	0
		نتيجة السنة المالية (+)	4092489013.27
مجموع الأصول	**157073194919.28**	**مجموع الخصوم**	**157073194919.28**

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2013

-تقييم مختصر لأرقام ميزانيات بنك البركة الجزائري :

في هذه النقطة واعتمادا على الميزانية التي توضح الأرقام الهامة حول مسيرة بنك البركة الجزائري سنبين أهم التطورات المتعلقة بحجم الميزانية خلال السنوات الأربعة من سنة 2010 إلى سنة 2013 .

❖ **جدول رقم (9) يبين تطور حجم ميزانية بنك البركة الجزائري من 2010-2013 الوحدة : مليون دج**

السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الأرقام	120508	132983	150787	157073

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نستطيع أن نستعين بالشكل التالي :

شكل رقم (3) يبين تطور حجم ميزانية بنك البركة الجزائري من 2010-2013

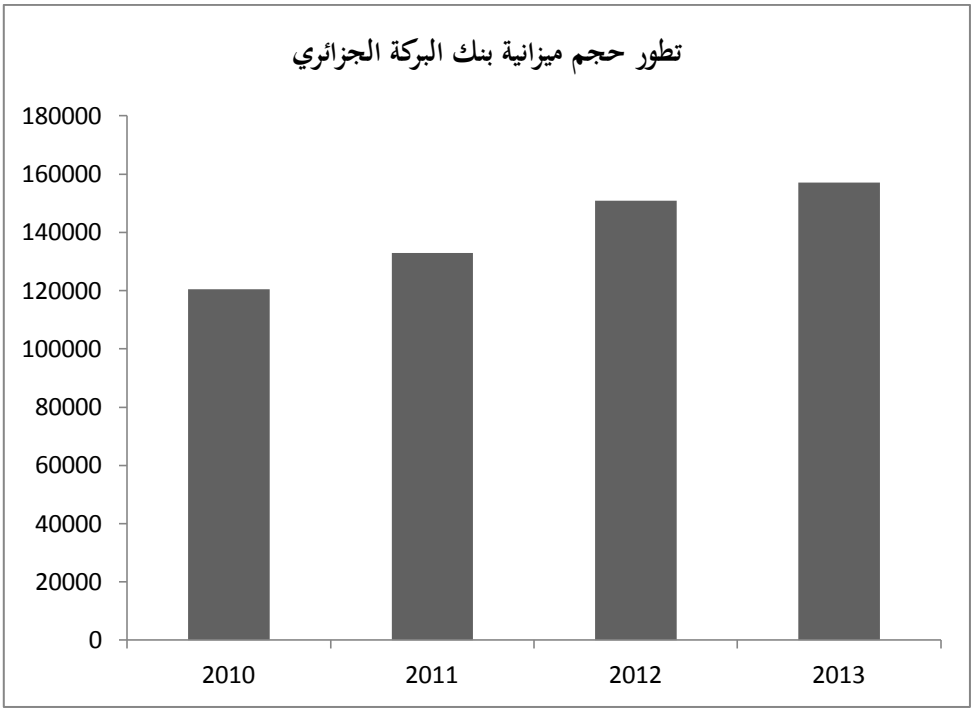

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (9)

من خلال الجدول و الشكل البياني نقول أن مجموع الميزانية لهذا البنك بلغ في سنة 2010 من نشاطه 120508 مليون دج ليبلغ في نهاية سنة 2013 تقريبا 157073 مليون دج مسجلا بذلك زيادة قدرها 36565 مليون دج أي بمعدل نمو قدره 23,27 % من المجموع الأول وهذا راجع إلى حجم التمويلات الممنوحة وبآجالها المختلفة إلا أن ارتباطه ظهر وبالأخص في علاقته بتلك التمويلات القصيرة الأجل خلال السنوات الأربعة كذلك سنة 2011 شهدت ارتفاع في مجموع الأصول بلغ 132983 أي بزيادة قدرها 12457 مليون دج ،أي بنسبة 9.3% مقارنة بالسنة المالية 2010 أما بالنسبة لسنة 2012 فشهدت هي الأخرى زيادة معتبرة في مجموع أصولها بلغت 17804 مليون دج أي بنسبة ارتفاع 11.8% وهذا راجع الى ارتفاع حجم الودائع من طرف الزبائن الذين يفضلون الايداع في البنوك الاسلامية بدل غيرها من البنوك الأخرى بقصد الحصول على عائد حلال وزيادة عدد فروع البنك في العديد من الولايات بقصد التقرب من الزبائن وجلب زبائن جدد .

2- تحليل أداء البنك من خلال جدول حسابات النتائج :

❖ **جدول رقم (10) يمثل بيان جدول حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري من 2010-2013**

جدول حسابات النتائج				
البيان	السنوات المالية			
	2010	2011	2012	2013
+ إيرادات الاستغلال	6697359374.22	7227193471.54	7099632615.88	7730204942.60
- تكاليف الاستغلال	1276836718.68	1582448742.50	1578289454.23	1745678777.40
+ عمولات (إيرادات)	312487468.58	395628545.32	414664765.43	487792776.60
- عمولات (تكاليف)	224755700.50	272435935.98	333183095.46	346559443.98
+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع	0	0	0	0
+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	0	0	0	0
+ إيرادات النشاطات الأخرى	1754420134.34	2044031973.57	2716035572.48	1635643704.13
- تكاليف النشاطات الأخرى	21418961.37	7729507.84	33031474.98	1340174.27
الإيراد المصرفي الصافي	**7241255596.59**	**7804239804.02**	**8285828929.12**	**7760063027.68**
- تكاليف استغلال عامة	1573165597.08	1946854701.94	2216114793.25	2478058083.90
- مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	177653168.83	186059396.13	189515360.89	245207729.72
نتيجة الاستغلال الخامة	**5490436830.68**	**5671325705.95**	**5880198774.98**	**5036797214.06**
- مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	5872517789.09	6402656285.05	6609564872.02	205274473.64

+ استرجاع مؤونات على خسائر على القيم واسترجاع الديون المهلكة	4881199521.21	5872517789.09	6402656285.05	621302145.93
نتيجة الاستغلال	**4499118562.80**	**5141187209.99**	**5673290188.01**	**5452824886.35**
+/- ربح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى	0	0	0	0
+ عناصر غير عادية (إيرادات)	0	0	0	0
- عناصر غير عادية (تكاليف)	0	0	0	0
النتيجة قبل الضرائب	**4499118562.80**	**5141187209.99**	**5673290188.01**	**5452824886.35**
- الضرائب على النتائج وما شابهها	1255961347.49	1362889640.10	1483260001.55	1360335873.08
النتيجة بعد الضريبة	3243157215.31	3778297569.89	4190030186.46	4092489013.27

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول نستطيع أن نستعين بالشكل التالي :

❖ **شكل رقم (4) يمثل بيان نتيجة السنة المالية لبنك البركة الجزائري سنة 2010-2013**

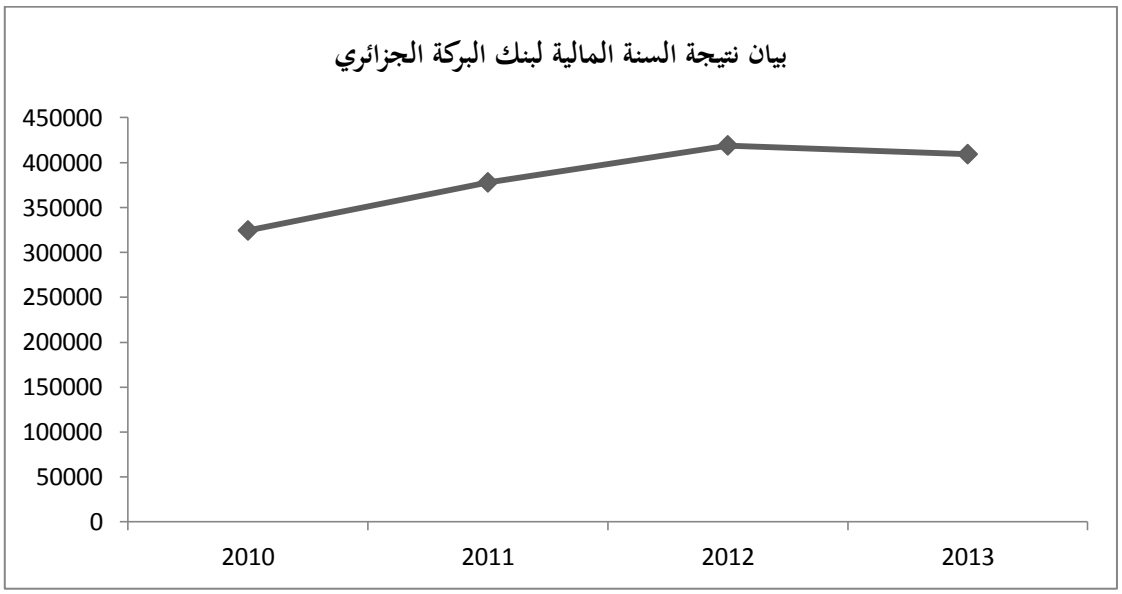

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (10)

يوضح لنا الجدول أعلاه والمنحنى البياني أن الناتج الصافي لبنك البركة عرف ارتفاعا كبيرا من سنة 2010 إلى سنة 2013 حيث بلغ الناتج نسبة 20,7 % أي بزيادة قدرها 84933 مليون دج ،كذلك بالنسبة لسنة 2011 فقد شهدت ارتفاع ملحوظ بنسبة 14,1 % بزيادة قدرها 53514 مليون دج مقارنة بسنة 2010 أما سنة 2012 فهي السنة التي عرف بها الناتج أكبر نمو على مدى أربع سنوات بنسبة 9,8% مقارنة بالسنة السابقة لها أي بزيادة قدرها 41174 مليون دج ،ويرجع هذا الارتفاع في السنة المالية ببنك البركة الجزائري إلى زيادة عدد التمويلات الممنوحة للعملاء وخاصة التمويل بصيغة المرابحة للآمر بالشراء ،كما يرجع كذلك إلى اكتسابه حصة كبيرة في سوق القروض الاستهلاكية وتلك الموجهة لشراء السيارات التي لقيت اقبالا كبيرا من قبل العملاء ،أما بالنسبة لنتيجة السنة المالية لسنة 2013 فقد قدرت ب 4098 مليون دج مقابل 4190 مليون دج لسنة 2012 أي انخفاض ب 98 مليون دج ما يعادل 2,3 % .

3- تحليل أداء البنك من خلال التزامات خارج الميزانية :

❖ جدول رقم (11) يبين تطور الالتزامات خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري سنة 2010-2013

خارج الميزانية				
البند	السنوات المالية			
	2010	2011	2012	2013
التزامات ممنوحة	**42798165849.75**	**49468622963.84**	**52067846162.17**	**51662464087.91**
التزامات تمويل لفائدة المؤسسات المالية	0	0	0	0
التزامات تمويل لفائدة الزبائن	39866424538.31	46006311582.37	47610438978.62	46998383249.27
التزامات ضمانات لأمر مؤسسات مالية	421317187.44	400272476.44	444521482.75	129019327.61
التزامات ضمانات لأمر الزبائن	2510424124.00	3062038905.03	4012885700.80	4535061511.03
التزامات أخرى ممنوحة	0	0	0	0
التزامات مستلمة	**421317187.44**	**400272476.44**	**444521482.75**	**129019327.61**
التزامات تمويل مستلمة من المؤسسات المالية	0	0	0	0
التزامات وضمانات مستلمة	421317187.44	400272476.44	444521482.75	129019327.61

من مؤسسات مالية				
التزامات أخرى مستلمة	0	0	0	0

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول و للتوضيح أكثر يمكننا الاعتماد على الشكل البياني التالي :

شكل رقم (5) يبين تطور الالتزامات خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري 2010-2013

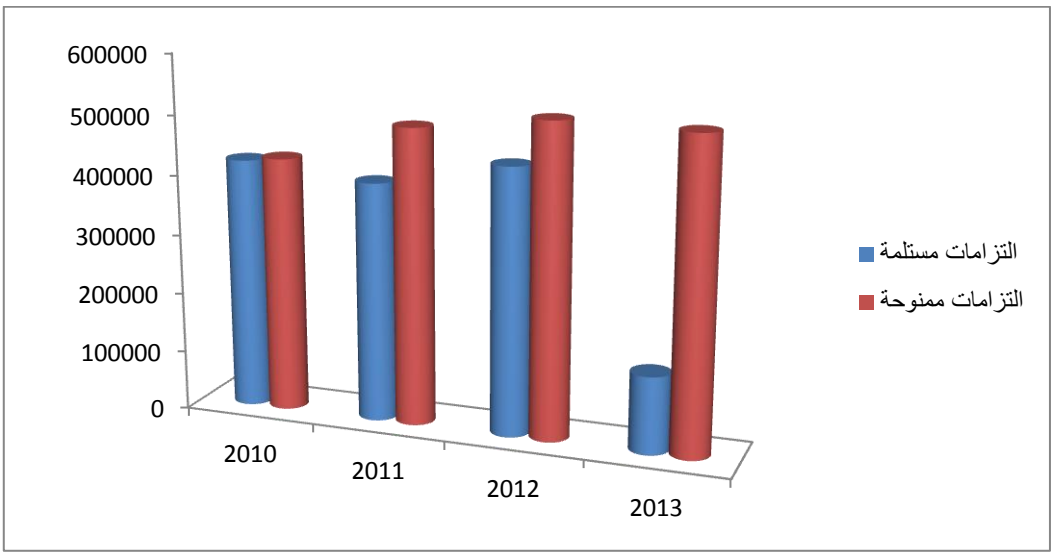

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (11)

من خلال الجدول و المنحنى يمكن أن نستنتج أن حسابات الالتزامات خارج الميزانية للبنك شهدت تذبذبا في مجموعها ارتفاعا وانخفاضا ،إذ بلغ هذا المجموع في سنة 2010 ما يقارب 849298 مليون دج وهو مجموع معتبر شهدته هذه السنة حيث اعتمد البنك على صيغ مختلفة من كفالات جبائية إلى ضمانات احتياطية على السندات التجارية إلى فتح للاعتمادات المستندية إلى التزامات تمويل لصالح المؤسسات المالية ولصالح الزبائن إلى التزامات الضمان لأمر المؤسسات المالية ولأمر الزبائن إلى التزامات أخرى مختلفة بنسب مختلفة ،لتنخفض الالتزامات المستلمة سنة 2011 وتحافظ الالتزامات الممنوحة على ارتفاعها ليبلغ مجموع هذه السنة 894958 مليون دج أي ارتفاع بنسبة 5,1 % بزيادة قدرها 45660 مليون دج مقارنة بسنة 2010 ، وهذا راجع إلى ارتفاع التزامات التمويل لصالح المؤسسات المالية تلتها التزامات الضمان لأمر الزبائن ،كذلك سنة 2012 شهدت ارتفاع ملحوظ في مجموع التزاماتها حيث بلغ 965199 مليون دج أي بزيادة قدرها 70241 مليون دج بنسبة 7,2 %

وهي نسبة معتبرة مقارنة بسنة 2011 ،أما بالنسبة لسنة 2013 فقد انخفضت وحققت أرقام سلبية حيث بلغ مجموع الالتزامات في هذه السنة 645643 مليون دج أي انخفاض قدره (319556–) مليون دج ،أي بنسبة 33,1 – % مقارنة بالسنة السابقة لها .95

المطلب الثاني : التحليل بواسطة النسب المالية

لمعرفة مدى كفاءة أداء بنك البركة الجزائري في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية كان لابد علينا من دراسة وتحليل بعض النسب التي تمثل مؤشرا ديناميكيا لمدى تلبية البنك لاحتياجات العملاء ،ومدى فعالية البنك في جني أرباح صافية .

1- **نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول** = النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى / مجموع الموجودات

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 53,7% محسوبة كما يلي :

$$\textbf{نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{8448}{15707} = 53.7\ \%$$

وتعني هذه النسبة أن أكثر من 50% من إجمالي الأصول البنك السائلة ،أي على شكل نقد ،أي غير مستثمرة ،وهذا يعني درجة سيولة عالية جدا بالبنك الافتراضي من جهة ،ومن جهة ثانية ضعف قدرة البنك على استغلال مصادر أمواله في توظيف فعال قادر على جني عوائد ،الأمر الذي يشير مبدئيا إلى ضعف ربحية هذا البنك.

2- **نسبة الاستثمارات ق أ إلى إجمالي الاستثمارات** = مجموع الاستثمارات ق أ (ماعدا الاستثمار بالأوراق المالية المتاحة للبيع) / مجموع الاستثمارات ق و ط أ (ما عدا الأوراق المالية)

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 35,2% محسوبة كما يلي :

$$\textbf{نسبة الاستثمارات ق أ إلى إجمالي الاستثمارات} = \frac{1539}{4368} = 35.2\ \%$$

ويلاحظ من النسبة بأن أكثر من 35% من إجمالي توظيفات بنك البركة الجزائري ،هي ذمم بيوع مؤجلة أي المرابحة للآمر بالشراء .

3- **نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات =** حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب (الأمانة) + حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية / مجموع المطلوبات (ماعدا حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء)

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 79,8% محسوبة كما يلي :

$$\textbf{نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات} = \frac{125435}{157073} = \% \ 79.8$$

وهذه النسبة تدل على أكثر من 79 % من مطلوبات البنك مستحقة وواجبة الدفع في أي وقت ،الأمر الذي يلزم البنك بتوفير حجم عالي من الأصول السائلة .

4- **نسبة السيولة المتداولة =** الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة = الموجودات السائلة + الاستثمارات قصيرة الأجل / المطلوبات المتداولة

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 63,5% محسوبة كما يلي :

$$\textbf{نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات} = \frac{9987}{15707} = \% \ 63.5$$

وبالنسبة للبنك ،نلاحظ أنه قادر على مقابلة أكثر من 63,5% من التزاماته القصيرة الأجل الحالية من أصوله المتداولة.

5- **نسبة السيولة السريعة =** الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 9,02% محسوبة كما يلي :

$$\textbf{نسبة السيولة السريعة} = \frac{844}{9353} = \% \ 9.02$$

ويلاحظ بأن البنك قادر على مواجهة أكثر من 9,02% التزاماته ق أ من النقد وما في حكمه الموجود لديه.

6- **نسبة الأصول التوظيفية إلى إجمالي الأصول** : مجموع الأصول الموظفة = الاستثمارات قصيرة الأجل (ماعدا القرض الحسن والاحتياطات) وطويلة الأجل / مجموع الموجودات

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 27,8% محسوبة كما يلي :

$$\text{مجموع الأصول الموظفة} = \frac{4368}{15707} = \%\ 27.8$$

وتعني هذه النسبة أن حوالي 27% من مصادر أموال البنك مستغلة في التمويل و الاستثمار ،أي أن عوائد البنك تتحقق من 27% من إجمالي موجوداته .

7- **نسبة الاستثمارات ق أ إلى إجمالي الأصول =** الاستثمارات ق أ (ماعدا القرض الحسن والإحتياطات) / مجموع الموجودات

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 9,7% محسوبة كما يلي :

$$\text{نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول} = \frac{1539}{15707} = \%\ 9.7$$

وتعني هذه النسبة أن البنك يوظف أكثر من 9,7% من موجوداته في الاستثمارات والتمويل قصيرة الأجل .

8- **نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول =** الاستثمارات طويلة الأجل / مجموع الموجودات

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 18,01% محسوبة كما يلي :

$$\text{نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول} = \frac{2829}{15707} = \%\ 18.01$$

وتعني هذه النسبة أن البنك يوظف أقل من 18,01% من موجوداته في الاستثمارات والتمويل طويلة الأجل .

9- **نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات =** الاستثمارات قصيرة الأجل (ماعدا القرض الحسن والإحتياطات) / مجموع الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 35,2% محسوبة كما يلي :

$$\text{نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول} = \frac{1539}{4368} = \%\ 35.2$$

وتعني هذه النسبة إلى أن الاستثمارات قصيرة الأجل تشكل أكثر من 35,2% من إجمالي استثماراته وتمويله .

10- **نسبة الاستثمارات ط أ إلى إجمالي الاستثمارات =** الاستثمارات ط أ / مجموع الاستثمارات ق وط الأجل

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 64,7% محسوبة كما يلي :

نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول = $\frac{2829}{4368}$ = 64.7 %

وتعني هذه النسبة إلى أن البنك يوظف 64.7% فقط من استثماراته لآجال طويلة .

11- **مضاعف حقوق الملكية =** مجموع الموجودات / صافي حقوق الملكية

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 68,3% محسوبة كما يلي :

مضاعف حقوق الملكية = $\frac{1570731}{22965}$ = 68.3 %

أي أن كل دينار ممول من قبل أصحاب البنك ،أي المساهمين قد استقطب 68,3% تمويل إجمالي في البنك .

12- **نسبة حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء إلى حقوق الملكية** = حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء / صافي حقوق الملكية

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 5,4% محسوبة كما يلي :

نسبة حسابات الاستثمار = $\frac{1254}{22965}$ = 5.4 %

حيث يلاحظ بأن حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء قد ساهمت بأكثر من 5,4% من مساهمة أصحاب البنك

13- **نسبة الأصول الخطرة =** صافي حقوق الملكية / مجموع الموجودات (ما عدا الموجودات السائلة)

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 3,16% محسوبة كما يلي :

الأصول الخطرة = $\frac{22956}{725893}$ = 3.16 %

حيث نلاحظ تدني هذه النسبة في البنك ،الأمر الذي يشير إلى أن 96% تقريبا من أصول البنك خطرة ،بمعنى غير مغطاة من أموال البنك الذاتية.

14- **درجة المخاطرة =** الدخل التشغيلي (الإيرادات – المصروفات) / عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة للعملاء

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 4,7% محسوبة كما يلي :

$$\text{درجة المخاطرة} = \frac{5984}{125435} = \% \ 4.7$$

حيث تبلغ هذه النسبة للبنك 4,7 مرة ،أي عدد المرات التي تغطى فيها إيرادات البنك التشغيلية ،بعد خصم المصروفات التشغيلية ،العوائد المستحقة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء .

15- **نسبة التشغيل =** عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة للعملاء / مجموع الإيرادات التشغيلية

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 16,2% محسوبة كما يلي :

$$\text{نسبة التشغيل} = \frac{1254}{7730} = \% \ 16.2$$

وبالنسبة لبنك البركة الجزائري ،يظهر بأن كل 0.16 دينار مصروفات يجني 1 دينار إيرادات ،وكلما ازدادت هذه النسبة كلما كان ذلك سيئا للبنك ،لأن ذلك يعني أنه على البنك تحمل تكاليف أكثر ليجني الإيرادات وبالتالي فإن صافي دخله قبل الضرائب سوف يكون أقل .

16- **معدل العائد على الأصول التشغيلية =** مجموع الإيرادات التشغيلية / مجموع الموجودات

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك البركة الجزائري يتبين بأن هذه النسبة للبنك تبلغ 4,9% محسوبة كما يلي :

$$\text{معدل العائد على الأصول التشغيلية} = \frac{7730}{157073} = \% \ 4.9$$

ويلاحظ بأن معدل العائد من استثمارات البنك المختلفة في بنك البركة الجزائري تبلغ 4.9% .

المبحث الثالث : تقييم أهم مؤشرات أداء بنك البركة الجزائري

المطلب الأول : مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الشرعي

منذ تأسيس بنك البركة وهو يخضع لرقابة المستشار الشرعي ،وأخيرا استحدثت هيئة الرقابة الشرعية ثلاثة مستشارين شرعيين ،وعند الاطلاع على القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري لا نجد نصا صريحا يدل على اعتماد المستشار الشرعي للقيام بعمليات الرقابة في أي مادة من مواده ،ولكن الأساس المعتمد في ذلك هو المادة السادسة منه والتي تؤكد على وجوب التزام البنك في جميع تعاملاته ونشاطاته بأحكام الشريعة الاسلامية وتخص بالذكر اجتناب الربا أخذا وعطاءا .

المطلب الثاني : مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل المصرفي

1- كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري :

❖ **جدول رقم (12) يبين معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري سنة 2010-2013 :**

السنة	النسبة
2010	27,90
2011	25,62
2012	30,55
2013	20,65

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنك ووثائقه المختلفة

يلاحظ على نسب كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائري بأنها جيدة بشكل عام ،بحيث أنها لم تنزل عن 12% في أسوأ حالاتها ،وكانت تقارب 31% في أحسن الحالات وهي السنة المطلوب فيها الالتزام بالحد الأدنى أي سنة 2012 وهذا يعني أن البنك لديه ملاءة جيدة .

2- صيغ التمويل في بنك البركة الجزائري :

❖ **جدول رقم (13) يبين عدد صيغ التمويل وتطورها في بنك البركة الجزائري سنة 2010-2013 :**

صيغ التمويل \ السنة	2010	2011	2012	2013
السلم	42,66	28,27	38,22	40,77
المرابحة ق .أ	15,85	25,18	13,4	20,3
المرابحة متوسطة الأجل	30,26	24,7	31,2	28,5
الايجار	10,53	21,91	17,15	10,48
الاستصناع	0,68	0	0	0
المجموع \ النسبة	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية للبنك ووثائقه المختلفة

يظهر الشكل اعتماد البنك على صيغة السلم في منح تمويلاته أكثر من الصيغ الأخرى وهذا في جميع السنوات الأربعة تليها صيغة المرابحة المتوسطة الأجل ،كما نلاحظ عدم التعامل بصيغة الاستصناع نظرا للمخاطرة التي تكتنفها .

المطلب الثالث : تقييم أداء بنك البركة من خلال بعض النتائج المالية

❖ **جدول رقم (14) يبين تطور أهم النتائج المالية لبنك البركة الجزائري سنة 2010-2014**

الوحدة : مليون دولار أمريكي

البيان \ السنة	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الدخل التشغيلي	104.92	110.79	106.8	102	66
صافي الدخل التشغيلي	77.89	77.50	73.33	63	38
صافي الدخل	43.93	51.78	53.9	51	38
موجودات البنك	940	964	1094	1112	1151
عمليات التمويل و الاستثمار	726	755	753	813	1072
ودائع العملاء + حسابات الاستثمار المطلقة	1.20	1.37	1.50	1.54	1.66
حقوق المساهمين	251.79	260	276.5	276	261

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

من خلال الجدول يمكن الاستعانة بالشكل البياني التالي للتوضيح أكثر :

❖ **شكل رقم (6) يبين تطور أهم النتائج المالية لبنك البركة الجزائري سنة 2010-2014**

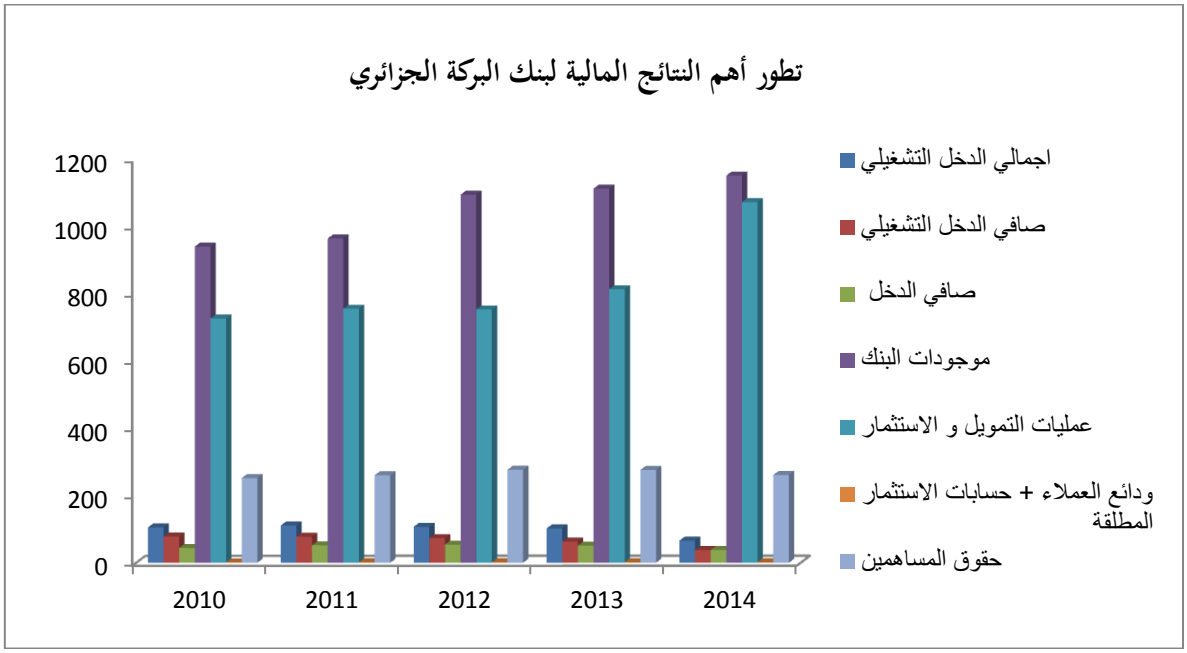

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على الجدول رقم (14)

بناءا على الجدول والشكل البياني نستنتج أن النتائج المالية للسنوات الخمس لم تكن مستقرة بل كانت بين ارتفاع وانخفاض مستمر ،حيث تظهر النتائج المالية لسنة 2010 ارتفاع مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 17% وحقق صافي الدخل التشغيلي طفرة كبيرة بنسبة 28% ،و يعكس هذا التحسن نمو الدخل من كافة العمليات التمويلية والاستثمارية ،ونتيجة لهذه الزيادة حقق صافي الدخل زيادة ملحوظة بلغت نسبتها 10% لتبلغ 43,93 م د أ ،كذلك وبنهاية عام 2010 نمت موجودات البنك بنسبة 18% وقد ذهبت هذه الزيادة في تمويل النمو في عمليات التمويل والاستثمار حيث بلغت قيمتها 726 م د أ ،مما رفع من حسابات ودائع العملاء وحسابات الاستثمار المطلقة بنسبة 13% لتصل قيمتها إلى 1,2 م د أ ،وهي تمول 74% من إجمالي موجودات البنك كذلك من خلال حقوق المساهمين التي تعززت بنسبة 11% ليبلغ مجموعها 251,79 م د أ نهاية عام 2010 .

كذلك فقد أظهرت النتائج المالية لسنة 2011 ارتفاع اجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 6% ليبلغ 110,79 م د أ ،كما حقق صافي الدخل التشغيلي زيادة بمقدار 3% ،في حين حقق صافي الدخل زيادة كبيرة بلغت نسبتها 18% مقارنة بسنة 2010 ،ويعكس هذا التحسن نمو الدخل من كافة العمليات التمويلية والاستثمارية ،أيضا فقد نمت موجودات البنك بنسبة 9% ذهبت هذه الزيادة في تمويل النمو لتقوية الأموال السائلة ،علاوة على عمليات التمويل والاستثمارات حيث بلغت قيمتها 755 م د أ بنهاية العام ،مما رفع حسابات ودائع العملاء وحقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 14% ،كذلك من خلال حقوق المساهمين التي تعززت بنسبة 3% ليبلغ مجموعها 260 م د أ نهاية عام 2011 .

أيضا وبالنسبة لسنة 2012 فقد أظهرت نتائجها المالية ارتفاع في اجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 7% وحقق صافي الدخل التشغيلي أيضا زيادة بمقدار 7% ،في حين حقق صافي الدخل زيادة جيدة بلغت نسبتها 11% نهاية عام 2012 ،كما نمت موجودات البنك بنسبة 13,40% تمخضت هذه الزيادة عن نمو في الأموال السائلة ،علاوة على عمليات التمويل والاستثمارات ،حيث بلغت قيمتها 753 م د أ أي بنسبة 3% وقد تم تمويل الزيادة في الموجودات عن طريق قيام البنك بزيادة نطاق المنتجات التمويلية مما رفع حسابات ودائع العملاء وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة 14% وهي تمول ما مجموعه 77,3% من اجمالي موجودات البنك كذلك من خلال حقوق المساهمين التي تعززت بنسبة 8% في نهاية هذا العام .

أما سنة 2013 فقد شهدت تذبذبا بين الايجابي والسلبي حيث بلغ اجمالي الدخل التشغيلي للبنك 102 م د أ ،وبلغ صافي الدخل التشغيلي 63 م د أ ،في حين بلغ صافي الدخل 51 م د أ ما يعادل نفس مبلغ سنة 2012 ،أما موجودات البنك فقد نمت بنسبة 6% مقارنة بالسنة السابقة لها وقد نتجت هذه الزيادة عن نمو في الأموال السائلة ،علاوة على عمليات التمويل والاستثمارات حيث بلغت قيمتها 813 م د أ محققة ارتفاع نسبته 9% ،مما أدى إلى ارتفاع حسابات ودائع العملاء وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة 3% ،أما حقوق المساهمين فقد بلغ مجموعها 276 م د أ بنسبة 3% نهاية عام 2013 .

أما بالنسبة لسنة 2014 وفيما يخص نتائج الدخل فقد استطاع البنك من خلال التوسع في المنتجات والخدمات المقدمة وتنويع مصادر الدخل من المحافظة على الدخل عند مستويات جيدة بالرغم من إلقاء وتسقيف بعض العمولات الخاصة بالتجارة الخارجية ،ففي الوقت الذي بلغ فيه إجمالي الدخل التشغيلي للبنك 66 م د أ من نفس العام سجل البنك 38 م د أ كصافي دخل تشغيلي ،ليؤكد مقدرته على تنويع مصادر دخله من العملات والرسوم ومصادر الدخل الأخرى ،وقد بلغ صافي الدخل 38 م د أ بانخفاض قدره 3,7% مقارنة بسنة 2013 كما أظهرت النتائج المالية للبنك أن موجودات البنك نمت بنسبة 1% ،وارتفعت التمويلات والاستثمارات بصورة كبيرة وبنسبة 26% ،كما ارتفع مجموع حسابات ودائع العملاء وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة 3,5% ،في حين بلغ مجموع حقوق المساهمين 261 م د أ في نهاية عام 2014 .

خلاصة الفصل الثالث:

تضمن هذا الفصل دراسة تطبيقية في بنك البركة الجزائري حيث عرضنا أهم المفاهيم المتعلقة به ثم انتقلنا إلى الجانب التحليلي أين تناولنا أهم المؤشرات المالية المعتمدة به ،اعتمادا على تطور الميزانية خلال الفترة 2010-2013 حيث تم تلخيصها وعرضها في جداول توضيحية .

كذلك فإن التحسن المستمر في مجموع الميزانية للبنك مرتبط بتوسعات نشاطات البنك وزيادة فروعه وتوسعات عدد العملاء لديه ،إضافة إلى تطور حقوق الملكية بشكل ملحوظ نتيجة التوسعات في الاحتياطيات والأرباح المرحلة وزيادة نسبة رأس المال وتوسعات أعمال خارج الميزانية بالبنك نتيجة التوسع في الآليات المعتمدة في ذلك .

أما ارتفاع الإيرادات في البنك في مقابل ارتفاع مستويات التكاليف فيه إضافة إلى تحسن مستويات النتيجة الصافية المحققة لدى بنك البركة الجزائري .

خـــاتمـة

أصبح المصرف الإسلامي حقيقة واضحة له دور اقتصادي واجتماعي متميز في المجتمع الإسلامي ،ويمارس الأعمال المصرفية والخدمات الاستثمارية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ،وتتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية من حيث أنماطها وخصائصها وأهدافها وأساليب عملها ولها سلبياتها ومقوماتها ،التي تحتاج إلى البحث والدراسة لإيجاد الحلول المناسبة لها لتكون خير ممثل لحقيقة النظام الاقتصادي الإسلامي ،ولقد كانت دراستنا لمؤشرات قياس الأداء في البنوك الاسلامية من الناحية التطبيقية منحصرة في بنك البركة الجزائري الذي يعتبر نموذجا لهذه البنوك في الجزائر ،حيث توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج والتي خلصنا من خلالها إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

وقد توصلنا إلى النتائج التالية :

- التسيير الكفء والفعال والتقييم الجيد لأداء البنك يرتكز على قواعد وقوانين علمية ،ولكي يستطيع البنك الوصول إلى غاياته وأهدافه المسطرة ينبغي التركيز على الوظيفة المالية التي تعتبر من أهم وظائف البنك ،حيث بدونها لا يمكن للمؤسسة القيام بالنشاطات الأخرى وضمان توازنها المالي ؛
- تتمثل عملية تقييم أداء المصرف الاسلامي في تقييم أنشطته في ضوء ما توصل إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن ؛
- تخضع المصارف الإسلامية بالإضافة إلى الرقابة المالية إلى رقابة شرعية لمراقبة أعمال المصرف ،بحيث تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ؛
- أن المصارف الإسلامية هي مصارف رباعية الأبعاد بها البعد الاجتماعي كالزكاة والقرض الحسن والضوابط الأخلاقية في المعاملات ،البعد التجاري كالمرابحة والإجارة ،البعد الاستثماري كالسلم والإستصناع ،والبعد التنموي كالمشاركة في مشاريع التنمية ؛
- توجد أربعة عوامل تساهم في نجاح البنوك الإسلامية ،تتمثل أساسا في العامل الشرعي ،والعامل المصرفي، والعامل الاقتصادي ،والعامل الاجتماعي ،واعتبر العامل الشرعي أهم ما يميز المصرفية الإسلامية ،لأنه يتعلق بتحقيق البنوك الإسلامية لما تنفرد به، حيث أن العقبة الأساسية التي تواجه البنوك الإسلامية اليوم هي مشكلة تراجع السلامة الشرعية في نظر المتعاملين عن بعض تعاملاتها وانحراف في التطبيق عن الجانب النظري الذي أسست عليه المصرفية الإسلامية ،وهنا يبرز الدور الحيوي الذي يجب أن تلعبه هيئات الرقابة الشرعية في تحقيق معيار السلامة الشرعية ومن ثم المساهمة في نجاح البنوك الإسلامية ؛

- أما فيما يخص العامل المصرفي ،فيمكن التركيز على خمسة عناصر أساسية لنجاح البنوك الإسلامية وهي:

✓ كفاءة التسويق المصرفي من خلال استعمال التوجه الاجتماعي للتسويق .

✓ كفاءة إدارة الهندسة المالية والتي تأتي من خلال قدرة البنوك الإسلامية على ابتكار الأدوات الاستثمارية المتفقة مع أحكام الشريعة .

✓ كفاءة إدارة المخاطر والتي تبرز من خلال معالجة قضية كفاية رأس المال المقترحة من طرف لجنة بازل ومدى توافقها مع المصرفية الإسلامية .

✓ كفاءة إدارة الربحية .

✓ كفاءة إدارة السيولة من خلال الكفاءة في إدارة الودائع الاستثمارية التي تميز المصرفية الإسلامية .

- وأما العامل الاقتصادي فنرى أن استغلال هذا العامل في نجاح البنوك الإسلامية يكون باعتمادها على صيغ المشاركة ذات الطابع الاستثماري بالإضافة إلى توجه المصارف الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة التي تساهم في تمويل جميع القطاعات والتي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للدول ؛

- وأما فيما يخص العامل الاجتماعي ،نرى أن من أهم عوامل نجاح المصارف الإسلامية هو تبنيها للجانب الاجتماعي المنبثق أساسا من مبدأ الاستخلاف ؛

- تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء، ومساعدتهم على اتخاذهم القرارات المالية بطريقة سليمة .

- تحديث أنظمة وأساليب العمل بالبنوك بما يؤدي إلى سرعة أداء الخدمات وتقليل معدلات شكاوى العملاء ؛

- لقد أظهرت الدراسة أيضا تراجع أداء الفرع سنة 2014 سواء ما تعلق بجانب الودائع، أو بجانب التمويلات التي يقوم الفرع بتقديمها ما عدا تمويل السيارات، إن هذا التراجع كان بسبب دخول منافسة أجنبية كبنك ناتيكسيس الذي استطاع جذب كثير من عملاء الفرع محل الدراسة، وهذا يدل على الخطر الذي يمكن أن تشكله المنافسة على الرغم من أن السوق الجزائرية غير مشبعة .

❖ **الاقتراحات والتوصيات :**

انطلاقا من هذه النتائج يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية سواء للفرع أو للبنك ككل وذلك من أجل رفع مستوى الأداء وزيادة القدرة التنافسية لها من جهة، ومواجهة التغيرات والتطورات التي تشهدها البيئة الجزائرية من جهة ثانية، إن هذه التوصيات لا تقتصر فقط على بنك البركة وفرعه، وإنما تتعداه إلى الجهات الإشرافية على النشاط المصرفي في الجزائر، وعليه يمكن تقسيم هذه التوصيات إلى:

- تنويع مصادر التمويل وزيادة الاعتماد على الودائع الاستثمارية طويلة الأجل؛
- تطوير أدوات جديدة لإدارة السيولة في السوق النقدية وسوق رأس المال؛
- العمل على تحقيق الكفاية في المنتجات المالية الإسلامية اعتمادا على الابتكار والتجديد بما يخدم الاحتياجات التمويلية، وابتعادا عن سياسة المحاكاة للمنتجات المالية التقليدية؛
- العمل على تنميط المنتجات المالية الإسلامية وتفعيل آليات التمويل وصيغه المبنية على أساس المشاركة في الربح والخسارة، ووضع نسبة محددة لصيغ التمويل ذات الهامش المعلوم، حتى تتحقق الحكمة من العمل المصرفي الإسلامي ؛
- انشاء ادارة متخصصة لمتابعة ومراقبة أعمال البنوك الاسلامية لدى البنك المركزي ،على أن تضم متخصصين في عمل البنوك الاسلامية والاقتصاد الاسلامي ،يعملون على تكييف نظم الرقابة وتطويرها ضمن طبيعة البنوك الاسلامية ؛
- تشجيع بنوك اسلامية دولية لدخول السوق الوطنية ومنع احتكار العمل البنكي الاسلامي ،وفتح المجال أمام المنافسة فيما بين البنوك الاسلامية في الجزائر .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1- أحمد سفر، المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس،2006 .

2- ابراهيم عبد الحليم عباده ،مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية ،دار النفائس ،ط 1 ،الأردن ،2008 .

3- وائل محمد صبحي إدريس, طاهر محسن منصور الغالبي ، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، دار وائل للنشر، الأردن ، 2009 ، ط 1 ، الجزء الأول.

4- وليد ناجي الحيالي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ،إثراء للنشر و التوزيع– عمان ، ط 1 ، 2009 .

5- وصفي عبد الكريم الكساسبة ، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن، 2011 ، ط 1 .

6- حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية ، دار المسيرة، عمان ، 2009 .

7- محمد محمود العلجوني ،البنوك الاسلامية (أحكامها ،ومبادئها ،وتطبيقاتها المصرفية) ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ،ط 1 ،2008 .

8- محمود حسن صوان ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، دار وائل ، عمان ،2001 .

9- صادق راشد الشمري ، إدارة المصارف : الواقع والتطبيقات العملية ، دار صفاء ، عمان ، ط 1 ،2009 .

10- عبد المجيد عبد المطلب ،العولمة واقتصاديات البنوك ،الإسكندرية ،الدار الجامعية ،2005 .

11- عوف محمود الكفراوي ،البنوك الاسلامية " النقود والبنوك في النظام الاسلامي " ،مركز الاسكندرية للكتاب ،الاسكندرية ،2001 .

12- عوض خلف العيساوي ،الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الاسلامية مع دراسة محاسبية في المصارف الاسلامية ،دار دجلة ،عمان ،2007 .

13- فلاح حسن عداي الحسيني ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري ، ادارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط 1 ،2000 .

14- فليح حسن خلف ،البنوك الإسلامية ،جدار للكتاب العالمي ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2006 .

15- توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء ، دار الفكر العربي ، دار النهضة العربية ، مكتبة النهضة المصرية ، المكتبة الأكادمية ، مصر، 2003-2004 .

16- تميسة سهام ،تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013 – 2014 .

17- خالد محمد بني حمدان ، وائل محمد إدريس ، الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ،طبعة 2009 .

II. المذكرات ،الرسائل و الأطروحات :

18- أحمد عبد العفو مصطفى العليات ،الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الاسلامية ،رسالة ماجستير في الفقه و التشريع ،جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ،فلسطين، 2006 .

19- أم العز حمودي ،دور تطوير المنتجات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة مقدمة لشهادة الماستر ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2011 – 2012 .

20- إمارة محمد يحي عاصي ، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال ، جامعة حلب ، سوريا ، 2010 .

21- أسماء النخلة ،ادارة المخاطر المالية في البنوك الاسلامية ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013 .

22- بدرة بن تومي ،آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (ifrs - ias) على العرض و الافصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ،مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ، 2013 .

23- بوحيضر رقية ،استراتيجية البنوك الاسلامية في مواجهة تحديات المنافسة ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2012 .

24- بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2011 .

25- حيدر يونس كاظم الموسوي ،أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،الأردن ،2009 .

26- حمزة عبد الكريم حماد ،الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية ،ملخص رسالة ماجستير في الفقه وأصوله ،كلية الشريعة ،الجامعة الأردنية ،2004 .

27- كريم زرمان ، التوقع بخطر قرض البنك باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد ،خيضر بسكرة ،2011 .

28- مشري حسناء ، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ،2008 .

29- مختار بونقاب،دور الهندسة المالية الاسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الاسلامية،مذكرة ماستر في علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،2012 .

30- نور الدين بن عمارة ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .

31- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – قياس وتقييم– ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2001-2002 .

32- عيشوش عبدو ،تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية ،مذكرة ماجستير تخصص تسويق ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،2009 .

33- عمار أكرم عمر الطويل ، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2008 .

34- قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب ،البليدة ،2010 .

35- شوقي بورقبة ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2010-2011 .

36- خالد محمود الكحلوت،مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،الجامعة الاسلامية ،غزة ،2005 .

III. التقارير:

37- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2006.

38- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2010.

39- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2011.

40- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2012.

41- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2013.

42- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2014.

IV. المجلات و الدوريات:

43- بن يعقوب الطاهر ،شريف مراد ،مفهوم التسويق المصرفي الاسلامي في المصارف الاسلامية من وجهة نظر العملاء ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،ع 13 ،الجزائر ،2013 .

44- هيام محمد عبد القادر الزيدانيين،الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية بين التأصيل والتطبيق ،دراسات علوم الشريعة والقانون،الأردن،م 40، ع 1 ،2013 .

45- ماهر الأمين وآخرون ، مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، م 33 ، ع 2 ،2011 .

46- محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث ، ع 3 ، جامعة ورقلة، الجزائر ،2005 .

47- نوال بن عمارة ،واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، ع 35/34 ،مارس 2014 .

48- عبد الكريم قندوز ،الهندسة المالية الإسلامية ،مجلة الاقتصاد الإسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز،المجلد 20 ،العدد 2، 2007.

V. المقالات و الدراسات:

49- أسماء طهراوي،عبد الرزاق حبيب،ادارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل،دراسة اقتصادية اسلامية،جامعة تلمسان ،مجلد 19 ، ع 1 .

50- طارق الله خان ،حبيب أحمد ،ادارة المخاطر :تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية ،دراسة خاصة رقم 5 ،المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب ،السعودية ،2003 .

51- محمد عبد الوهاب العزاوي ،أحمد سليمان محمد الجرجري ،الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية بين الواقع و الطموح ،دراسة تحليلية بالمعهد التقني في الموصل ،العراق ،2010 .

52- عبد الستار أبوغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية ،ج 11 ، مجموعة البركة المصرفية ،البحرين ،2010 .

53- علي عبد الله أحمد شاهين، جهاد حمدي مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية ،2010 .

VI. الملتقيات و المؤتمرات:

54- بن منصور بن عبد الله ،مرابط سليمان ،تقييم تجربة بنك البركة في اطار اصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ،مداخلة في الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،25 – 26 ماي 2003 .

55- بن علي بلعزوز ،ادارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية مدخل للهندسة المالية ،ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الاسلامية ،جامعة شلف ،النسخة 4 أيام 5 – 6 أفريل 2012 .

56- هواري معراج، فيصل شياد ، قياس كفاءة البنوك الاسلامية و التقليدية، الملتقى الدولي الأول حول : الاقتصاد الإسلامي ، غرداية ، 23 - 24 فيفري 2011 .

57– حمادي مراد ،احلام حمادي فرج الله ،تقييم تجربة بنك البركة الجزائري ،بحث مقدم في الملتقى الدولي الثاني حول : الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الاسلامي ،يومي 05-06 ماي 2009 ،المركز الجامعي بخميس مليانة ،عين الدفلى .

58- كمال بوصافي ، فيصل شياد ، معايير نجاح البنوك الإسلامية ، المؤتمر الدولي حول الخدمات المصرفية و التمويل الإسلامي ، 15 – 16 يونيو 2010 .

59- محمد أكرم جلال الدين ،دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الاسلامية ،" أهميتها ،شروطها ،وطريقة عملها " ،الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر الاسلامي ،الشارقة .

60- محمد البلتاجي ، تقويم أداء المصارف الإسلامية ، المؤتمر الدولي السادس عن الإقتصاد الإسلامي و البنوك الإسلامية ، أندونيسيا ، 29 أفريل 2014 .

61- محمد الصغير قريشي ،عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ،الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،جامعة ورقلة 22 – 23 نوفمبر 2011 .

62- محمد كريم قروف ،الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية ،الملتقى الدولي الأول حول :الاقتصاد الإسلامي ،الواقع..ورهانات المستقبل جامعة غرداية ،23- 24 فيفري 2011 .

63- مفتاح صالح ،ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ،الملتقى العلمي الدولي حول :الأزمة المالية والاقتصادية الدولية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،20 – 21 أكتوبر 2009 .

64- مرازقة صالح ،بوهرين فتيحة ، القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية ، الملتقى الدولي الأول بعنوان : الاقتصاد الإسلامي ، غرداية ،2011 .

65- نصر عبد الكريم ،مصطفى أبو صلاح ،المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 02 دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في البنوك العاملة في فلسطين ،ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس ،جامعة فيلادلفيا الأردنية ،05- 04 جويلية 2007 .

66- سليمان ناصر،النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية،واقع وتحديات ،جامعة جيجل ،3-5 ماي 2005 .

67- عبد القادر الدويك، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق، 22 – 23 مارس 2010 .

68- عمر ياسين محمود خضيرات ،دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة ،الملتقى الدولي الأول حول :الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية ،23 - 24 فيفري 2011.

69- رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟، حوار الأربعاء في 2007/10/24، مركز النشر العلمي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة .

70- شوقي جباري، فريد خميلي ،دور الهندسة المالية في علاج الأزمة المالية ،المؤتمر العلمي الدولي حول :الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان –الأردن ،1 – 2 ديسمبر ،2010 .

VII. القوانين و الأوامر:

71- المادة 128 ،القانون 90 – 10 المتعلق بالنقد والقرض ،الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية ،العدد 16 ،18 أفريل 1990 ،ص 535 ،والمادة 83 الأمر 03-11 ،المعدل و المتمم لقانون النقد والقرض 90-10 ،الجريدة الرسمية ج ج د ش ،العدد 52 ،2003 .

المراجع باللغة الأجنبية

I. الكتب:

72- Abdelatif Khemakhen, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod,2ed, Paris,1976.

73- Jean-Marc Figuet, Quelques implications stratégiques des accords de Bâle-2, article publié dans : Management de la banque, risques, relation, organisation, coordination par Éric Lamarque, Pearson éducation, France, 2005, p : 42

74- Philipe Lorrino, Comptes et récits de la performance , Edition d'organisation , Paris ,1996.

75- Philippe Lorino, Méthodes et pratiques de la performance, Edition d'organisation, Paris, 2003.

76- Alain Fernandez , Les nouveaux tableaux de bords des décideurs , 2éme édition d'organisation, Paris , 1999-2000.

77- Marie Tresanini, Evaluer les compétences, édition EMS Management & société colombelles, paris, 2004.

78- Patrick Gilbert et Géraldine schmiot, évaluation des compétences et situations de gestion, édition economica, France.

II. المجلات و الدوريات:

79- Abdu Samad, Performance of Interest-Free Islamic Banks vis-à-vis Interest-Based Conventional Banks of Bahrain, Journal of Economics and Management Vol.12, No.2, 2004.

III. مواقع الانترنت:

80- www.Albaraka-bank.com
81- www.kantakji.com